



البرلمان الصعب

(دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥)

المحرران

مختار شعيب

محمد فايز فرحات



إصدار ٢٠٠٦

رصيد عام

بريا عن مؤسسة

رئيس التحرير
عصام رفعت

رئيس مجلس الإدارة
صالح الغمري

مدير التحرير
شهيره الرافعي

نائب رئيس التحرير للشؤون الفنية
فائزة فهمي

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية ٦٠ جنيها

الدول العربية ٢٥ \$ أمريكي

دول أوروبا وأفريقيا ٤٠ \$ أمريكي

باقي دول العالم ٦٠ \$ أمريكي

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان، مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء

تليفون، ٥٧٨٦١٠٠ - ٧٧٠٤٤٤٤

الرقم البريدي، ١١٥١١

فاكس، ٥٧٨٦٢٢٢

البريد الإلكتروني، ik@ahram.org.cg

البرلمان الصعب

دراسة تحليلية للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥



المحرران

مختار شعيب

محمد فايز فرحات

المشاركون

عبير ياسين

د. أحمد منيسى

محمد عباس ناجي

مقدمة

كتابنا هذا الشهر وإن لم يتناول قضية اقتصادية كما هو المعتاد في هذه السلسلة فإنه يدور حول قضية شغلنا جميعا خلال الاشهر الماضية ومثلت تغييرا كبيرا في شكل وتركيبه الحياة النيابية في مصر.

كتابنا هذا الشهر عن انتخابات مجلس الشعب الاخيرة والتي جاءت مختلفة عن كل الانتخابات السابقة .. مختلفة في عدد القوى السياسية التي شاركت فيها .. مختلفة في كثرة احداث العنف التي شهدتها .. مختلفة ايضا في مستحداثها لوسائل الضغط على الناخبين وأخيرا مختلفة في نتائجها التي جاءت باعداد كبيرة لمرشحي التيار الديني تحت قبة مجلس الشعب.

من هنا كان لا بد لنا أن نتناول كل هذه الظواهر بالدراسة والتحليل .. فما هي تركيبة القوى السياسية التي شاركت في الانتخابات وما هو مقدار شعبيتها في الشارع المصري وما هي البرامج الانتخابية التي قدمتها الاحزاب المختلفة وماردود رجل الشارع تجاهها وما هو الدور المتوقع أن يقوم بها مجلس الشعب بتشكيلته الحالية؟

هذه بعض الاسئلة التي تدور حولها هذه الدراسة الهامة والتي تعتبر اول دراسة علمية تنشر عن انتخابات عام ٢٠٠٥ .

كتاب علمي وقيم نضعه بين يدي القارئ.

والله الموفق

رئيس التحرير



تقديم

شهدت مصر وعلي مراحل ثلاث أهم وأكبر حدث انتخابي في تاريخها الحديث لانتخاب برلمان جديد، وصف بأنه برلمان التحديات الكبرى في تاريخنا المعاصر فهي الانتخابات الأولى من نوعها التي يشارك فيها ٢٢ قوة سياسية و٤٢٤٢ مرشحا مستقلا وجاءت في ظل مما يمكن أن نطلق عليه الجيل الثاني من الإصلاحات السياسية التي بدأت مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وهي الأولى أيضا من نوعها التي تستخدم فيها الصناديق الزجاجية الشفافة ولكن نتائجها جاءت لتعكس حالة الصناديق الزجاجية المستخدمة ذات الاغطية والاضلاع الخشبية لتجمع بين ظواهر جديدة وقديمة بعضها ايجابي والآخر سلبي، ولكن السلبي منها وأد كثير من الطموحات التي صاحبت أجواء العملية السياسية خلال الشهور القليلة الماضية وقد يساهم في تكريس سلبيات كثيرة ستعاني منها عملية التطور الديمقراطي في مصر لسنوات كثيرة قادمة ولعل اخطر هذه الظواهر سيطرة رأس المال والرشاوى الانتخابية والعنف والتي بدون مواجهتها من خلال تغيير النظام الحالي للانتخابات ستضيع الثقة الوليدة لدى المواطن في حياة ديمقراطية كاملة.

كشفت وقد تلك الانتخابات عن عمق الازمة التي تعاني منها القوى الحزبية التقليدية، فمن ناحية وجد الحزب الوطني «الحزب الحاكم»، مرشحيه وسط منافسة شرسة من المرشحين المستقلين ومن مرشحي التيار الاسلامي وأن قواعد اللعبة التي اعتادها طوال السنوات الماضية قد تغيرت داخل الشارع السياسي، وبدأت قيادات الحزب تلملم موقفها الذي بعثه المستقلون الذين استخدموا سلاح المال والبطالة بشكل مكثف لتحقيق الفوز بالمقعد النيابي بأي وسيلة وهنا سيطر على الحزب الخوف من افتقار الاغلبية وهو مادفع بالحزب عقب نهاية المرحلة الأولى الي اعادة النظر في موافقة التقليدية من قانون الانتخابات الذي طرحته المعارضة قبل الانتخابات، ولعل هذا ما يفسر تصريحات قيادات الحزب عقب المرحلة الأولى بأن قانونا جديدا للانتخابات وتعديلات دستورية سوف تتم لمعالجة الظواهر السلبية في العملية الانتخابية لتصبح أكثر نزاهة وحيادية، بالإضافة إلى مراجعة الحزب لقواعد اختيار المرشحين.

ومن ناحية أخرى شعر المنشقون عن الحزب الوطني «المستقلون» بقوتهم الانتخابية وأنهم كانوا علي حق باعتبارهم الأجدد والأقدر علي الفوز بالمقاعد النيابية عن المرشحين الرسميين باسم الحزب وهو ما قد يساهم في خلق مشاكل كثيرة للحزب مستقبلا خاصة أثناء الانتخابات العامة ويهدد مسألة الالتزام الحزبي بشكل واضح، إذ إن فوز عدد كبير من هؤلاء المنشقين ثم انضمام عدد كبير منهم الي الحزب اعطى هؤلاء قوة سياسية كبيرة في مواجهة الحزب وقياداته التي سعت لاسترضائهم للعودة الي صفوف الحزب مرة أخرى... ومن ناحية أخرى فإن فشل احزاب المعارضة في الحصول علي تمثيل معقول داخل المجلس وفشل بعضها في الحصول علي مقعد واحد، ولد صدمة ليس فقط في صفوف



قوى المعارضة التي حشدت كل استعداداتها لهذه الانتخابات والتي شهدت لأول مرة تحالفين انتخابيين بين صفوفها هما الجبهة الوطنية للتغيير وحزب لجنة التشاور ولكن لدى قيادات الحزب الوطنى ذاتهم بل ولدى المجتمع بأسره، ذلك لأن المجتمع والناخب والشارع السياسى لم ينتصر للأجندات السياسية والبرامج الانتخابية التى طرحتها الاحزاب والقوى السياسية بقدر ما انتصر للمرشح الفرد مرشح الخدمات والعصبيات والشعارات الاسلامية معلنا احتصار الحزبية وممارسة السياسة على أسس حزبية فى الشارع المصرى وهو ما يجعل كل القوى السياسية المدنية فى مأزق كبير.

والمآزق الآخر والصدمة الكبيرة ايضا هى انتصار سلاح المال والباطجة على العمل السياسى الجاد فالمرشح الذى لم يستخدم المال كسلاح انتخابى ولم يستخدم الباطجة والتريبطات الانتخابية خاصة مع العصبيات والعائلات الكبيرة لم يفلح بالفوز بالمقعد الثيابى أو على الأقل ترجعت فرص فوزه لدرجة شديدة... وهو ما ولد بدوره صدمة كبيرة لدى المراقبين لعملية التطور السياسى الديمقراطى فى مصر. إن دلالة الواضحة بعدم قبول الشارع المصرى للتنافس السياسى على أسس حزبية يجعل مستقبل الحياة الحزبية فى مصر فى مأزق خطير.

فى مقابل ذلك جاء فوز جماعة الاخوان المسلمين بـ ٨٨ مقعدا يعكس انتصار الشارع السياسى للشعارات الدينية كبديل للسياسية ومؤكدا اخفاق البرامج الحزبية فى حشد الجماهير والناخبين وهو ما يطرأ على الاحزاب السياسية تساؤلات ملحة من قبيل .. لماذا لم يصوت الناخب للبرامج السياسية وصوت للمرشح الفرد أو للشعارات الدينية ؟

وفى تصور عدد من المراقبين أن السبب يعود لصياغة هذه البرامج التى صيغت بعيدا عن مشاركة المواطنين الحقيقية، كما أن من قاموا بصياغتها جماعة نخوية وضعوها فى حجرات مغلقة بعيدا عن طموحات المواطن والذى جاء تصويته عليها رافضا لها وللطريقة التى جاءت بها . وهذا الأمر يستدعى العودة للمواطن مرة أخرى عند صياغة هذه البرامج. ولعل افتقاد المصادقية الذى شاب تفاعلات الاحزاب السياسية هو ما جعل أغلبية الناخبين يختارون مريع الصمت فلم يذهب ٧٦% منهم لعملية الاقتراع رفضا لهذه العملية!! وكانت نسبة التصويت مخيبة للأمل نحو (٢٤%).

والصدمة الاخيرة التى أصابت قوى المجتمع المدنى المصرى هو ضعف دور المرأة فى الترشيحات والفوز بمقاعد نيابية، فالأحزاب السياسية وجماعة الاخوان المسلمين لم ترشح سوى ٢٠ مرشحة، ولم يتجاوز عدد السيدات الثلاثى ترشحين كمستقلات هذا الرقم وهو ما كشف عن أزمة حقيقية فى الخطاب السياسى حول المرأة ودورها السياسى فى مصر، ذلك أن السياسية نفسها التى طالما تحدثت عن المرأة لم ترق بدورها المنوط بها فى هذا الصدد. وينسحب الأمر ذاته على رموز المجتمع المدنى والاقباط والذين تجاهلتهم مختلف القوى السياسية فى ترشيحاتها بشكل ملفت للنظر وبما يثير تساؤلات مشروعة حول دور المرأة والاقباط فى العملية السياسية الراهنة إذ إن استبعاد هاتين الفئتين من هذه العملية سيؤدى -بالإضافة الى الملاحظات السابقة - الى تشويه عملية التطور السياسى الديمقراطى فى مصر.

ولقد تعددت جوانب الفرز فى انتخابات ٢٠٠٥، أولها الفرز السياسى ليس فقط بين القوى السياسية المختلطة ولكن بين تلك القوى والشارع السياسى والذى صوت للناثب الفرد ونائب الخدمات وليس للناثب السياسى، ذلك أن الناخبين المشاركين فى تلك الانتخابات (٢٤%) ذهبوا محددين اختيارا أنهم ضد السياسة وضد البرامج، وهذا الأمر أفرز ثانيا قطاعا كبيرا من المواطنين أغلبهم من الطبقة الوسطى قاطعوا هذه العملية، ومثل هؤلاء ٧٦% من المجتمع، وأقلية ذهبت للتصويت معبرة عن مواقفها باختيار

نواب سلاح المال والخدمات والعصبيات، لتمثل تلك الاقلية بالأساس. إلا أن اتجاهات تصويت الأقلية المشاركة في تلك الانتخابات، لم تخل من دلالة وفرز سياسي مهم وهو اسقاط الكثير من رموز الحرس القديم، لعب بعضها دورا وطنيا مشرفا مثل السيد خالد محيي الدين، حتى ولو كان اسقاط تلك الرموز لصالح نواب الخدمات والمال والصنف والشعارات الدينية في كثير من الدوائر.

وبالإضافة إلى الظواهر السابقة فقد ساهمت الانتخابات بمراحلها الثلاث في خلق مناخ عام مشجع لتعظيم الدور السياسي للقضاء في اطار عملية التحول الديمقراطي في مصر وعملية الاصلاح السياسي الجارية.

وعلى الرغم من حالة الانقسام القائمة داخل هذا القطاع إلا أن هذا لا ينفى الدور المهم المتوقع للشريحة الأكبر منه، خاصة من خلال نادي القضاة، في توجيه عملية الاصلاح.

والواقع أن نتائج الانتخابات بهذا المعنى تتجاوز تتجاوز ما أفرزته من توزيع للمقاعد لتشمل الكشف عن اعادة رسم خريطة القوى السياسية في مصر والحاجة الماسة الى الانتقال من تعديل الدستور الى الاصلاح الدستوري الكامل، وهياكل القوى السياسية التقليدية القائمة وغيرها من القضايا المهمة ذات الصلة خاصة تفعيل الطبقة الوسطى ودمجها في اطار عملية الحراك السياسي الجارية.

وأخيرا تجدر الإشارة الى أن هذا الكتاب يأتي نتاجا لملف اسبوعي قدمته مجلة الاهرام الاقتصادي خلال فترة الانتخابات بمراحلها الثلاث وقد رأت المجلة اخراجه في شكل كتاب ضمن سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي ليكون بين يدي القارئ عقب انتهاء الانتخابات مباشرة. ولاعتبارات سرعة انجاز الكتاب، فقد روى تقديم الملفات كما نشرت باعداد المجلة باستثناء الجهد التحريري اللازم لتبويبها في شكل كتاب.

٧
المحرران



القوى المشاركة في الانتخابات

أولا : المرشون : تحليل سياسى - اقتصادى - اجتماعى

إذا كانت الانتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ تكتسب أهميتها من حجم المسئوليات الوطنية الملقاه والمتوقعة من البرلمان الجديد والمثبوت به إحداهن نقلة نوعية سياسية وتشريعية تطول مختلف المجالات، فانه من الأهمية بمكان التعرف على أعضاء المجلس الجديد من خلال قراءة ترشيحات القوى السياسية المختلفة والمستقلين فى انتخابات برلمانية هى الأولى من نوعها ليس فقط من حيث الأهمية ولكن من حيث الزخم السياسى المصاحب لها والأمال التى عقدت عليها فى نقل مصر الى مربع من الحياة والممارسة السياسية أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأكثر قربا من المواطن.

وإذا كانت القوى السياسية وهنات الشعب كافة شعرت بأهمية هذه الانتخابات فانهما ترجمت ذلك فى التنافس الكبير واسع النطاق على تمثيل الأمة تحت قبة برلمان المستقبل والذى يتنافس على ٤٤٤ مقعدا له ٥٤١٠ مرشحا ولتصحيح الانتخابات الأولى هى تاريخ الحياة السياسية المصرية التى يشارك فيها من ناحية هذا العدد الضخم من المرشحين وهى المرة الأولى التى تشارك فيها ٢٢ قوة سياسية بالإضافة الى المستقلين، فما هى تلك القوى والأحزاب السياسية المتنافسة والمشاركة فى هذه الانتخابات؟ وما هو حجمها الحقيقى فى الشارع المصرى وشعبية ترشيحاتها؟ وما هو دورها فى توسيع إطار المشاركة السياسية أمام الجماهير الحالية والساعية الى المشاركة الجادة؟

١. كانت القوة الأساسية من بين ٢٢ قوة سياسية هى الحزب الوطنى الديمقراطى الذى رشح بتشكيل رسمى ٤٤٤ مرشحا فى هذه الانتخابات بالإضافة الى ٢١٩٦ مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى. وفيما يتعلق بالترشيحات الرسمية للحزب ال ٤٤٤ مرشحا توضح قراءة تركيبته أن منهم ١٧٦ وجها جديدا بنسبة بلغت ٣٥٪ والباقي من الوجوه القديمة. ومن حيث النوع ٤٢٨ رجلا مقابل ٦ سيدات يمثلن المرأة واثنان فقط من المرشحين الأقباط ومن حيث الفئة العمرية منهم ١٢٢ مرشحا أقل من ٤٥ عاما والباقي وعددهم ٣١٢ أكثر من ٤٥ عاما وهذا يعنى أن فئة الشباب من مرشحي الوطنى بلغت نسبتها من اجمالى مرشحي الحزب الوطنى حوالي ٣٩٪.

ورغم أن الحزب الوطنى رشح ٢٢٢ عضوا يمثلون الفئات ٢٢٢ عضوية يمثلون العمال والفلاحين إلا أن ٢٠ منهم من كبار رجال الدولة و١٢٥ من كبار الملاك و١٨٧ من كبار رجال الأعمال والباقي من الشخصيات العامة أو من عائلات كبيرة ويلاحظ أيضا أن ٨٠٪ من ترشيحات الحزب الوطنى استندت الى أن العضو المرشح يستند أيضا بالإضافة الى القدرات المالية للمرشح - الى مدى استناده الى عصبية عائلية تقف وراءه فى دائرته وكان ومن الشخصيات العامة عدد ٣ صحفيين و١٥ استاذ جامعة.

ويدخل الحزب الوطنى هذه الانتخابات مستندا على فكره الجديد واطره التنظيمية الجديدة والتى جاءت هذه الانتخابات اختبارا حقيقيا الى حد ما لهذه الأطر الجديدة ولمدى فاعليتها. ورغم أن حجم التطوير والتجديد فى ترشيحات الحزب لم يكن كبيرا إلا أن تلك الترشيحات أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن التيار التقليدى مازال مسيطرا.

كما استند الحزب الوطنى فى تلك الانتخابات على حجم عضويته وانصاره التقليديين الذين يبلغ تعدادهم مليوناً و٩٠٠ ألف عضو، فضلا عن ٧,٦ مليون من الانصار المحتملين على مستوى الجمهورية، حيث يطمح فى حشد هذه القوة التصويتية لساندته.

٢. القوة السياسية الثانية هى تحالف الجبهة الوطنية للتغيير التى تشكلت من أحزاب الوفد، والتاسرى، والتجمع، والكرامة، وحزب الوسط، والعمل، وحركة كضاية، والتجمع الوطنى للتغيير والتحالف الوطنى للأصلاح، والحملة الشرعية من أجل التغيير والتى رشحت ٣٢٠ مرشحا فى مختلف الدوائر، منهم ١٢٠ مرشحا يمثلون العمال والفلاحين و٢٠٠ مرشح يمثلون الفئات ومن الملاحظ أن عدد السيدات اللاتى يمثلن المرأة بلقن ١٠ مرشحات بينما الشباب والذين نقل اعمارهم عن ٤٥ عاما مثلو ١٩٧ مرشحا بنسبة بلغت أكثر

ومن اجمالي المرشحين في هذا التيار ٢٠ رجل أعمال و٢٥ من كبار الملاك و٧٥ من الشخصيات العامة و١٠٠ من قيادات العمل الأهلي والتطوعي والباقي شخصيات مغمورة سياسيا وإن كانت تنتمي في أغلبها الى الفئات المهنية كالمحامين والأطباء وأساتذة الجامعات أو قيادات عمالية أو الصحفيين. واعتمدت الجبهة في هذه الانتخابات علي شعارات التغيير ومواجهة الفساد والتي رفعتها منذ فترة طويلة خاصة شعار كفاية. وبلغ عدد الاقباط الذين رشحتهم الجبهة في مختلف المحافظات ١٥ مرشحا وهي نسبة كبيرة بالمقارنة بتشريعات الحزب الوطني.

وتستند الجبهة علي تأييد ما لا يقل عن ٧٥٠ ألفا من الانصار والاعضاء في تلك القوى السياسية والذين يستطيعون حشد ٤ أضعاف هذا الرقم لمصلحة الجبهة في تصور تحالف الجبهة.

٣. تحالف احزاب المعارضة الصغيرة (٩ احزاب) أو احزاب لجنة التشاور وهي مصر العربي الاشتراكي ومصر ٢٠٠٠ والتكافل والاتحادى الديمقراطى والوفاء القومى والخضر والاحرار والدستورى الاجتماعى وشباب مصر، التى رشحت ٧٥ مرشحا وتستند هذه القوى السياسية الي تأييد مايقرب من ١٠ آلاف عضو ناشط في هذه الاحزاب ومن اجمالي المرشحين ٥ سيدات والباقي رجال ومن الناحية العمرية ٢٥ مرشحا اقل من ٤٥ عاما والباقي أكثر من ٤٥ عاما أى أن نسبة الشباب من اجمالي المرشحين تقدر ب ٣٢,٢ ٪ وقدرت نسبة ترشيح المرأة قبل هذا التحالف بنحو ٦,٧ ٪ من اجمالي وفيما يتعلق بالصفة الانتمائية ٤١ مرشحا يمثلون الفئات بينما ٢٤ مرشحا يمثلون العمال والفلاحين منهم ١٠ من اجمالي المرشحين من رجال الاعمال و١٥ من كبار الملاك والباقي من قيادات العمل العام الاهلي سواء في الجمعيات التعاونية أو كبار الاعيان من الفلاحين أو قيادات عمالية ومن اساتذة الجامعات والمحامين وفئات أخرى من الاطباء والمهندسين... الخ.

٤. حزب الغد والذي يشارك في الانتخابات لأول مرة حيث رشح ١٢٨ مرشحا رغم انشقاقه علي نفسه الي مجموعتين تتعامل نفس الاسم منهم ١٠٠ فئات و٢٨ عمال وفلاحين ومنهم ٥ سيدات والباقي رجال وبلغت نسبة الشباب الاقل من ٤٥ عاما في ترشيحات الحزب الي ٧٥ ٪ من جملة الاعضاء أى ٩٦ ٪ مرشحا والباقي أكثر من ٤٥ عاما، و٩٥ ٪ من مرشحي الحزب من الوجوه الجديدة والتي لم تدخل البرلمان من قبل وذلك لأن الحزب في حد ذاته جديد انشئ عام ٢٠٠٤. ومن الملاحظ أن ٢٥ من مرشحي الحزب من رجال الأعمال وكبار الملاك بيتيمات ينتمى باقى المرشحين لمن الاطباء والمحامين واساتذة الجامعات وأعيان ووجوه عائلات كبيرة في الريف المصرى.

ويستند الحزب في شعبيته علي تأييد مايقرب من نصف مليون صوت هم مجموع الذين صوتوا لحزب الحزب في الانتخابات الرئاسية الاخيرة.

٥. جماعة الإخوان المسلمين التى رشحت ١٥٠ مرشحا رسميا باسم الجماعة و٥٠ مرشحا آخرين مستقلين تحت شعار تيار اسلامى وتعتمد علي تأييد اعضاء الجماعة البالغ تعدادهم علي مستوى الجمهورية مايقرب من ٧٥٠ ألف عضو وانصارهم الذين يتجاوزون ٤ أضعاف هذا الرقم في مختلف المحافظات والمرشحون من حيث النوع يتوزعون علي ١٩٠ رجلا و ١٠٠ سيدات، و٥٠ منهم من رجال الاعمال واصحاب الأعمال الحرة و٢٥ منهم من كبار التجار و٢ آخرين من كبار الملاك والباقي من المحامين واساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين وقيادات عمالية واعضاء في قيادات في جمعيات تعاونية أو أهلية.

٦. مجموعة المستقلون البالغ عددهم ٤٢٢٤ مرشحا منهم ٢١٩٦ مرشحا علي مبادئ الحزب الوطنى وهم منشقون عن الحزب الوطنى والباقي مستقلون بدون انتماءات حزبية وينتمون لكافة ألوان الطيف السياسى وبلغت نسبته من اجمالي المرشحين ٨٠ ٪ ومن العوامل التى ساهمت في تزايد هذه الظاهرة نظام الانتخابات الفردي المتبع منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن بالإضافة الي ضعف المعارضة رغم الجهود التى بذلتها لتقوية ادائها في هذه الانتخابات وعجزها عن تمثيل مصالح وقطاعات واسعة من المجتمع خاصة الطبقة الوسطى بهمومها وقضاياها وافكارها فضلا عن عدم تمثيل الشباب والمرأة بشكل يتسق مع قوتهم التصويتية فضلا عن خبرة الحزب الوطنى مع المنشقين عليه في الانتخابات السابقة (١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠) والتي انتهت بضم الحزب معظم هؤلاء مرة أخرى بعد الانتخابات الأمر الذى شجع عدد كبير ممن لم يتم



ترشيحهم من قبل الحزب على الترشيح انتظارا لعودتهم مرة أخرى بعد الانتخابات. ويمكن تصنيف المستقلين سياسيا الى الاتي، ٢١٩٦ مرشحا منشقا عن الحزب الوطني و١٥٠ آخرين ينتمون للتيار الليبرالي و١٧٠٠ ينتمون للتيار الناصري بينما ينتمى ٢٥٠ آخرين للتيار القومي العربي و١٠٠ للقوى اليسارية الاشتراكية.

وينتمى ١٥٠ آخرين الى الاسلامى من مختلف ألوان الطيف السياسى والباقي يمثلون فئات مهنية كالمحاميين ونشطاء فى المجتمع المدني ورجال الأعمال وكبار الملاك.

ومنهم أيضا ١٠٠ من السيدات بينما الباقي من الرجال، ويمثل رجال الأعمال من بينهم وأصحاب الأعمال الحرة ١٠٠٠ مرشح يستندون الى رصيد كبير من الخدمات التى قدموها لأهالي دوايرهم باعتبارهم مرشحي خدمات ويحظون بجماهيرية واسعة فى أوساط دوايرهم بالإضافة الى ١١٠٠ من المرشحين المستقلين الذين يستندون الى عصبية وعائلات كبيرة ويتوزع الباقي على الفئات المهنية من المحامين ونشطاء المجتمع المدني والاطباء النقابيين ونشطاء النقابات العمالية أو الجمعيات التعاونية كما أن منهم نسبة كبيرة من نشطاء الفلاحين والعمال يمثلون ٢٥٪ من اجمالي المرشحين المستقلين أى ١٤٨٥ مرشحا.

انشقاقات وتدهور فى شعبية القوى السياسية

ويلاحظ من قراءة الترشيحات السابقة لمختلف القوى السياسية المصرية الآتى:

أولا أن القوى السياسية المختلفة طرحت ١١٦٧ مرشحا بينما قدم المستقلون ٢٢٤٢ مرشحا وبينما قدم الحزب الوطني ٤٤٤ مرشحا قدمت المعارضة ٧٢٢ مرشحا. ومن ثم يأتى المستقلون بقوة أولى من حيث الترشيحات بينما يأتى الحزب الوطني فى المرتبة الثانية بعدد اجمالي ٤٤٤ مرشحا رسميا و٢١٩٦ مرشحا مستقلا منشقا عن الحزب، والقوة الثالثة من حيث عدد المرشحين هى جماعة الاخوان المسلمين والتيار الاسلامى، والبالغ عددهم ٢٠٠ مرشحا اخوانيا و١٥٠ آخرين ينتمون لمختلف ألوان الطيف السياسى الاسلامى، ثم جاء بعد ذلك مرشحو الجبهة الوطنية للتغيير بعدد ٢٢٠ مرشحا من مختلف ألوان الطيف السياسى، وهى المرتبة الأخيرة مرشحو الاحزاب الصغيرة بعدد ٧٥ مرشحا.

ثانيا، إذا كانت الاحزاب السياسية فى معظمها تعاني انشقاقات وانقسامات حادة فانه من الملاحظ أن أكثرها انشقاقا بسبب الانتخابات هو الحزب الوطني الذى انشق عليه ٢١٩٦ مرشحا وكذلك التيار الناصري الذى انشق من الناحية الرسمية بين مجموعة من الاحزاب الصغيرة وعدد كبير من المستقلين غير المتحالفين معا وهى أحزاب العربي الاشتراكي الناصري، وحزب الشعب الديمقراطي، وحزب الوفاق القومى، والحزب الديمقراطي الناصري، وحزب مصر العربي الاشتراكي وحزب الوفاق القومى وحزب الكرامة، تحت التأسيس، وهى القوى الاساسية المعبرة عن هذا التيار الذى مازال ينتظر مولد أحزاب أخرى صغيرة، وتسود علاقات القوى القومية العربية والناصرية التفاعلات الصراعية والتنافسية العادة التى تمنعها من التعاون فى المعركة الانتخابية الحالية وما يضعف قدراتها التنافسية ويضعف من فرصها فى الحصول على مقاعد معقولة فى البرلمان بما يتفق وشعبية هذه القوى فى الشارع السياسى. أما احزاب التيار الليبرالي المعارض وهى الوفد والغد وحزب مصر ٢٠٠٠ والحزب الدستوري الحر فيلاحظ أن هذا التيار يتسم بالانشقاق، ويتعذر حتى الآن التنسيق فيما بينها بل يسود علاقاتها التنافس الحاد والصراع والانشقاقات الداخلية اما احزاب الوسط الجيل والحزب الاتحادي الديمقراطي ومصر الفتاة والعدالة الاجتماعية والاحرار والامة والعمل وغيرها هى احزاب صغيرة وضعيفة ليس لها شعبية كبيرة فى أوساط الجماهير وبعضها يعانى من التجميد أو تم حله أو يعانى من الانشقاقات الداخلية والتى أدت الى شل قدراته السياسية فى التفاعل مع الجماهير وهى أقل القوى السياسية من حيث طرح المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥.

ثالثا، تتسم قدرة الأحزاب السياسية المصرية ماعدا الحزب الوطني وجماعة الاخوان المسلمين بالضعف الشديد على حشد انصارها فى الانتخابات القادمة. ومن الملاحظ أيضا أن أكثر المرشحين قدرة على حشد

الانصار هو المرشح المستقل ذو القدرات المالية الكبيرة والذي يستند الى عصابات عائلية ايضا، فهو ناذب استطاع ان يحشد الأنصار من خلال سلاح المال والخدمات والعصبة العائلية الكبيرة التي تساعده في حشد الناضحين لمصلحته، وهذا مايفسر الي حد كبير ظاهرة ارتفاع نسبة التصويت في الاقاليم والريف عنه في المدن والحضر، كما يفسر ذلك ايضا انخفاض التصويت لمصلحة التيارات السياسية عن التصويت لرموز العائلات والعصابات ورجال الاعمال ونواب الخدمات... الخ

ثانيا: الطبقة الوسطى : غياب سياسى .. وتهيش اقتصادى

تمثل الطبقة الوسطى أحد الأعمدة الرئيسية لأى مجتمع، فهي التي تقود حركة التطور والتغيير، ويقدر تمتع الطبقة الوسطى بوزن سياسى واجتماعى مناسب داخل المجتمع بقدر ما يتسم هذا المجتمع بالحرak السياسى والاجتماعى. وفي الوقت نفسه فإنه بقدر تقييد تلك الطبقة عن تطورات مجتمعتها بقدر ماتتهز معايير كثيرة للاستقرار والتطور التدريجى والطبيعى في هذا المجتمع.

والواقع أضعف وتراجع الطبقة الوسطى في مصر ارتباط بتوسع العلاقات الرأسمالية في النسيج الاقتصادى في مصر منذ بدأ التهاج سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى مع اقتصاد السوق، في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وما تطلبه ذلك من تقلص تدخل الدولة نسبيا في الحياة الاقتصادية، وبداية ميل لسيادة طبقة رأسمالية ضمن النظام الاقتصادى القائم، وباتالى الاتجاه نحو إعادة صياغة الأوزان النسبية للقوى والعلاقات الاقتصادية لصالح هذه الطبقة الرأسمالية الجديدة. وهنا يجدر السؤال، ما هو واقع الطبقة الوسطى حاليا في مصر وما هو دورها في الاستحقاقات الانتخابية ؟

الحقيقة أن الطبقة الوسطى كانت مغيبة عن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، على خلفية عوامل عدة، لخصها كثيرون في اختلال موازين القوى مع الطبقة الرأسمالية الجديدة التي احتلت قمة السلم الاجتماعى في مصر مع بدء تطبيق نظام اقتصاد السوق، ومن ثم شعرت الطبقة الوسطى أن السلطة قد انتقلت منها إلى طبقة جديدة وقادرة بما تملكه من أموال ونفوذ سياسى، طبقت استراتيجية تطور اقتصادى لا يراعى سوى مصالحها وعلى حساب مصالح الطبقة الوسطى.

الملاحظة الجديدة بالاهتمام في هذا السياق مضادها أن التداعيات المباشرة للفعل الناشئ في توازن القوى الاجتماعى في مصر، على الطبقة الوسطى، لم تكن على مستوى واحد، فعند هذه اللحظة بالتحديد ينبغي التمييز بين ثلاثة شرائح للطبقة الوسطى، الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، والتي لم تتأثر كثيرا بالخلل الذى أفرزته السياسات الاقتصادية الجديدة، حيث استطاع أعضاؤها، بسبب دخولهم العالية، مثل الأطباء والمهندسين والمحامين، التكيف مع تداعياتها، ومن هنا كانت تطلعاتهم أكثر وضوحا، حيث اكتشفوا أن قريبهم من السلطة، أمر يحقق لهم أوضاعا اجتماعية ذات قيمة، وأصبحوا أكثر اقتناعا بأن تبنى قيم جديدة غير تقليدية يساعد على الانضمام إلى الصفوة السياسية.

أما الشريحة الوسطى من هذه الطبقة، فقد ساءت أوضاعها لأن أغلب أفرادها يعيشون على مرتباتهم ودخولهم الثابتة، ومع ذلك استمرت تطلعات هذه الشريحة نحو الصعود الاجتماعى، ومن ثم بحثت عن وسائل للتقرب من الشريحة العليا ومساعدتها على الترقى السياسى ليس دعما لها بقدر ما هو تحقيق لمصالح خاصة بها.

فيما تبدو الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى الأكثر تأثرا بالسياسات الاقتصادية الجديدة، على خلفية مجيئها في ذيل الهرم الاجتماعى بشكل جعلها تقترب من الطبقة الدنيا، بسبب ضعف أجورها ودخولها، وبالتالي فإن تطلعاتها السياسية محدودة للغاية، فهي تبحث عن الخدمات في الأساس وتتحرك وفقا لهذه الرؤية.

ما سبق يفترض معه أن الشريعة العليا من الطبقة الوسطى لا بد أن تكون مشاركة في الحراك السياسي الذي تشهده مصر خصوصا بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية في ٧ سبتمبر الماضي، ومن بعدها الانتخابات التشريعية على ثلاث مراحل في الفترة من ٩ نوفمبر وحتى ٧ ديسمبر، أما الشريحتين الوسطى والدنيا فإن ضعف مركزهما الاجتماعي والمالي دفعهما إلى عدم المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

لكن الحقيقة أن الأداء السياسي للطبقة الوسطى اتسم بمحددات أساسية عدة شكلت إطارا حكم تفاعل هذه الطبقة مع التطورات السياسية التي تشهدها مصر خصوصا منذ تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وهي:

- غياب المشاركة السياسية للطبقة الوسطى بكافة شرائحها، بما فيها الشريحة العليا، وهو ما بدأ جليا في الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب، فقد سجل الاستحقاقان امتناع الطبقة الوسطى عن التصويت تقريبا، وهو ما بدأ جليا في نسبة التصويت بالغة الانخفاض في كل المدن الكبرى والمتوسطة على مستوى الجمهورية.

- ضعف الوعي السياسي العام والعزوف عن الانخراط المباشر في العملية الانتخابية إما لعدم وجود أو توافر الوقت الكافي للمشاركة، أو لعدم الإيمان بجدية العملية الانتخابية التي تجري في مصر.

- عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية سواء الحزب الوطني أو أحزاب المعارضة، لعدم الاقتناع بأن هذه الأحزاب تمثل بوقا يعبر عن طموحاتها وتطلعاتها والعمل من أجل مصالحها. ورغم أن الشريعة العليا من الطبقة الوسطى لا تضع مسألة النائب الخدمي في سلم أولوياتها على أساس أنها لا تحتاج، نظرا لارتفاع دخولها، إلى تدخل النواب للحصول على الخدمات الشخصية، إلا أن ذلك لم ينعكس على اتجاهها للانضمام إلى مؤسسات أو منظمات اجتماعية كبيرة تستطيع من خلالها التأثير في مجرى الحياة السياسية.

ما سبق يكشف عن حقيقة مهمة مفادها أن ثمة عوامل أخرى، غير العامل الاقتصادي، تسببت في غياب الطبقة الوسطى، بكافة شرائحها، عن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥. أول هذه العوامل يتمثل في حالة الانسداد السياسي وتقييد أنشطة منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بوسائل بيروقراطية وأخرى قانونية، فثمة تراث ثقيل من العداء السياسي للتنظيم الحزبي والنقابي المستقل في مصر، رغم أن الطريقة الوحيدة لاكتساب وعي اجتماعي ومشاركة سياسية في أي بلد هي العمل المشترك من خلال مؤسسات اجتماعية كبيرة، وهو ما تقتصر إليه الطبقة الوسطى الحديثة في مصر الآن. أما ثاني هذه العوامل فيتصل بشيوع ظاهرة شراء أصوات الفئات الفقيرة في المناطق العشوائية والشعبية، وهي كثيرة وموجودة في كل المحافظات، وهو أمر يضاعف من مبررات الانسحاب من مجمل عملية المشاركة، وبالتالي تتحول العملية السياسية إلى إطار هش فاقد لواحد من أهم أضلاع، أي الطبقة الوسطى. فيما يرتبط ثالث هذه العوامل، بانتشار العنف الذي يمثل إحدى مضردات العملية الانتخابية في الدول النامية التي تتقدم فيها المصالح والعصبية والنعرات القبلية والرشى الانتخابية على القيم الديمقراطية وما تتطلبه من ترسيخ حرية الانتخاب والفرز بين النافع والمفيد من الضار والخبيث، وتكرس قيم الاستغلال من الأقوى والأغنى على الأضعف والأفقر. كما تترسخ ممارسات تسليع الممارسة السياسية. على حساب المشاركة السلمية التي ينظمها القانون، فالمنافس العام الذي سبق العملية الانتخابية كان يؤشر إلى إمكانية تقلص نسبة العنف خلال العملية الانتخابية، خصوصا في ضوء الإشراف القضائي على الانتخابات التي أجريت في صناديق زجاجية إمعانا في الحيادية، وهو التقليد الذي بدأ مع منذ انتخابات الرئاسة السابقة، بالإضافة إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة سير العملية الانتخابية، فضلا عن تسليط اهتمام بعض الدوائر الخارجية بيسير العملية الانتخابية في مصر، ورغم أن هذه العوامل في مجملها توفر نظريا أساسا مهما لمبدأ الحيادية في العملية الانتخابية، بشكل يدعم من إمكانية تقلص نسبة العنف والظواهر السلبية التي تترافق مع العملية الانتخابية، ويعطى الأولوية في انتخاب المرشح على أساس حروزيه دون التطرق إلى ارتكاب انتهاكات بغرض إحداث تحول في سير العملية الانتخابية، إلا أن ذلك لم يجعل دون اندلاع أعمال عنف واسعة أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى ووصل الأمر إلى حد

الاعتداء على القضاة المشرفين على العملية الانتخابية وعلى مندوبي منظمات المجتمع المدني التي قامت بمراقبة الانتخابات، وهو ما نال من العملية الانتخابية وزهاتها وشرعيتها، ودعوة نادى قضاة مصر إلى الدعوة لتدخل القوات المسلحة لحماية العملية الانتخابية بعد أن فشلت، أو عرّفت في بعض الأحيان، قوات الشرطة في منع اندلاع أعمال العنف. وقد أدى هذا المناخ إلى خلق شعور عام لدى الطبقة الوسطى بتفضيل الانتظار بعيداً عن تلك العملية والاكتفاء بالملاحظة والمراقبة.

وهكذا فإن ما سبق يكشف أن الحاجة لإجراء إصلاح سياسي حقيقي وجاد باتت أكثر من ماسة، فالإصلاح السياسي يمثل آلية مناسبة لعلاج ضعف الدور السياسي للطبقة الوسطى، لأنه في الأساس سوف يعيد التوازن للسلم الاجتماعي في مصر والذي يعاني خلال هيكلها في غير صالح الطبقة الوسطى دفعها إلى الانزواء عن مجرى الحياة السياسية المصرية. كما أن ترسيخ دعائم الديمقراطية وتطبيق قاعدة الجدارة في تولي الوظائف العامة بدلاً من الاعتماد على المحسوبية والولاءات، يمثل الحل الأنسب لاستعادة ثقة الطبقة الوسطى في النظام السياسي والدستوري في مصر. ويدون شك فإن مصالح الطبقة الوسطى يمكن تحقيقها بإصلاح بنية الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها بشكل تستطيع معه التعبير عن مصالح مختلف الطبقات.

ثالثاً: الإخوان والطريق إلى البرلمان

أثارت مشاركة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في الانتخابات التشريعية الكثير من الجدل في الساحة السياسية المصرية. بداية من الحرية النسبية التي سمحت بها الدولة لهم مقارنة بانتخابات البرلمان السابقة ومروراً باستخدامهم لهذه الحرية للحصول على المزيد حيث اثبت الإخوان قدرة على الاستفادة مما أتيج لهم من هامش حرية للحصول على ما يمكن الحصول عليه، في تحرك تميز عن العديد من القوى السياسية الأخرى على الساحة السياسية، وأكد بدوره ما تمارسه الجماعة من مناورة سياسية تقوم على ترك المساحة دائماً مفتوحة للتفاوض والتعاون مع الجميع بداية من النظام والحزب الحاكم وصولاً إلى القوى الأخرى حتى الأشد معارضة للجماعة وشعاراتها.

كشفت الانتخابات عن القدرات التنظيمية للجماعة مقارنة بالقوى السياسية الأخرى -فيما عدا الحزب الوطني- خاصة في ظل ما تتعرض له من ضغوط وتقييد أمني واعتقالات، ورغم ذلك جاءت ترشيحات الجماعة وعدد الدوائر التي ناهست فيها ونتائج الانتخابات لترسيخ مكانة الجماعة في الترتيب الثاني بعد الحزب الوطني والترتيب الأول بين قوى المعارضة.

ولكن في الوقت ذاته لعبت تلك الانتخابات دوراً مهماً في إعادة النظر في حجم القوة الحقيقية للجماعة، خاصة حجم التأييد المطلق لها ولشعاراتها الدينية، والحديث المطلق عن القدرة التعبوية لتلك الشعارات جماهيرياً، فإنجاز الجماعة لم يكن إنجازاً بالمطلق ولكنه إنجاز في ظل ما سبق قوله من عوامل مثقلة في القيود التي تتعرض لها الجماعة من جانب، وضعف القوى السياسية الأخرى فيما عدا الحزب الوطني من جانب آخر. وهنا تصبح التي حققها الجماعة مرتبطة بالسباق والمناخ العام السائد، خاصة تخفيف النظام مستوى القيود المفروضة على الجماعة المحظورة وسماحه لها بالوجود ليس فقط على صفحات الجرائد وعبر التغطية الإعلامية ولكن عبر التواجد في الشوارع والقيام بمسيرات غير مسبوقه ورفع شعاراتها بشكل علني وإدارة حوار حولها وحول شعاراتها حتى من قبل قادة الحزب الوطني والشخصيات الرسمية في الدولة دون إصدار أوامر بإزالة تلك اللافتات أو التوقف عن ترديد الشعار.

فالنظام استطاع أن يحول الجماعة ودون أن يكون طرف مباشر في اللعبة السياسية حولها. حتى لا يفسر موقفه بأنه اعتراف رسمي بالجماعة. إلى طرف عادي في محاولة للانتقال من الأسطورة إلى الواقع وإظهار الحجم الحقيقي للجماعة. وبهذا وإذا كانت تصريحات الجماعة أكدت أنه في انتخابات زنية



يمكن أن تحصل على ١٢٠ مقعد من المجلس المكون من ٤٥٤ عضو بنسبة ٢٦,٤٪، وأنها ستحصل في ظل الانتخابات والأليات القائمة على ٦٠ مقعد على الأقل بنسبة ١٢,٢٪. فإن إجراء الانتخابات في ظل اعتراف قادة الجماعة بتخفيف القيود عليهم وعلى تحركاتهم، بل والإفراج عن عدد من قادة وأعضاء الجماعة المقبوض عليهم في الفترة السابقة للانتخابات كلها مثلت فرصة ليؤكد النظام على حجم الإخوان وكافة القوى الأخرى في النظام السياسي.

ولكن على الرغم من إيجابية التعامل بأسلوب المكاشفة والمواجهة فإن التجربة لم تكن كاملة وشابها قصور نتج من الرغبة في أن يكون التخفيف على الجماعة مقيد بحيث يحقق هدفه في تحديد حجم الجماعة كقوى سياسية بكل ما تدعيه حول حجم الدعم الجماهيري لها، ولكن دون أن يقود هذا التخفيف إلى إعطاء أي فرصة للجماعة لتأكيد قبول النظام بها وإعطائها الشرعية الرسمية. هذه الرغبة المتناقضة في ذاتها أدت لتناقض واضح ظهر في تصريحات المسؤولين الرسميين من الحزب الوطني من جانب وتغطية وسائل الإعلام القومية من جانب آخر. وفي حين جاءت تصريحات تؤكد على قوة الجماعة في الواقع المصري وضرورة التعامل معها بقوة قائمة، وحرصت على الحديث عن الجماعة وتغطيتها إعلامياً، فإن تصريحات وتغطيات إعلامية أخرى تمسكت بالخطر القانوني ورفض التعامل معها حتى لا يعد اعترافاً بشرعيتها، منتقدة الاتجاه الأول ومؤكدة على الخطأ القانوني الذي وقع فيه.

واستطاعت الجماعة استغلال هذا التخطيط لصالحها وساهمت بدورها في تصعيد الجدل الذي دار حولها وحول شعارها عبر تصريحات أخرى من قادتها تؤكد مرة على لسان عصام العريان على النية في التراجع عن الشعار المستخدم "الإسلام هو الحل" والتفكير في استخدام شعار آخر للجولات القادمة من الانتخابات ثم يعود محمد حبيب نائب المرشد العام لينفي تلك الأنباء، إلى جانب الرد بنض الأسلوب والطريقة بتنفيذ الأراء المنتقدة لشعار الجماعة ورموزها في جدل قاد بدوره إلى توسيع مساحة الجدل عن الجماعة لتتحول للقضية الأساسية في مقالات العديد من كبار الكتاب والبرامج الحوارية الهامة سواء استضافت ممثلين عنها أو لا، فالجماعة بشعاراتها ورموزها أصبحت هي الحاضر القائب في كافة الحوارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد اعتبر المرشد العام للجماعة محمد مهدي عاكف أن دخول الإخوان للانتخابات بمشاركة ١٤٠ مرشحا فقط في كافة مراحل الانتخاب مجرد رغبة في عدم استفزاز النظام مؤكداً على قدرة الحركة على الدخول بعدد مقاعد مساوئ لمقاعد المجلس ومرشحي الحزب الوطني أي ٤٤٤ مرشح. وهي تصريحات تسعى للتعبير عن قدرات الجماعة مقارنة بالقوى السياسية الأخرى وتمثيلها الضعيف في الانتخابات كما تؤكد على مراعاة الجماعة للاعتبارات السياسية المحيطة.

ورغم إعلان الجماعة منذ البداية عن مشاركتها في الانتخابات بعدد ١٤٠ مرشح فقد قامت قبل الانتخابات مباشرة بسحب حوالي ٢٠ عضو بمرور التنسيق مع جبهة المعارضة، وبهذا خاضت الانتخابات ب ١٢٠ مرشح منهم ٥١ في الجولة الأولى. وجاءت محصلة الجولة الأولى للانتخابات تعمل فوز الجماعة بأربعة مقاعد وخسارة ست مقاعد والإعادة على ٤٢ مقعد. إلى جانب تحقيق الجماعة اختراق هام في محافظة المنوفية بما تمثله من معقل للكثير من القيادات السياسية للحزب الوطني حيث فازت بمقعد واحد فيها ودخلت الإعادة على عشرة مقاعد. كما حققت نتائج جيدة في محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط حيث فازت بمقعد في بنى سويف ودخلت الإعادة على ٢٤ مقعد في حين أنها لم تفز من قبل في الانتخابات البرلمانية السابقة بمقاعد في تلك المحافظات. وهو ما اعتبرته الجماعة نجاح كبير في ظل دخول ٨٠٪ من مرشحيها لجولة الإعادة، خاصة في ظل الفارق الكبير بين مرشحي الجماعة ومنافسيهم في الدوائر التي خاضوا الإعادة فيها والذي وصل في بعض الأحيان إلى ١٠ آلاف صوت بما اعتبر مؤشراً على إمكانية فوز الجماعة بعدد غير قليل من المقاعد في الجولة الأولى.

وقد حالة التسامح من جانب النظام مع الجماعة إلى استخدامها وسائل غير مسبوق لها استخدامها مثل السيرات الجماهيرية واللافئات التي تحمل شعارات الجماعة وتعتبر صراحة عن أن المرشحين هم مرشحو جماعة الإخوان المسلمين دون الاكتفاء كما كان يحدث من قبل بالإشارة إليهم باعتبارهم مرشحو التيار

الإسلامي.. كما لم تصمت الجماعة عما تردد من عمليات تزوير في عدد من الدوائر الانتخابية التي شاركت بمرشحين خاصة دائرة الدقي ومدينة نصر سواء بالقيد الجماعي لصالح مرشحي الحزب الوطني أو بتقييد تصويت ناخبين مؤيدين للجماعة، وقامت يوم الجمعة ١١ نوفمبر وعقب إجراء انتخابات المرحلة الأولى في ٩ نوفمبر بتنظيم مظاهرة بالجزيرة تجاوز عدد المشاركين فيها ١٥ ألف شخص عقب صلاة الجمعة بميدان مصطفى محمود بالمهندسين وهي المظاهرة التي شهدت صدامات مع قوات الشرطة واعتقال عدد من أعضاء الجماعة واستمرار الاعتصام حتى الإفراج عنهم، بالإضافة إلى تنظيم مظاهرة أخرى في نفس اليوم وعقب الصلاة أيضاً في أسبوط احتجاجاً على قيام خطيب مسجد حي الوليدية بمركز أسبوط بشن هجوم عنيف على الجماعة ووصفه لهم بالكافرين. وهي كلها تحركات غير مسبوقة خاصة أن مساء نفس اليوم شهد عقد مؤتمر جماهيري آخر بمشاركة عدد مماثل في الإسكندرية فيما تعد تحركات علنية لإثبات القوة والاستناد على تأييد الجماهير، وتوجيه رسالة للنظام بما يمكن أن يحدث إذا استمرت عمليات التزوير والألعاب ضد مرشحي الجماعة.

ولكنها واتساقاً مع سياسة ترك المساحات والنهايات المفتوحة عبرت في تصريحاتها عن آليات مختلفة في التعاطي مع عمليات التزوير وفي حين أكد المرشد العام أن الجماعة لن تفعل شيئاً وستكتفي بالتوجه إلى الله، عبر أحد مرشحيها في الانتخابات بدائرة الإسكندرية عن عدم صمت الجماعة مرة أخرى عما تتعرض له من ظلم وسجون واعتقالات والترهيب بتلك السجون والاعتقالات مقابل عدم الصمت عن عمليات التزوير، ثم عادت نائبة المرشد العام محمد حبيب ونفى ما يمكن فهمه من تلك التصريحات على أنها تحدى للنظام وأكد أنها عبارة عن تصريحات حماسية ليس إلا. ولكنه طالب أعضاء الجماعة بما سماه الاستماتة أمام لجان الانتخاب والمطالبة بكمال الحق في متابعة العملية الانتخابية والوقوف ضد التزوير.

شعارات الجماعة.. عندما يؤدي الرفض إلى الانتشار

وقد مثل شعار الجماعة "الإسلام هو الحل" ورمزها المستخدم ممثلاً في السيوف مع أية "واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" مجالاً لشن حملة كبيرة ضد الجماعة عبر تلك الرموز والشعارات بداية من المعاني المباشرة والضمنية لرفع الشعارات والرموز وما يمكن أن تؤدي إليه من فتنة طائفية، والتي تزايدت بصورة خاصة بعد الأحداث الطائفية التي شهدتها مدينة الإسكندرية. وجاءت الانتقادات عبر إثارة مجموعة من التساؤلات شملت التساؤل حول اسم الجماعة نفسه فإذا كانوا هم الإخوان المسلمون فهل الآخرون إخوان كفره؟ وكيف يتم التعامل مع غير المسلمين عندما ترفع شعارات إسلامية؟ ومن توجه السيوف وتعد العدة في مرحلة تشهد النضال من أجل الإصلاح وليس ضد الأعداء؟

ووجهت العديد من الانتقادات تلك الشعارات وأنها مخالفة للقانون للنظم للانتخابات كونها شعارات دينية تؤدي إلى الطائفية، واعترض العديد من المرشحين عليها وكذلك شخصيات مختلفة من الحزب الوطني، كما مثلت تلك الشعارات أحد العوامل التي تمسك بها حزب التجمع لرفض انضمام الإخوان ضمن الجبهة الموحدة. وطرح العديد من الكتاب أطروحات تطالب الجماعة بتغيير شعاراتها ورفع شعارات وطنية محل اتفاق كافة القوى مثل الحرية والديمقراطية هي الحل، أو الشورى والإصلاح.. كونها مفاهيم أساسية ترتبط بالدولة المدنية الحديثة. كما وجهت انتقادات للشعار من قبيل أنه لا يحمل برنامجاً ويعبر عن فكرة كلية يفترض أن تتركها الجماعة لتتحول إلى قوة سياسية حقيقية.

وأدى تزايد الانتقاد الموجه لشعارات الجماعة إلى تركيز الأعضاء عليها وتحويلها إلى نقطة أساسية في الانتخابات تعاملت معها القوى الأخرى باعتبارها تعدي لا بد من تجاوزه، ولأنها لا تستطيع منع الجماعة من استخدام شعاراتها قامت تلك القوى حتى التي تقف على طرف النقيض من استخدام الشعارات الدينية برفع تلك الشعارات أو استخدام نفس المرجعية ممثلة في الدين كجزء من حملتها الانتخابية.



وبهذا وبدلاً من وضع الجماعة في محل الهجوم عليها أصبحت تصريحات عدد من قادتها تشيد بمعرفة مرشحي آخرين للطريق ورفع شعارات دينية مشيرة من طرف خفى وبشكل ضمنى لقدرة الجماعة في فرض الأجندة التي يتعامل بها الجميع والشعارات التي يرفعونها في الانتخابات.

وجاء النموذج الواضح على ذلك قيام مرشحين مناهسين لمرشحين من الجماعة برفع شعارات مماثلة. وفي مقابل شعار الإسلام هو الحل رفع أيمن البشبيشي المرشح المستقل بدائرة أو سيم شعار الله هو الحل. في حين استخدم محمود فؤاد مرشح حزب التجمع بيندر أسبوط آيات قرآنية على لافتاته رغم موقف حزبه الرافض لاستخدام الدين في الدعاية الانتخابية وكتب على لافتاته الآية القرآنية "أن المؤمنين يشيرون من كأس كان مزاجها كافوراً" وذلك لأن شعاره هو الكأس على الرغم من قيام ربيع راشد الأمين العام المساعد لحزب التجمع بالجيزة برفع دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد مرشح الجماعة في الدقي حازم صلاح أبو إسماعيل بسبب استخدامه شعارات دينية، وأكد أن استخدام شعار "الإسلام هو الحل" يشير ما اسماء التباساً في المفاهيم واضطراباً في الرؤية ويقحم الدين في صراع سياسي متندداً باستخدام الجماعة للدين بشكل مباشر في المعارك السياسية دون أن يتندد بمرشح حزبه الذي استخدم نفس الخلفية والشعارات الدينية.

وبهذا وبدلاً من أن تقود الحملة ضد الشعارات الدينية إلى تقليص تلك الشعارات أدت بالمقابل إلى توسيع مجال استخدامها وتحويل جزء أساسي من الحملة إلى الشعارات الدينية سواء المباشرة أو تلك التي تستند بالأساس على خلفية دينية تقوم على أساس عوامل الاختيار والأمانة وغيرها من الأسانيد الدينية. ومن ناحية أخرى، قادت الجماعة ما يمكن أن نسميه حملة الرد بالمثل بدعوى أن شعار الإسلام هو الحل لا يتناقض مع أي قانون لأن الدستور ينص على أن الدين الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع. أما الشرعية القانونية فأكدت أنها رخصة قانونية من النظام يعطيه أو يمنعه لجمعية أو حزب في حين أن ما تحظى به الجماعة هو شرعية تاريخية وسياسية نتيجة للدور التاريخي الذي لعبته إقليمياً وعالمياً. وفيما يتعلق بتسميه الجماعة بالإخوان المسلمين أكدت تصريحات محمد حبيب نائب المرشد العام على أنه لا يعني تكفير من هم خارج الجماعة متسانداً هل تسمية الحزب الوطني يعني أن من خارجه غير وطني أو خارج الوطن؟ أو تسمية حزب الأحرار يعني أن من لا ينضم له غير أحرار؟ وهي التصريحات و"التوضيحات" التي أطلقتها حبيب في مؤتمر جماهيري حاشد عقدته الجماعة بالإسكندرية يوم الجمعة ١١ نوفمبر بحضور أكثر من ١٥ ألف ناشط إخواني لدعم المرشحين في المرحلة الثانية من الانتخابات تحت عنوان لماذا الإسلام هو الحل؟

التنسيق مع القوى السياسية والقدرة على تعظيم المكاسب

لا تضع الجماعة أي حدود للتنسيق مع غيرها من القوى ولذلك لا تتخذ مواقف قطعية بنسبة ١٠٠٪ من طرف ما قدانها هناك مساحة للأمام ومساحة للخلف. ولذلك لم يمكن من القريب على الجماعة إعلان موافقتها على التنسيق مع الجبهة الوطنية للتغيير رغم أنها تتضمن قوى على خلاف حقيقى مع الجماعة وتوجهاتها بل ووجودها ذاته، هي نفس الوقت الذي يتم الإعلان فيه عن قيامها بالتنسيق مع الحزب الوطني.

ولا يتمثل المكسب الأساسي للجماعة من علاقتها بالجبهة في إعلان التنسيق بين الطرفين بقدر ما يمكن أن نجد هائلة الجماعة منه في الظروف المحيطة وطريقة الإعلان عن التنسيق وما تلى ذلك من نتائج أدت بالحصول إلى تأكيد وضع الجماعة مقارنة بكل تلك القوى. فالجماعة منذ البداية وكما هو الوضع منذ الانتخابات الرئاسية تم التعامل معها من كافة القوى السياسية باعتبارها طرف أساسي في المعادلة السياسية لا يمكن ولا ينبغي تجاوزه وشهدت زيارات من ممثلين لتيارات ليبرالية يفترض اختلافها عن أفكار ودعوى الجماعة وعلى رأسهم كل من رئيس حزب الوفد نعمان جمعة ورئيس حزب الغد أيمن نور المرشحين الرئيسيين في انتخابات الرئاسة أمام مرشح الحزب الوطني الرئيس مبارك. ثم جاءت انتخابات نقابة الصحفيين المصرية لترسيخ نفس السيناريو القائم على زيارة المرشحين لمقر الجماعة والالتقاء بالمرشد وهي جميعها أحداث أدت وخلال فترة زمنية قصيرة على ترسيخ هذا السيناريو وكأن الجماعة هي جواز المرور سواء تعلق الأمر بالوطن ككل كانتخابات الرئاسة أو بمهنة كانتخابات النقابة. وهنا جاءت الانتخابات البرلمانية وطرحت فكرة الجبهة الموحدة للمعارضة ولم يكن من مصلحة الإخوان

تغيير تلك الصورة باعتبار أن مصلحة الجماعة هي تكريسها وليس العكس وبدلاً من الرفض استطاعت الجماعة الاستفادة من فكرة الجبهة عبر التأكيد على رغبتها في المشاركة مع الحديث عن قدرات الجماعة والاستعداد المسبق في الدوائر. وبدأ مرة أخرى تكرار نفس السيناريو القائم على المفاوضات مع الجماعة لبعض التنازل لصالح الوطن وصولاً لموافقة الجماعة على فكرة "التسقيق" وفقاً لتقسيم للدوائر قائم على أساس مرشحيتها وقدراتها في تأكيد ضمنى آخر على قدرات الجماعة مقارنة بكافة القوى السياسية الأخرى من جانب وعلى ما تمثله من طرف أساسي في رسم المستقبل والحاضر من جانب آخر. ورغم اختلاف رؤى القوى المشاركة في الجبهة عن أهمية التنسيق مع الجماعة بين الدعوة للتنسيق الكامل التي قادها ضياء الدين داود وبين رفض التسقيق جملة وتفصيلاً والذي طالب به د. رفعت السعيد جاء تحريك القوى السياسية المشاركة الأخرى مطالبة بتضمين أكبر قدر من القوى السياسية غير الحزب الوطني كوسيلة للتكامل في مقابل مرشحيه. ولكن النتيجة التي أسفرت عنها المرحلة الأولى وما قادت إليه من تأكيد صورة الجماعة مقابل القوى الأخرى أدت لتصعيد لغة الانتقاد من قبل حزب التجمع ورفعت السعيد تحديداً ضد الجماعة كونها استفادة ولم تفيد عبر اكتسابها لشرعية من قبل اسم الجبهة والرموز المنضوية تحتها دون أن تتنازل أو تتساق لصالح مرشحي الجبهة.

ورغم أن اتهام الجماعة هنا بالمسؤولية عن فشل القوى السياسية الأخرى أو الحديث عن استفادتها من الانسواء تحت الجبهة والاستفادة بتاريخ تلك القوى غير حقيقى لأن الأولى في هذه الحالة أن يختار الناضحين الرموز أنفسهم إذا كان ذلك هو السبب، فهو مبرر يتجاوز مرة أخرى الاعتراف بحقيقة ما تبره تلك الأحزاب من أزمة حقيقية متزايدة في الواقع السياسي وصدمة قدرتها على التعامل مع تطورات الواقع الجماهيرى.

ولكن أياً ما كانت الأسباب فإن الجماعة أثبتت عبر قدرتها وضعف الآخرين أنها الطرف الأكثر قدرة على الاستفادة من الظروف الأوضاع لصالحه بتعظيم المكاسب وتقليص الخسائر حتى أنها دخلت على ساحة العملية الانتخابية بكل مساوئها وتناقلت الأخبار ما دار من اجتماع لبعض أعضاء الجماعة أفتى فيه أحد شيوخها بجواز استخدام الأموال لشراء الأصوات في الانتخابات في رسالة تؤكد كما يعلن الجميع أن الإصلاح سيأتى بعد وصولهم إلى المقاعد.

رابعاً: القوى الجديدة - البحث عن المشاركة

مع عملية الحراك السياسى الذى تشهده مصر كان الأمر الطبيعى هو تزايد إقبال فئات الشعب المختلفة على المشاركة في العملية السياسية ليس فقط بالاقتراع ولكن بالترشح في الانتخابات وهو الأمر الذى وضع سواء في الانتخابات الرئاسية عندما توجه مواطنون للترشح كمستقلين أو كما حدث في الانتخابات البرلمانية التى شهدت إقبال غير مسبوق للمرة الأولى على الترشح. ووسط هذا الإقبال غير المسبوق جاء الحديث عن زيادة نسبة ترشح رجال الأعمال مقارنة بالانتخابات البرلمانية السابقة، كما جاء الحديث للمرة الأولى على دخول مرشحين تحت مظلة العمل الأهلى معتمدين على انتماعهم لجمعيات أهلية تتحرك وسط المواطنين، بالإضافة إلى وجود ملحوظ للصحفيين والإعلاميين. إلى جانب ظاهرة تحدث لأول مرة وتمثل امتداد لعمليات التطور السياسى التى تشهدها مصر ممثلة في دخول ممثلين عن حركات التغيير والتجديد التى ظهرت في الشارع السياسى المصرى والتى دخلت تحت مظلة الجبهة الموحدة للمعارضة.

هذه القوى بما تمثله من استمرار أو بداية لمشاركتها في عملية الترشح قتل بعد هام ليس فقط في الانتخابات البرلمانية الحالية بقدر ما تكتسب أهميتها من طرح رؤى جديدة على المواطن المصرى وتنويع الأطروحات المقدمة في الحياة السياسية. ورغم أن هذه الأهمية لازالت ضعيفة نتيجة لعدم الاهتمام والحياد الإعلامى الكافى لتغطية تصرفات تلك القوى وعرض وجهات نظرها من جانب إلى جانب قصور هذه القوى ذاتها عن تقديم برامج متماسكة وقادرة على طرح رؤية استراتيجية للإصلاح والتقدم فإنها تمثل إضافات جديدة للحياة السياسية المصرية وقوى مضافة للخريطة التقليدية التى ساهمت مع عوامل أخرى على تدعيم حالة الالامبالاة السياسية لدى المواطن المصرى.

١- رجال الأعمال والجدل حول دوافع المشاركة

لا تمثل مشاركة رجال الأعمال في الانتخابات البرلمانية نقطة جديدة في الحياة السياسية المصرية. فبعد أن كان رجال الأعمال غير مقبلين على الانخراط في الحياة السياسية حتى بداية التسعينات سواء بالمشاركة في الأحزاب أو الترشح في الانتخابات، وظل الاهتمام الأساسي لرجال الأعمال خلال تلك الفترة مركزاً على إنشاء جمعيات مصالح خاصة بهم تتمثل في جمعيات رجال الأعمال التي تركزت أهدافها في تحقيق المصالح الخاصة بهم ومحاولة التأثير على عملية صنع القرارات وإزالة العقبات أمام الاستثمار. بدأت الحياة السياسية المصرية مع بداية التسعينات تشهد دخول رجال أعمال بأعداد قليلة إلى العمل الحزبي والبرلمان المصري. ولكن لم تتحول مشاركة رجال الأعمال في الانتخابات بكل ما يحيط بمشاركتهم من إنفاق مالى واهتمام إعلامي إلى ظاهرة إلا مع انتخابات ١٩٩٥ حيث بدأ الحديث عن مشاركتهم كظاهرة خاصة في القاهرة والإسكندرية بالحرص على عضوية الحزب الوطني واحتلال مواقع قيادية فيه وفوز ٤٠ رجل أعمال بعضوية مجلس الشعب. وخلال السنوات العشر التالية وصولاً لانتخابات مجلس ٢٠٠٥ تزايد دور رجال الأعمال في السياسة سواء بعضوية الأحزاب وتولى المراكز القيادية فيها بما في ذلك الحزب الوطني أو بالحرص على دخول مجلس الشعب. ومثلت عملية الإنفاق المالى الضخم من قبل رجال الأعمال أحد العوامل الأساسية في طرح التساؤل حول أسباب اهتمام رجال الأعمال بعضوية البرلمان والفوائد التي تتحقق لهم منه خاصة في ظل ما يتردد من تقديرات حول الإنفاق المالى لهم خلال الانتخابات الحالية والتي تصل به إلى ألف مليون جنيه كحد أدنى.

وبهذا إذا كان الحديث عن دخول رجال الأعمال للانتخابات ليس قضية جديدة إلا أنه يمثل إشكالية من نوع آخر تتمثل في أسباب وفوائد دخول رجال الأعمال للبرلمان خاصة في ظل إنفاق يتجاوز الملايين من الجنيهات للوصول إلى مقعد البرلمان، واكتشاف بعض الحالات التي قام فيها رجال أعمال باستغلال مقاعدهم لتحقيق فوائد شخصية والحصول على تسهيلات حكومية. هذا الوضع بدوره أدى إلى وجود رغبة وتقييم سلبي حول تلك المشاركة وتكرر الحديث عنها مع زيادة عدد المرشحين في الانتخابات الحالية من رجال الأعمال والحديث عن حجم الإنفاق المالى الضخم من المرشحين والذي ساهم فيه وجود أكثر من رجل أعمال مرشحين على نفس الدائرة مما ساهم أيضاً في تشديد كل مرشح بالمرشح المنافس واتهامه بشراء الأصوات وشوة الناخبين والحديث عما أفقته من ملايين لتجذب مرشح مثل رجل الأعمال مصطفى السلاب يندد بوزوى السيد المرشح المنافس له في دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة متهما إياه بإنفاق ١٨ مليون جنيه في حين أن هناك الكثير من التقارير حول الإنفاق الضخم للسلاب نفسه وعمليات شراء الأصوات التي تراوحت بين ٥٠٠ ألف جنيه في الدائرة بالإضافة إلى الدعاية الانتخابية ذاتها.

هذا الوضع بدوره أعاد طرح السؤال مرة أخرى هل الأفضل مشاركة رجال الأعمال؟ ولماذا يشاركون وينفقون الملايين؟ وما فوائد ذلك على مجلس الشعب؟ وهناك بالتأكيد رؤى نظرية تؤكد على العوامل الإيجابية لمشاركة رجال الأعمال كونهم أحد القوى المكونة للمجتمع والقادرة على التصدي للمشكلات التي يعاني منها المواطنون في رؤية تؤكد على مرشح الخدمات. في حين تؤكد الرؤية المقابلة على الأثار السلبية للتزاوج بين المال والسياسة والتي تأتي على حساب السياسة.

وتزايد خلال الانتخابات الحالية التأكيد على أن البرلمان الناتج عن الانتخابات سيكون برلمان اقتصادي ولن يكون قادراً على مواكبة الإصلاح السياسى المقترض أن تمر به مصر خلال السنوات الخمس القادمة وأنه لن يكون على مستوى طرح القضايا الكبرى للإصلاح، وإن سيطرة رأس المال ووجود مصلحتها مع قوى النظام من شأنه أن تحول مرة أخرى لبرلمان خدمى للأعضاء أنفسهم وتتمرير قوانين لصالح رأس المال على حساب القوى المجتمعية والفقراء. وتؤكد تلك الرؤية بدورها على الرددخول المال في الانتخابات على إفساد العملية الانتخابية والذي أدى إلى الحديث من طرح المال أولاً وليس البرامج أو الأشخاص لدرجة أن التفجئة الخاصة بهم تحدث عنهم كرجال مال ورجال أعمال.

ومن جانبهم دخل رجال الأعمال على خط النقاش وأكد بعضهم على أهمية الدور الاجتماعى والتنموى للقطاع الخاص، وأن رجال الأعمال يملك أكثر من مجرد الاستفادة بعضوية المجلس لمصلحته الشخصية، كما أكد رجال الأعمال الذين يخوضون الانتخابات منتبئين للحزب الوطنى بصفة خاصة على أهمية دورهم التنموى في ظل برنامج الرئيس مبارك الانتخابى الذى فاز به برئاسة الجمهورية وما جاء فيه من حديث عن دور القطاع الخاص في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التى تواجهها

الدولة وخاصة قضية البطالة بما لها من تشابكات في المجتمع. ولذلك قام العديد منهم في حملة الدعاية الانتخابية بالتركيز على البعد المجتمعي في تحركاتهم وعلاقتهم بالمواطنين في دائرتهم وقدرتهم على مواجهة مشكلات الدائرة وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين. ومن السهل بالعودة إلى تلك التغطيات الصحفية المدقوقة الأجر أن نجد صور المرشحين وسط أبناء الدائرة مؤكدة على وجود المرشح دائما وسط الجماهير ردا على الاتهامات الموجهة للعديد من أعضاء المجلس وخاصة رجال الأعمال بأنهم لا يتواجدون في الدائرة إلا في موسم الانتخابات فقط.

وشهدت المرحلة الأولى من الانتخابات بصفة عامة وجود ضخمة لرجال الأعمال والذين وصل عددهم إلى ٥٦ مرشح في المرحلة الأولى فقط، واتسم بوجود رجال أعمال على قوائم المرشحين من كل القوى السياسية المشاركة بداية من الحزب الوطني وصولا إلى جماعة الإخوان المحظورة، وفي حين جاء بعض المرشحين من الأوجه السياسية المعروفة جاء البعض الآخر في صورة الظهور السياسي الأول، كما ترشح الكثير منهم كمستقلين خاصة المنشقين عن الحزب الوطني. ولم يقتصر الأمر عند وجود رجال أعمال فقط ولكن شهدت بعض الدوائر ونتيجة لوجود أكثر من مرشح من رجال الأعمال أو تعدد المرشحين مع وجود أكثر من رجل أعمال معروفين إلى تسمية بعض الدوائر الانتخابية باسم دوائر رجال الأعمال. واتسمت تلك الدوائر باشتداد المنافسة وبالإفناق الضخم على الدعاية الانتخابية والكثير من التقارير عن استخدام المال وشراء الأصوات واستخدام العنف والبطش كوسائل من قبل بعض رجال الأعمال المرشحين ومؤيديهم.

ومن هذه الدوائر دائرة الهرم والتي شهدت منافسة قوية بين كل من عبد الناصر الجابري (عمال وطني) وعمار البطران (فئات مستقل) ورشاد البرتقالي (فئات وطني). وكذلك دائرة منوف والتي شهدت المنافسة بين المهندس أحمد عز (فئات وطني) ود. إبراهيم كامل، وفي حين اعتمد أحمد عز الذي حسمت المعركة لصالحه منذ البداية على أصوات عمال مصانع السجطين بالدائرة بالإضافة إلى قوة التنظيم الحزبي في الدائرة والخدمات التي يقدمها للمواطنين، اعتمد إبراهيم كامل بدوره على مدينة سرس الليان لا متلاكه عددا من المشروعات بها. وفي دائرة بولاق اشتدت المنافسة بين محمد المسعود (مستقل فئات) والذي خاض الانتخابات للمرة الأولى معتمدا على خدماته التي قدمها خلال الفترة السابقة في دائرته ومعتمدا في ذات الوقت على المشروعات الخيرية -في تزواج بين المال والعمل الأهلي-، مقابل اللواء بدر القاضي (وطني) نائب الدائرة في المجلس وأدى اشتداد المنافسة إلى استخدام العنف ووصلت للإطلاق النار على المرشحين وإصابة عدد منهم. أما دائرة المعادي والبساتين فشهدت معركة أخرى بين المهندس محمد المرشدي عضو مجلس الشعب عن الدائرة ومنافسه المهندس أكمل قرطام في دائرة تلعب فيها العائلات والقبلات دور كبير وتتسم بوجود عدد كبير من الأصوات المسجلة بما يجعل الاحتكام إلى الخدمات المقدمة لأبناء الدائرة ساحة للتنافس بين المرشحين. ويضاف لذلك دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة والتي شهدت منافسة شديدة بين النائب الحالي مصطفى السلاب ومنافسه فوزي السيد. ودائرة قصر النيل وما شهدت من منافسة بين د. حسام بدرأوى مرشح الوطني وهشام مصطفى خليل مستقل. في حين شهدت دائرة الظاهر وعابدين منافسة بين عدد من رجال الأعمال هم: هاني سرور (وطني) ومقابل مجدي إبراهيم (مستقل)، وإبراهيم العبودي (وطني) مقابل هاني عبد الهادي (مستقل).

هذا بالإضافة للعديد من الدوائر في المحافظات كرجال الأعمال اشرف شعبان هدية المرشح في دائرة بني مزار بمحافظة المنيا والذي انفق وفقا للتقارير المختلطة أكثر من عشرة ملايين جنيه على أهالي الدائرة خلال العامين السابقين على الانتخابات والذي يتنافس مع عدد آخر من رجال الأعمال مثل محمد أبو كامل. بالإضافة إلى العديد من الرموز الأخرى من رجال الأعمال الذين لهم دور سياسي واضح مثل محمد أبو العينين مرشح الوطني في الجيزة ومنير فخري عبد النور مرشح الوفد في دائرة الوايلي وأمين نور مرشح الغد في باب الشرية ومحمد سيد أحمد في الزاوية الحمراء وعاطف الاشمونى في المطرية وغيرهم الكثير من الأسماء.

وبشكل عام، فإن استمرار وتزايد ظاهرة اهتمام رجال الأعمال بالدور السياسي تحتاج لتناول معمق يتجاوز الاهتمام الحالي بما يحققه رجال الأعمال من مصالح كنتيجة لعضوية المجلس إلى تناول قضية أخرى هامة في ظل التحولات الحالية في الواقع المصري وهي إسهام رجال الأعمال من خلال عضويتهم في البرلمان في التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر، ودورهم في الارتباط بالجماهير.

٢- المجتمع المدني وتذكرة العبور لمجلس الشعب

توازي مع الاهتمام بالإصلاح السياسي في مصر وما تمثله عضوية البرلمان من وسيلة لتحقيق العديد من المصالح للأعضاء دخول عدد من المرشحين تحت مظلة دورهم في العمل الأهلي ورؤاستهم لجمعية أهلية أو إنشاء بعض رجال الأعمال لجمعيات أهلية في دوائرهم كوسيلة للوصول إلى الجماهير مثل أحمد عز وما يقوم به في دائرته منذ عشر سنوات من خلال مؤسسة العز لتنمية المجتمع. ومن أمثلة المرشحات المستندات على دور أهلي كل من منى مكرم عبيد في دائرة شبرا من خلال جمعيتها الخاصة برعاية الأطفال اليتامى ود. شاهيناز التجار في دائرة المنيل والتي دخلت من باب الخدمات والأعمال الخيرية ممثلة في مستوصف خيرى يقدم العلاج بأجر رمزي في المنيل ومشروعات أخرى مثل مشروع المعاش الذي يربى الأرامل والأيتام والعاطلين عن العمل.

وفي حين دخل بعض المرشحين بدور حقيقى وممتد من العمل الأهلي فإن البعض الآخر قام باختلاق أدوار مجتمعية غير حقيقية في أمر يعبر عن نظرة البعض للعمل الأهلي في مصر وخاصة رئاسة جمعية أهلية باعتباره نوع من الوجاهة الاجتماعية ووسيلة للتواجد الإعلامي. وتم الحديث خلال الانتخابات الحالية عن إحدى المرشحات في القاهرة التي قامت منذ فترة بتقديم نفسها كرئيسة لدار أيتام واستخدمت في الدعاية الانتخابية في كافة الصحف صور لها مع الأطفال في عملية تسويق إعلامي تقوم على ما تمثله من دور في العمل العام في حين أكدت الجهات المعنية بالجمعيات الأهلية في مصر وبعد البحث والتقصي أن تلك الدار تستضيف ١٨ طفلا فقط. وبهذا في حين تنفق المرشحة الكثير من الأموال لترويج الصورة أو صناعة الصورة فإنها لا تقوم بدور فعلى في المجال الذي تقتحم به المشهد السياسي والعام المصرى.

وهنا تم إعادة طرح التساؤل مرة أخرى عن حقيقة الصورة التى يتقدم بها المرشح والمقارنة بين توجيه الأموال للقيام بدور حقيقى لخدمة الوطن والمواطنين أو توجيهها لصناعة صورة وهمية والوصول لمقعد برلمانى تحقيقا لفوائد شخصية. وإن كانت فكرة تحقيق مصالح شخصية يمكن قبولها مع الحديث عن رجال الأعمال وفكرة استثمار المال لتحقيق المزيد من الأموال، فإنها تكتسب أبعادا سلبية بدرجة أكبر عندما ينطلق المرشح من فكرة العمل الأهلي والإنسانى واستخدامه في المتاجرة السياسية.

٢٢

٣- الصحفيون والإعلاميون: من القلم الى المشاركة في صناعة القرار

بعد دخول الصحفيين والإعلاميين للانتخابات ورغم أنهم لا يدخلون بالطبع كجماعة موحدة ولكن كمرشحين منفردين سواء حزبيين أو مستقلين دليل على طبيعة المرحلة التي تمر بها مصر والتي دفعت الصحفيين والإعلاميين كأحد الفئات الأكثر إلحاحا بأحوال الوطن إلى الرغبة في المشاركة تحت قبة البرلمان في صناعة مستقبل مصر والمشاركة في عملية إعادة صياغة الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى، خاصة وإن عملهم يحكم الهبة مرتبط بالجماهير وصناعة القرار وما أمام وما خلف الكاميرا.

ومن بين الأسماء التي طرحت في الترشيحات الانتخابية خالد محيي الدين مرشح حزب التجمع في كفر شكر ومصطفى يكرى مرشح الجبهة الوطنية للتغيير في دائرة حلوان وأمينه شفيق مرشحة التجمع بدائرة بولاق وفتحية العسال مرشحة التجمع في دائرة قصر النيل ومجدى أحمد حسين مرشح الجبهة الوطنية للتغيير وأمين حزب العمل المجدد في دائرة النيل وتشوى الديب مرشحة الناصري في دائرة إمبابية، والصحفيا بجريدة الأهرام عبد العظيم الباسل مرشح الوطنى بالدائرة الرابعة بالفيوم وعطية عبد الحميد عن الدائرة السادسة دقهلية، والصحفى خالد رزق مدير مكتب الأخبار بالإسماعيلية في الدائرة الثالثة بالإسماعيلية التي تضم القنطرة شرق وغرب وأبو صوير والصحفيان محمود الشاذلى وعاصف أبو الخير من جريدة الجهورية على دائرة بسيون. والإعلامية فريدة الزمر في دائرة كرداسة والإعلامي سعيد علام مقدم برنامج بدون رقابة على القناة الثانية بالتلفزيون المصرى في دائرة المنشية والجمرى والإعلامي هدى أبو الفضل المخرج بالقناة السابعة في دائرة مغاغة وغيرهم.

ويمثل ترشيح الصحفيين والإعلاميين أحد النقاط البارزة في الانتخابات بسبب اشتراك عدد واضح يصل إلى ٢٥ صحفى وإعلامي. ورغم أنها ليست نسبة كبيرة مقارنة برجال الأعمال مثلا ولكنها خطوة أولى من المؤكد أنها لن تتوقف عند هذا الحد وستعد مرحلة للمزيد من المشاركة في ظل العديد من المؤشرات التي

تؤكد على ذلك ومنها ما يرتبط بطبيعة التطورات في مصر من جانب وما تشهده الصحافة ووسائل الإعلام من تطور وخاصة زيادة مساحة الصحف والقنوات التلفزيونية المستقلة وما مثله من مساحة هامة لطرح أسماء صحفية وإعلامية بارزة في عملية الإصلاح السياسي وطرح ملفات الفساد ورفع لواء مواجهته في كل المواقع. وما أدى إليه الحراك الإعلامي والفضائيات وأجهزة الاستقبال وتزايدها إلى جانب المواقع والصحف الإلكترونية من وسيلة لتعرف المواطنين على تلك الأسماء التي أصبح لها وإبرامها ومقالاتها جمهورها الذي يتابع ويقوم ويعلق عليها في شكل تفاعلي.. ومن شأن كل تلك العوامل أن تدشن خطوة للأمام نحو دور الإعلاميين والصحفيين في رسم مستقبل مصر والتجاوز عن رسمه على الورق إلى رسمه داخل البرلمان وأجهزة صنع القرار خاصة وأن العديد منهم شخصيات حزبية وبعضهم أعضاء في الحركات الجديدة التي رفعت لواء التغيير في مصر.

٤- حركات التغيير الجديدة : الفجوة بين الواقع والطموح

تعتبر أبرز الظواهر التي شهدتها مصر خلال عام ٢٠٠٥ ظهور العديد من قوى التغيير الجديدة التي بدأت بالمطالبة بالعديد من التغييرات في الواقع السياسي المصري وانطلقت لتمتد إلى العديد من القطاعات الأخرى في المجتمع. وشهدت الانتخابات التشريعية كتكتل العديد من تلك القوى مع عدد من الأحزاب والقوى السياسية في جبهة واحدة أطلق عليها الجبهة الوطنية للتغيير. وضمت الجبهة التي أعلن عن تشكيلها في الثامن من أكتوبر ١١ حزبا وتكتلا سياسيا هم: الوفد والتجمع والناصرى والعمل المجد وحزبى الكرامة والوسط - تحت التأسيس - والتجمع الوطنى من أجل التحول الديمقراطي والحركة المصرية من أجل التغيير المعروفة باسم كفاية والتحالف الوطنى من أجل الإصلاح والتغيير والعمل الشعبية من أجل التغيير "الحرية الآن" وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة.

وتمثل الهدف الأساسي من إعلان الجبهة في التنسيق بين القوى المنضوية فيها في الانتخابات البرلمانية كخطوة أولى على أن يتم وضع برنامج وميثاق وتصور كلي للجبهة بعد الانتخابات. ومثل الاتفاق على التنسيق الحد الأدنى الممكن للاتفاق عليه بين قوى مختلفة التوجهات والقدرات والرؤى، والأهم بين قوى تعمل رؤى متعارضة تصل إلى حد رفض بعضها للبعض الآخر وخاصة موقف حزب التجمع من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة ورفض الحزب وقياداته للجماعة وشعاراتها وأهدافها وتأكيد على أنه يدافع عن إقامة دولة مدنية حديثة ودستور قائم على أساس النظام البرلماني مقابل طرح الإخوان لفكرة الدولة الدينية.

ورغم إعلان نعمان جمعه رئيس حزب الوفد والمحدث الرسمي باسم الجبهة عن عدم ترشحه في الانتخابات البرلمانية والاكتماء بدعم مرشحي الجبهة، إلى جانب تنسيق الإخوان مع باقي القوى والأحزاب لعدم ترشيح الجماعة للممثلين لها في الدوائر التي يوجد بها رموز للجبهة -وإن اخترقت ذلك بترشيح منافس أمام خالد محيي الدين في دائرة كفر شكر متذرة بحالته الصحية وخوفها من فوز الوطنى بالدارة رغم انسحاب وزير الاستثمار محمود محيي الدين من المنافسة احتراماً لقواعد عالمية- وإعلانها انسحاب ٢٠ من مرشحيها بعد تسميتهم تحت دعوى التنسيق مع الجبهة فإن الجبهة لم تحقق ما يتساوى مع أقل الطموح الممكن منها.

فروية الجبهة قبل الانتخابات ووفقاً لتصريحات قادتها انطلقت من فكرة أساسية وهي أن عملية التنسيق ستقود إلى الحصول على مقاعد أكبر باسم الجبهة مما لو كانت الأحزاب والقوى التي دخلت باسم الجبهة دخلت بشكل فردي، وأكدت الجبهة مرة أخرى وكما كان خطاب المعارضة في الانتخابات الرئاسية على فكرة رغبة الجماهير في التغيير واختيار أعضاء جدد لا ينتمون للحزب الوطنى الحاكم باعتباره وفق لهم هو المسئول عن كافة المشكلات التي تواجهها مصر. بل أن جورج إسحاق ممثل حركة كفاية أكد أن إعلان تأسيس الجبهة يمثل خطوة مهمة وبداية عهد جديد لما أسماه "الاستبداد الحكومي" والعودة إلى مجلس تشريعى حقيقى.

ولكن النتيجة الفعلية التي حدثت في الجولة الأولى من الانتخابات عبرت عن حقيقة المشكلة التي تمر بها الأحزاب المكونة لها من جانب وحقيقة الفجوة بين حركات التغيير والجماهير من جانب آخر والتي لم تواجه حتى الآن حقيقة عدم مشاركة الجماهير في تسمياتها ومظاهراتها التي تدعو لها، واستمرار تلك المشاركة في أقل القليل مما يفترض، واستمرارها كحركات مثقفين أكثر منها جماعات جماهيرية.

فالننتيجة كما جاءت عبرت عن مشكلة أساسية لتلك القوى والحركات - باستثناء الحديث عن وضع جماعة الإخوان المسلمين المحظورة - فأحزاب المعارضة مجتمعة فيما عدا القذافي والمنشقين عنه تحت اسم شرفاء القذافي لم تحقق أي فوز في الجولة الأولى برغم مشاركتها بعدد ٨٩ مرشعا، وخاضت جولة إعادة بست مرشحين في روض الفرج وكرداسة وحداثق القبية ويندر المنيا والتبين وعابدين، منهم عدد ٢ من الوفد ٢٠ من التجمع وواحد لكل من الجبهة الوطنية للتغيير وحزب الكرامة تحت التأسيس.

وفي حين عبرت النتيجة عن جزء من مشكلة تلك الأحزاب بصفة عامة فإنها عبرت أيضا وبشكل خاص عن جزء من مشكلة الحركات الجديدة وخاصة في رد فعل تلك القوى على نتيجة الجولة الأولى. وبعيدا عن إلقاء اللوم على جماعة الإخوان المحظورة وعدم استفادة الجبهة من التنسيق معها استمرار لرؤية حزب التجمع أو التأكيد على فشل الجبهة لعدم التنسيق بشكل كامل وفي وقت مناسب مع الإخوان استمرار لرؤية الحزب الناصري فإن مطالبة حركة كفاية بالانسحاب من الانتخابات يعبر عن الموقف الانسحابي من المواجهة كما حدث من قبل بفكرة المقاطعة أثناء تعديل المادة ٧٦ وأثناء الانتخابات الرئاسية. في حين أن الأوضاع تحتاج لسياسة المشاركة الإيجابية بالدفع نحو تفعيل دور المواطنين بدلا من ترسيخ السلبية والمقاطعة خاصة وأن تلك الدعوة لا يمكن قياس تأثيرها ولا يمكن الادعاء مثلا بأن الدعوة للمقاطعة هي المسؤولة عن إحجام الناس عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

كما لا يمكن استمرار التذرع بضغط النظام لاتخاذ موقف انسحابي حيث يكفى مقارنة الضغوط التي تتعرض لها كل القوى السياسية في مصر ومنها حركات التغيير الجديدة بتلك التي تتعرض لها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة ومقارنة أداء الطرفين وقدرة الجماعة على إيجاد مساحة من العمل الجماهيري حقق لها حضورا مهما في التواجد مقارنة بحركات التغيير الجديدة وكذلك الأحزاب السياسية المصرية التي ظلت كما هي بعيدة عن الجماهير مقتصره على كونها أحزاب أشخاص أو جماعات محددة من المثقفين أو الليبراليين أو رجال الأعمال.

خامسا: القضاة - خلافات عميقة بين تيارين

٢٤

كشفت الأزمة التي أثارها عدد من القضاة المشاركين في الإشراف على العملية الانتخابية خلال المرحلتين الأولى والثانية عن خلافات عميقة وروية كامنة بين تيارين رئيسيين في السلطة القضائية. وتبدو عملية الإشراف القضائي على العملية الانتخابية حالة كاشفة لما تتجلبه هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية من تأثيرات على أداء الأخيرة خلال العملية الانتخابية، ومن هنا بالتحديد يمكن تفسير أسباب الضرر الناشئ داخل السلك القضائي على خلفية الأزمة التي أثارها عدد من القضاة ممن شاركوا في الإشراف على العملية الانتخابية خلال المرحلتين الأولى والثانية منها. فقد كشفت هذه الأزمة أن خدمة تباينا واضحا داخل السلك القضائي حول مضامين عملية الإشراف القضائي وحدودها، وآلياتها، ومن ثم انقسام القضاة إلى فريقين، الفريق الأول، يمثلته نادى قضاة مصر، الذي يؤكد على أن المقصود بالإشراف القضائي على الانتخابات هو ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتعبير المواطنين عن آرائهم بحرية، ووفقا لهذا الرأي، يصبح الإشراف القضائي لا مبرر له مع تعرض المواطنين للاعتداء والإرهاب لمتهم من إبداء آرائهم وإجبارهم على التصويت لمرشح يعينه. وقد استند النادى في دعوته للاستعانة بالقوات المسلحة على نص المادة ٢٦ من قانون مباشرة الحقوق السياسية التي تقضى بأن حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك الاستعانة بالشرطة أو القوة المسلحة عند الضرورة.

أما الفريق الثاني فيمثلته مجلس القضاء الأعلى، ويرى أن القاضي يلزمه القانون بأن يكون بعيدا دائما عن السياسة فلا يجوز لشخص منتم إلى حزب سياسي أن يتولى منصباً قضائياً، هذا المبدأ يتعلق بعدي صلاحية الشخص لشغل منصب القضاء، فالابتعاد عن السياسة يشكل دعامة قويه من الدعامات التي تكفل للقضاء الاضطلاع بمسئوليته الجسماء في إتمام عملية الانتخابات، ليس ذلك فحسب بل هي حيدة القاضي التي تعد ضرورة لترسيخ المبادئ الديمقراطية وحمايتها.

هذا الضرر ظهر على السطح في أعقاب انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، حيث قام نادى قضاة مصر بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في حوادث الاعتداء على القضاة خلال إشرافهم على انتخابات المرحلة الأولى خاصة مرحلة الإعادة التي شهدت القسم الأكبر من هذه الحوادث من قبل أنصار بعض المرشحين المستقلين أو المنتمين للحزب الوطني، لدرجة وصلت معها شكاوى القضاة في الجولة الثانية إلى حوالي ٤٠

شكوى. كما تقدم النادي بشكوى رسمية إلى لجنة الانتخابات التي يرأسها المستشار محمود أبو الليل وزير العدل يطالب فيها بالتحقيق في حوادث الاعتداء على القضاة وإقرار الآليات المحددة التي تكفل الحماية الكاملة للقضاة أثناء مباشرة أعمالهم. ومن أبرز الشكاوى التي وردت إلى النادي شكوى من أربعة قضاة في دائرة بولاق أبو العلا والذين تم احتجازهم أكثر من مرة داخل اللجان البرلمانية بعد أعمال البلطجة التي جرت بين أنصار المرشح المستقل ومرشح الحزب الوطني.

وجاءت المرحلة الثانية التي تصاعدت فيها أحداث العنف بشكل غير مسبوق، الأمر الذي دفع نادي القضاة إلى التهديد بالغاء الانتخابات في أي دائرة يثبت وقوع تجاوزات في لجانها الضريبية وعدم الاكتفاء باستبعاد الصناديق التي وقعت فيها التجاوزات فقط. كما ندد النادي بالاعتداءات التي وقعت على القضاة خاصة التي استهدفت من كان يطلب من القضاة حمل صندوق الانتخابات بنفسه بعد انتهاء عملية الاقتراع إلى اللجان العامة والذي وجه بمحاولة انتزاعه بالقوة. وقد تصاعد الموقف لدرجة التهديد بالانسحاب من الإشراف على باقي المرحل الانتخابية احتجاجا على الانتهاكات وأحداث العنف، كما طلب حوالي ١٢٠ قاضي إعفائهم من الإشراف على الانتخابات المرحلة الثالثة من الانتخابات.

في خضم هذه الأزمة الناشئة برز على الساحة حدثان مهمان، الحدث الأول، يتمثل في الدعوة التي تقدم بها النادي للاستعانة بالقوات المسلحة لحماية لجان الانتخابات ورؤسائها بعد العنف الذي تعرضوا له إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦، فيما يتمثل الحدث الثاني في الرسالة التي نشرتها الاستشارة الدكتور نهى الزيني نائبة رئيس هيئة النيابة الإدارية، في جريدة "الصرى اليوم" يوم الخميس ٢٤ نوفمبر، والتي شاركت في الإشراف على الانتخابات في دائرة زاوية غزال وتناهس فيها على مقعد القضاة الدكتور مصطفى الطي عن الحزب الوطني والدكتور جمال حشمت عن الإخوان المسلمين، وأكدت في شهادتها نجاح الأخير وتزوير النتيجة لصالح مرشح الحزب الوطني عن طريق القضاء، وقد أيدها في ذلك ١٢٧ قاضيا فرعيا شاركوا في الإشراف على مجموعة لجان الاقتراع بدائرة دمنهور.

في هذه اللحظة بالتحديد دخل مجلس القضاء الأعلى على خط المواجهة، حيث طلب من النائب العام فتح تحقيق فوري مع القضاة الذين يتحدثون إلى وسائل الإعلام عن الانتهاكات التي شابت العملية الانتخابية واتهمهم بالاشتغال بالسياسة مخالفين بذلك أحكام القانون، مؤكدا أن إبداء القضاة بأرائهم في سير العملية الانتخابية يفتح الباب أمام البعض من المفرضين للمتاجرة بزعم كاذب بأنهم يمثلون زملائهم بما يشوه صورة جموع القضاة.

سادسا: المجتمع المدني - الاكتفاء بدور المتابع وليس المراقب

تمثل الرقابة على العملية الانتخابية أحد أهم معايير نزاهتها، وتختلف جدية عملية الرقابة على العملية الانتخابية حسب مساحة الحرية الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم بهذه المهمة ودرجة استقلاليته عن الحكومة، فيقدر فعالية نشاط هذه المنظمات واستقلاليته عن الحكومة بقدر ما تتسم عملية الرقابة بالجدية والنزاهة.

وتعتبر مشاركة منظمات المجتمع المدني في الرقابة على انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ أحد أهم معالم العملية الانتخابية، إلى جانب الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات واستخدام الصناديق الزجاجية. لكن بالنظر إلى أداء هذه المنظمات خلال المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات، سوف نجد أنها اكتفت في كثير من الأحيان، بمتابعة العملية الانتخابية وليس مراقبتها، فلم تدرك أن ثمة فارقا كبيرا بين المتابعة والمراقبة، فالمتابعة عبارة عن رصد لبعض العمليات الانتخابية والأحداث في جزء من الدوائر وليس جميعها، ويمكن الاستناد فيها إلى معلومات من مصادر موثوق بها. أما المراقبة فهي عملية أوسع وأشمل وأكثر تنظيما وتقوم بها منظمات وأجهزة ذات خبرة في الرقابة وإصدار التقارير الموثقة وجميعها معترف بها من الدولة، وتعمل بموافقتها ويتعاون المسئولون في الحكومة. وفي المراقبة يكون لكل لجنة انتخابية مراقب محدد بالاسم له أن يراقب من الداخل ومن الخارج وفي كل المراحل، ولكنه لا يتدخل في عمل رئيس اللجنة أو أعضائها لأن عمله يقتصر فقط في الرصد الشخصي دون الاعتماد على معلومات



تصل إلى سمعه ولا يراها، ثم يقدم تقريره إلى الجهة التي كلفته لئتم تجميع تقارير المراقبة ويصدر تقرير شامل عن الانتخابات منذ بدء الإعلان عنها حتى إعلان نتائجها. وبالتطبيق على أداء منظمات المجتمع المدني المصرية في العملية الانتخابية الحالية يتضح أنها اكتفت بدور المتابع فقط. والواقع إن ثمة أسبابا عدة يمكن من خلالها تفسير هذه الظاهرة، بعضها يرجع إلى السياق القانوني الذي يحكم نشاط وعمل هذه المنظمات وتفاعلها مع النظام الحاكم، وبعضها يرجع إلى عيوب هيكلية تعاني منها المنظمات نفسها، وبعض ثالث يعود إلى التأثيرات السلبية لأحداث العنف التي شابت العملية الانتخابية.

بالنظر إلى السياق القانوني الذي يحكم عمل منظمات المجتمع المدني، سوف يتضح أن ثمة تحفظا شديدا ومعاودة لدور المجتمع المدني خصوصا فيما يتعلق بالمراقبة على العملية الانتخابية، فقبل بدء الانتخابات، أصدرت لجنة الانتخابات التي يرأسها المستشار محمود أبو الليل وزير العدل قرارا في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥ يقضى بالسماح للمنظمات الأهلية بالإشراف على الانتخابات التشريعية مع الالتزام بعدة شروط هي: ضرورة الحصول على تصريح مسبق من المجلس القومي لحقوق الإنسان، والالتزام بالنزاهة، وعدم الانتماء لأي حزب، وعدم المشاركة بشكل أو بآخر في العملية الانتخابية.

هذه الشروط وجدتها منظمات المجتمع المدني مجحفة، خصوصا أنها اعتبرت إسناد مهمة إصدار تراخيص المراقبة على العملية الانتخابية للمجلس القومي لحقوق الإنسان يكشف أن النية مبيتة لتقييد منظمات المجتمع المدني في هذه المهمة، على خلفية التشكيك في حيادية المجلس الذي تعتبره هذه المنظمات ذراعا للحكومة، لأنه أنشئ بموجب قرار رئاسي، وهو ما دفع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كبرى منظمات حقوق الإنسان المصرية ومنظمات أخرى إلى إقامة دعوى طعننا على رفض لجنة الانتخابات السماح لهم بالإشراف على الانتخابات بمختلف أنواعها. كما اشكت المنظمات الحقوقية في دعاوها من الصياغة التي استخدمتها اللجنة في البيان الذي أصدرته بخصوص مشاركة منظمات المجتمع المدني في الإشراف على الانتخابات، حيث تعدت البيان عن السماح بـ "زيارات" إلى مراكز الاقتراع وتجنبت عمدا استخدام كلمة "مراقبة" الانتخابات، وهو ما اعتبر أنه يهدف للحد من عمل المنظمات أثناء الانتخابات. وقضت محكمة القضاء الإداري بأحقية منظمات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات من داخل وخارج اللجان، ومتابعة فرز الأصوات وإعلان النتيجة. وأكدت المحكمة في حكمها على أن "انتخابات البرلمان تمثل حجر الزاوية في البناء الديمقراطي وقد أخضعها الدستور لإشراف قضائي كامل وتأتي مشاركة منظمات المجتمع المدني في متابعة أعمال الانتخابات من دورها في توثيق هذه العملية ورصد إيجابياتها وسلبياتها".

وبناء على هذا الحكم، قامت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بالاتفاق على قواعد محددة لخطة المراقبة التي ستقوم بها أمام وداخل اللجان الانتخابية لضبط نشاط المراقبة بطريقة محددة ومنع حدوث مشاكل بها وتجنب الأخطاء في عملها. وقد حددت هذه المنظمات مجموعة من المعايير تمثل الضغوط الأساسية لعملية المراقبة وتشمل: مدى توافر الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية منذ بدء التصويت حتى إعلان النتيجة النهائية، ومدى انضباط الجداول الانتخابية ونوعية العيوب الموجودة بها بكل دائرة انتخابية من حيث تكرار الأسماء والأخطاء بها وعدم إدراج بعض الأسماء ونقل مقارها الانتخابي، وتولي قضاة المنصة وحدهم الإشراف على الانتخابات وفق قواعد محددة وليس وكلاء النيابة وهيئة قضايا الدولة. كما تشمل خطة المراقبة رصد درجة التزام القضاة في عمليات فتح وغلق الصناديق واللجان في مواعيدها، وعدم السماح للناخبين بالتصويت إلا في الحدود القانونية، وتوافر البطاقات الانتخابية معهم ومنع حالات التصويت الجماعي في لجان الوافدين، وهي لا تمثل رقابة على عمل القضاة لكنها رصد لإجراءات الانتخابات.

ثاني هذه الأسباب يتعلق بعيوب هيكلية داخل منظمات المجتمع المدني ذاتها، فرغم أن بعض هذه المنظمات نجح في تكوين ائتلافات بفرض تفعيل نشاطه الرقابي مثل الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات (٤ منظمات)، والائتلاف المدني لمراقبة الانتخابات (١٩ منظمة)، واللجنة المصرية المستقلة

لمراقبة الانتخابات (١٦ منظمه)، رغم ذلك فقد غاب التنسيق فيما بينها، إلى جانب عدم توافر الكوادر العلمية المدربة التي تستطيع تأدية دور المراقب بفعالية للدرجة أدت في بعض الأحيان إلى حدوث تضارب حتى في المعلومات الأساسية عن المرشحين ودوائرهم الانتخابية نتيجة استقاء المعلومات من خلال شهود عيان أو من خلال وسائل الإعلام.

أما ثالث هذه الأسباب وريما أهمها فيقتل بأحداث العنف التي شهدتها العملية الانتخابية وبالتحديد منذ بدء جولة الإعادة في المرحلة الأولى. الجولة الأولى من هذه المرحلة رغم أنها شهدت بعض التجاوزات، إلا أنها اتسمت بالهدوء النسبي، وبجداية السلطات الأمنية وعدم تدخلها في العملية الانتخابية، وهو ما رصدته منظمات المجتمع المدني في تقاريرها العديدة، إلا أن النتائج التي أسفرت عنها هذه الجولة كانت عامل حسم في تصاعد حدة العنف خلال جولة الإعادة وتزايد التجاوزات التي رصدها منظمات المجتمع المدني، وفي هذا السياق ذهب بيان الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات "أنها رصدت انتهاكات جديدة من نوعها في هذه الانتخابات تثلث في تخلي الأمن عن حياده الذي شهدته الأربعماء ٢٠٠٥-١١-٩"، وخلص البيان إلى أن "التواجد الأمني بهذا الشكل يمثل تهديدا بحرية إرادة الناخبين في ممارستهم حقهم في التصويت". ثم جاءت الجولة الأولى من المرحلة الثانية التي وصلت فيها أحداث العنف إلى ذروتها، حيث ارتكبت أعمال بالطجة، وتم منع المراقبين في العديد من الدوائر من القيام بمراقبة عملية الاقتراع أو الفرز واستمر هذا الحال خلال الجولة الثانية من هذه المرحلة. ونتيجة لذلك، طالب المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة وزير العدل بتحديد تأثير هذه الانتهاكات على صحة ونزاهة وسلامة الانتخابات، كما طالبه بوقف إعلان نتيجة المرحلة الثانية رسمياً لحين التحقيق في الجرائم التي وقعت في المحافظات والدوائر المختلفة. وطالب مركز أولاد الأرض لحقوق الإنسان الحكومة بتنفيذ أحد أمرين، إما أن تقوم أجهزة الأمن بدورها في حماية الناخبين، وأن تتخلى عن حيادها السليبي الذي أتاح للطبقة أن تكون هي السائدة، أو أن يتم إلغاء تلك الانتخابات من الأساس، وأكد أنه لا يقبل أن يقوم مجلس الشعب على جثث الناخبين. فيما أعلنت الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات أنها ستقوم بتقديم المساعدة القانونية لكل من تعرض لانتهاكات سواء كان من الناخبين أو المرشحين، كما قامت الإدارة القانونية بالعملة بتقديم بلاغات للجنة البرلمانية حول التجاوزات، والشكاوى التي وصلت إليها. كما أعربت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تقريرها عن مراقبة أعمال المرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية عن بالغ قلقها من تصاعد وتيرة أحداث العنف، وبالطبعة التي لم تقتصر على الحزب الوطني الحاكم، وأكدت أنها امتدت لنشاط الإخوان المسلمين الذين قاموا بأعمال عنف للتأثير على الناخبين، ومنهم من إعطاء أصواتهم لصالح مرشحي الحزب الوطني في دوائر كرموز بالإسكندرية، ودمهور بالبحيرة. وطالبت المنظمة لجنة الانتخابات البرلمانية بضرورة التحقيق في هذه الوقائع التي رصدها منظمات حقوق الإنسان، ومعاينة المتسببين فيها، والتي وصلت إلى حد قتل أحد أنصار المرشحين المستقلين بدائرة الجمرق والمنشية بالإسكندرية. وأدانت المنظمة عمليات الاعتداء والخطف التي قام بها أنصار مرشحي الوطني إزاء مراقبي المنظمة المصرية لمنعهم من القيام بدورهم الرقابي للانتخابات، خاصة بعد أن تعرض أحد المراقبين للخطف في بورسعيد بينما تعرض آخر للاعتداء من جانب مرشح الحزب الوطني في البحيرة، وطالبت اللجنة البرلمانية بضرورة توفير الحماية الفعالة لهم.

ما سبق يكشف عن حقيقة مهمة مضادها أن ثمة خيطا رفيعا بين دور المتابع ودور المراقب للعملية الانتخابية، ومن ثم فإن فعالية منظمات المجتمع المدني إزاء هذه العملية تتوقف في المقام الأول على موقعها من هذه المعادلة.



جدول رقم (١)

أهم منظمات المجتمع المدني
المشاركة في الرقابة على الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥

منظمات أخرى	اتحاد اللجنة المصرية للمستقلة لرقابة الانتخابات	الاتحاد المدني لرقابة الانتخابات	اتحاد الحملة الوطنية لرقابة الانتخابات
- لجنة النظر لرقابة الانتخابات - المجلس المصري لحقوق الإنسان - حركة شايهكم للقابة الشعبية على الانتخابات.	- مركز الكلمة لحقوق الإنسان - مركز تنمية الحوار الديمقراطي لحقوق الإنسان - المركز العربي للمحاماة والاستشارات القانونية - الجمعية المصرية للتوير - جمعية المساعدة القانونية لحقوق الدستورية - مركز ابن خلدون - الجمعية المصرية للشفافية - مركز ماعت للحقوق القانونية والنسوقية - جمعية التنمية الاجتماعية والبيئية - جمعية الرواق الجديدة - مركز الكنانة للبحوث والدراسات - مركز حماية الرأي والتعبير - جمعية رعاية وحماية حقوق الإنسان - جمعية رواد البيئة - مركز الدراسات الريفية - جمعية بريق لحقوق الإنسان	- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - المؤسسة المصرية للقريب وحقوق الإنسان - الجمعية المصرية للهنوض بالمشاركة للمجتمعية - مؤسسة اولاد الأرض لحقوق الإنسان - مركز سواسية لحقوق الإنسان - دار الشيماء للنقابية والعمالية - مركز الأرض لحقوق الإنسان - مركز شموع لحقوق الإنسان ورعاية المعاقين - جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان - مؤسسة قضايا المرأة المصرية - المرصد المدني لحقوق الإنسان - المركز المصري لحقوق المرأة - مركز المحروسة - جمعية ابن رشد للتنمية - جمعية انصار حقوق الإنسان - الاسكندرية - الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي - الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات - المركز الوطني للقانون وحقوق الإنسان - رابطة المرأة العربية	- المنظمة العربية للاصلاح الجنائي - جماعة تنمية الديمقراطية - مركز انجلس للدراسات والتسامح ومناهضة العنف - جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء

الفصل الثاني

شعبية القوى السياسية في الشارع المصري



في وقت شهدت فيه الساحة السياسية حالاً زخماً تنافسياً غير عادي بين قوي سياسية ومستقلين في الانتخابات برلمانية اعتبرها المراقبون مفصلية وأساسية في عملية التطور الديمقراطي في مصر. ثار تساؤل مشروع: مع من تقف الهيئة الناجية في مصر من تلك القوي السياسية؟ ومن تؤيد؟ وما هو التصنيف الاقرب للحقيقة لواقع التوجهات السياسية لهيئة الناخبين البالغ عددها نحو ٢٢ مليون نسمة؟ وما هو نمط التصويت السابق والمتوقع لها؟

في هذا الاطار كان من المهم دراسة نمط التصويت المتوقع لهيئة الناخبة وتجدد الاشارة هنا الى عدد من النقاط المهمة:

١- يتسم نمط تصويت لهيئة الناخبة المصرية من ناحية الكم بالضعف الواضح سواء على المستوى القومي او مستوى المحافظات فمن ناحية بلغ حجم التصويت الحقيقي في انتخابات عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٥,٢٥% من مجمل الهيئة الناخبة على المستوى القومي. وبلغت نفس النسبة في محافظات الاسكندرية ٢٧,٦% وفي الغربية ٢٧,٨% وفي القاهرة ١٢,٤% وفي البحيرة ٢٠,٥% وفي الوادي الجديد ٤,٨% وفي محافظة اسيوط ٢٥%. ويتسم نمط التصويت في مصر بأنه يخضع لاعتبارات عائلية وعصبية اذ يعد حجم التصويت في المحافظات الريفية سواء في الوجه البحري او الصعيد من اعلى النسب بينما تنخفض هذه النسبة في المحافظات الحضرية، كما ان المعلمين والحضرين (سكان المدن) من الهيئة الناخبة اقل التزاما من حيث التصويت في الانتخابات عن سكان الريف سواء من حيث الذهاب لصناديق الاقتراع او التصويت للعضو المرشح الذي يؤيدونه.

٢- ووفقا للبيانات المتاحة فان ٢,٨ مليون نسمة من اعضاء الهيئة الناخبة هم اعضاء في قوي وأحزاب سياسية بينما ٢٩,٢ مليون نسمة من مجمل اعضاء الهيئة الناخبة (٢٢ مليون) لا ينتمون لاي قوي سياسية. وتوضح ايضا المؤشرات المتاحة أن انصار القوي السياسية المختلفة اجمالا يقدرون بنحو ١١,٢ مليون نسمة أي أن اجمالي اعضاء والانصار في مختلف القوي السياسية المصرية يقدر بنحو ١٤ مليون نسمة منهم ٩,٥ مليون من مؤيدي وانصار الحزب الوطني. وبالنسبة للقوي السياسية الاخرى فالأخوان المسلمون يؤيدهم ٢,٧٥ مليون نسمة من مجمل اعضاء الهيئة الناخبة بينما يؤيد ٧٥٠ الف نسمة أحزاب المعارضة وهذه البيانات تم استيفائها وفق مؤشرات العضوية، وتحليل الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة وباستقراء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ فإن من المهم التأكيد على أن ٢٨,٧% من الحضور الذين صوتوا في الانتخابات ايدها الحزب الوطني بينما ايدها ٥٢,٢% منهم القوي المستقلة وايده قوي المعارضة من الاحزاب السياسية ٥,٢% من مجمل الحضور الذين صوتوا في الانتخابات وايده الاخوان المسلمون ٢,٨% منهم، وتقدر الجماعات الحقوقية اصوات الناخبين المكررة اسماؤهم او المتوفين بحوالي مليون صوت والباقي وقدره ١٧ مليون نسمة هم مجمل القوة التصويتية المستقلة وغير مؤيدة لاي تيارات سياسية ويصوتون في الانتخابات لاعتبارات عائلية وعصبية او بسبب الخدمات التي يقدمها المرشح، لذلك تزايدت نسب نجاح المستقلين في الانتخابات البرلمانية منذ انتخابات عام ١٩٩٠ مروراً بانتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فهل سيكون نمط التصويت في الانتخابات ٢٠٠٥ (أجرى هذا الاستطلاع قبل اجراء الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥) هو نفسه ما استقر عليه الحال في الانتخابات البرلمانية المصرية السابقة خاصة الانتخابات عام ٩٢٠٠٠

كان من المتوقع ان يحدث تغيير واضح علي نمط التصويت في انتخابات ٢٠٠٠ وان لم يكن تغييرا كبيرا ولمعوظا وذلك بفعل الظواهر الجديدة التي حصلت بها انتخابات ٢٠٠٥ ومتما؛

١- عملية التجديد التي تمت داخل الحزب الوطني الديمقراطي والتي أدت إلى دفع دماء جديدة داخل الحزب وتحديث ابنىته التنظيمية وتحديد خطابه السياسي الى حد ما.

٢- عودة التحالفات السياسية بين قوي المعارضة المختلفة علي غرار ما حدث في انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وانقطعت في انتخابات ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، اذ شكلت الجبهة الوطنية للتغيير من الوفد، والناصرى، والتجمع والكرامة، وحزب الوسط، والعمل، وحركة كفاية والتجمع الوطني للتغيير، والتحالف الوطني للإصلاح والحلمة الشرعية من أجل التغيير والتي رشت ٢٢٠ مرشحا في مختلف الدوائر الانتخابية وبالتنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين والتي رشت ١٥٠ مرشحا و ٥٠ آخرين تحت شعار الاسلام هو الحل، بينما تحالفت أحزاب المعارضة الصغيرة الاخرى (٩ احزاب معا) وهي مصر العربي الاشتراكي، مصر ٢٠٠٠ والتكافل والاتحادي الديمقراطي، والوفاق القومي والخضر، والحرار والدستوري الاجتماعي، وشباب مصر والتي رشت ٧٥ مرشحا، بينما رشح حزب القد ١٢٨ مرشحا وكان من المتوقع ان تساهم هذه التحالفات

في تغيير نمط التصويت السابق للهيئة الناخبة المصرية وتحرز قوى المعارضة نتائج أفضل عن انتخابات ٢٠٠٠.

٢. بروز ظاهرة رجال الاعمال واستخدام المال في الانتخابات البرلمانية لعشد الأصوات، وشيوع ظاهرة "نواب الخدمات"، وظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات. وفي انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد رجال الاعمال الكبار الذين رشحوا أنفسهم ٦٠ مرشحا بينما ترشح من صغار رجال الاعمال وكبار الملاك أكثر من ٤٠٠ مرشح.

في حين بلغ عدد رجال الاعمال الكبار الذين رشحوا أنفسهم في انتخابات ٢٠٠٥ حوالي ١٧٨ مرشحا والف مرشح من صغار رجال الاعمال وكبار الملاك حالة الوعي السياسي النسبي التي ارتبطت بتعديل المادة ٧٦ من الدستور وما ارتبط بها من جده سياسى عالم وسعى القوى السياسية من خلال عملية التعبئة الى استخدام تلك الاستفادة تلك الاستفادج من هذا المناخ الجديد،

جدول رقم (٢)

نسبة تأييد التيارات السياسية علي مستوى المحافظات

التيار السياسي المحافظة	القومي العربي	الطراي الأفريقي	الناصرى	الاسلامى	الليبرالى	الوطنى الديمقراطى
القاهرة	٪١٠	٪٩	٪٧	٪٢٥	٪١٥	٪٢٤
الاسكندرية	٪٨	٪٢	٪١	٪٢٨	٪١٧	٪٢٨
اسيوط	٪١٢	٪٧	٪٢٢	٪١٥	٪١٩	٪٢٤
اسوان	٪١٥	٪٥	٪١٢	٪١٥	٪٢٧	٪١٦
قنا	٪١٢	٪٤	٪١١	٪١٢	٪٩	٪٥١
سوهاج	٪١٥	٪٤	٪١٥	٪١٧	٪١١	٪١٢
المنيا	٪٧	٪٧	٪٨	٪١٤	٪٩	٪٤٥
الجيزة	٪٧	٪١١	٪١٨	٪١٢	٪٨	٪٥٢
الشرقية	٪٩	٪١٢	٪٨	٪١٤	٪٥	٪٥٢
القليوبية	٪١٠	٪١٥	٪٨	٪١١	٪١١	٪٤٧
المنوفية	٪١٢	٪٢	٪١١	٪١٧	٪٥	٪٥٠
البحيرة	٪١٧	٪٩	٪١٢	٪١٢	٪٥	٪٤١
الغربية	٪٩	٪١١	٪١٥	٪٢١	٪١٧	٪٤١
الاسماعيلية	٪١٢	٪٩	٪١	٪٢٧	٪٢	٪٢٩
بورسعيد	٪١٢	٪١٧	٪٩	٪٢٤	٪١٩	٪٢٩
شمال سيناء	٪١٢	صفر٪	٪٩	٪١١	صفر٪	٪١١
جنوب سيناء	٪١٤	صفر٪	٪١٥	٪٧	٪٢	٪٢٧
مرسى مطروح	٪٢٠	٪١٤	٪٩	٪١٥	٪٥	٪٤٢
بني سويف	٪١٩	٪١١	٪٢	٪١٥	٪٢	٪٢٠
الفيوم	٪١٧	٪١٢	٪٢٢	٪١٧	٪٩	٪٢٩
السويس	٪١٦	٪٨	٪١٩	٪٢٠	٪٤	٪٢٢
دمياط	٪٧	٪٥	٪١٩	٪٢١	٪١٢	٪٤٧
كفر الشيخ	٪٦	٪٧	٪١٢	٪٢٢	٪٢١	٪٢١
الغربية	٪٩	٪٧	٪١٢	٪١٨	٪٩	٪٤٦
الوادى الجديد	٪١١	٪٢	٪١١	٪١٥	صفر٪	٪٥٢
البحر الاحمر	٪٩	٪٥	٪١٩	٪٢١	صفر٪	٪٤٥
الإجمالي	١١, ٩٦	٧, ٧	١٢, ٧	١١, ٩	٨, ٢	١٧, ٤٧

نتائج الاستطلاع:

أولاً - حظي التيار القومي العربي علي تأييد ١١,٩٦٪ من اجمالي العينة علي مستوى الجمهورية وكانت اكثر المحافظات تأييداً لهذا التيار محافظة مرسى مطروح بنسبة ٢٠٪ ثم بني سويف ١٩٪ ثم محافظتي الجيزة والفيوم ولكل منهما ١٧٪ ثم محافظة السويس بنسبة تأييد ١٦٪ ثم محافظتي اسوان وسوهاج ولكل منهما ١٥٪.

ومن ناحية اخري كانت اقل المحافظات تأييداً لهذا التيار هي محافظة كفر الشيخ بنسبة ٦٪ ثم محافظات دمياط والجيزة والمنيا بنسبة ٧٪ وهكذا ينتشر انصار هذا التيار في كل المحافظات.

ثانياً - حظي التيار اليساري الاشتراكي ومن ثم القوي السياسية المعبرة عنه علي تأييد ٧,٧٪ من اجمالي العينة علي مستوى الجمهورية وكانت اكثر المحافظات المصرية تأييداً لهذا التيار محافظة بورسعيد ١٧٪ يليها محافظة القليوبية بنسبة ١٥٪ ثم محافظة مرسى مطروح بنسبة ١٤٪ ثم الفيوم بنسبة ١٢٪ ثم الشرقية بنسبة ١٢٪ وكانت اقل المحافظات تأييداً لهذا التيار محافظتي شمال وجنوب سيناء اذ لم يؤيد احد فيها هذا التيار ثم محافظات الوادي الجديد والمنوفية والاسكندرية بنسبة ٣٪.

ثالثاً - حظي التيار الناصري والقوي السياسية المعبرة عنه علي تأييد ١٢,٧٧٪ من اجمالي العينة المثلة للجمهورية وكانت اكثر المحافظات تأييداً لهذا التيار محافظة اسيوط بنسبة تأييد ٢٢٪ ثم محافظة بني سويف بنسبة تأييد ٢٢٪ ثم محافظة البحر الأحمر بنسبة ٢٠٪ ثم محافظات الفيوم والسويس والوادي الجديد بنسبة ١٩٪ لكل منهما اما اقل المحافظات تأييداً لهذا التيار فكانت محافظة مرسى مطروح بنسبة ٣٪ ثم محافظتي الدقهلية والاسكندرية بنسبة ٦٪.

رابعاً - حظي التيار الاسلامي شكل عام علي تأييد ١٦,٩٪ من اجمالي العينة علي مستوى الجمهورية وكانت اكثر المحافظات تأييداً لهذا التيار محافظة الاسكندرية بنسبة ٢٨٪ يليها محافظة الاسماعيلية بنسبة ٢٧٪ يليها محافظة القاهرة بنسبة ٢٥٪ ثم محافظة كفر الشيخ بنسبة ٢٢٪ يليها محافظة دمياط والبحر الاحمر والدقهلية بنسبة تأييد ٢١٪ وكانت اقل المحافظات تأييداً للتيار الاسلامي هي محافظة جنوب سيناء بنسبة ٧٪ ثم شمال سيناء بنسبة ١١٪ ثم محافظات قنا بنسبة ١٢٪.

خامساً - حظي التيار الليبرالي ومن ثم القوي السياسية المؤيدة له علي تأييد ٨,٢٪ من اجمالي العينة المستطلع اراؤهم علي مستوى الجمهورية، فكانت اكثر المحافظات تأييداً لهذا التيار هي محافظة كفر الشيخ بنسبة ٢١٪ ثم محافظات بورسعيد واسيوط بنسبة ١٩٪ لكل منهما، ثم محافظة الاسكندرية بنسبة ١٧٪ وكانت اقل المحافظات تأييداً لهذا التيار هي محافظات شمال سيناء والبحر الاحمر والوادي الجديد حيث لم يؤيد اي من المستطلع اراؤهم في هذه المحافظات هذا التيار. وجاء بعدها من حيث الترتيب محافظات الاسماعيلية وجنوب سيناء وبني سويف بنسبة ٣٪ لكل منها.

سادساً - حظي الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره تياراً سياسياً كبيراً علي تأييد ٤٧,٤٢٪ من اجمالي المستطلع اراؤهم علي مستوى الجمهورية، وكانت اكثر المحافظات تأييداً لهذا التيار محافظة جنوب سيناء بنسبة ٦٧٪ ثم محافظة شمال سيناء بنسبة ٦١٪ ثم محافظة الجيزة ٥٢٪ ثم الوادي الجديد بنسبة ٥٢٪، ثم محافظة الشرقية بنسبة ٥٢٪ وكانت اقل المحافظات تأييداً محافظة اسيوط بنسبة ٢٤٪ ثم محافظتي بورسعيد والفيوم ولكل منهما ٢٩٪ ثم محافظة بني سويف بنسبة ٢٠٪.

سابعاً - يلاحظ ان اكثر التيارات السياسية من حيث تأييد الشارع السياسي المصري هو تيار الحزب الوطني الديمقراطي بنسبة ٤٧,٤٢٪ ويليه من حيث الترتيب التيار الاسلامي بنسبة تأييد ١٦,٩٪ ثم التيار الناصري بنسبة ١١,٩٦٪ فالتيار القومي العربي بنسبة ١٢,٧٧٪ ثم التيار الليبرالي بنسبة ٨,٢٪، ثم اليساري الاشتراكي بنسبة ٧,٧٪، والاخير هو اقل التيارات السياسية من حيث تأييد الشارع السياسي المصري وفق هذا الاستطلاع.

وفي حالة توحيد صفوف التيارين القومي العربي والناصرى من المتوقع ان يصبح القوة السياسية الثانية من حيث التأييد في الشارع السياسي المصري بنسبة لا تقل عن ٢٤,٧٢٪.

ثامناً - يوضح هذا الاستطلاع أيضاً أنه في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة بالقائمة النسبية لن تحصل هذه القوي السياسية المصرية الا علي نسب متقاربة مع ماتم رصد في هذا الاستطلاع وهذا يؤكد ان المخاوف من التيار الاسلامي مخاوف وهمية وهواجس يتم تضخيمها وبعبارة عن الواقع وأنه في الحالة المصرية وفي ظل عملية ديمقراطية كاملة لن يحظى هذا التيار إلا علي هذه النسبة وربما اكثر قليلاً.

ولكنه إن يكون القوة السياسية الأولى في المجتمع المصري على الأقل خلال العشر سنوات القادمة.
أما السؤال الثاني من الاستطلاع ومفاده، كيف ترى وتقيم لغة الخطاب السياسي لدى كل من القوى السياسية المصرية الست، فهل تستجيب لطموحات المواطنين وقرينة منهم أم لا تستجيب لطموحاتهم وبعيدة عنهم؟ حيث تم استطلاع رأي العينة حول خطاب كل قوة سياسية، على حدة أم لا؟

أولاً؛ فيما يتعلق بخطاب التيار الليبرالي السياسي والاعلامي رأي ١٥٪ وتنعكس نتائج الاستطلاع الملاحظات التالية حول أنه خطاب واضح ويستجيب لطموحاتهم وقريب منهم ويتفهمونه بينما رأي ٨٥٪ أن هذا الخطاب بعيد عن اهتماماتهم وغير واضح ويتسم بالطابع الأكاديمي وغير مفهوم بالنسبة لهم، ولا يستجيب لطموحاتهم السياسية والفكرية. بينما رأي ٥٥٪ أن حول الخطاب الاعلامي والسياسي للتيار القومي العربي هو خطاب واضح ومفهوم مقبول بالنسبة لهم ويلبي طموحاتهم السياسية والفكرية بينما وصفه ٤٥٪ منهم بأنه خطاب غير واضح ولا يلبي طموحاتهم رغم تضييقهم له وإن مقتضيات العصر والمرحلة الحالية بمتغيراتها تجاوزته بمرحل.

أما الخطاب الناصري فقد انقسمت العينة بشأنه الى فريقين، الأول ويضم ٦٥٪ رأوا أنه خطاب واضح ومفهوم إلا أنه غير مقبول بالنسبة لهم لأنه لا يلبي طموحاتهم ورغباتهم السياسية وأن المرحلة الحالية غير مناسبة بقضاياها ومشكلاتها لهذا النوع من الخطاب الذي لا يستطيع التعاطي مع هذه المشكلات. أما الفريق الثاني وهم ٣٥٪ هاكدا أنه خطاب منطقي وقريب من وجدانهم وطموحاتهم السياسية وأنه مناسب جداً للمرحلة الراهنة بكل معطياتها.

أما فيما يتعلق بخطاب التيار الاسلامي والاعلامي فوصفه ٥٥٪ من حوله بأنه خطاب واضح ومنطقي ومفهوم ومقبول ويخاطب العقل كما يخاطب المشاعر الدينية والروحانية، وأنه يقدم الكثير من الحلول للمشكلات اليومية والقضايا العامة، وأنه يلبي الكثير من طموحاتهم السياسية، في حين وصفه ٤٥٪ بأنه ذو لفة غير واضحة وغير مقبولة وبعيدة عن تطلعاتهم.

أما بالنسبة للخطاب الاعلامي والسياسي للتيار اليساري والاشتراكي فقد رأي ١٥٪ أنه خطاب مفهوم واضح وقريب من طموحاتهم وتطلعاتهم بينما اعتبره ٨٥٪ منه أنه خطاب غير واضح ويسوده الطابع الأكاديمي وغير مفهوم ولا يلبي طموحاتهم ولا يقدم حلولاً للمشكلات العامة.

أما فيما يتعلق بخطاب التيار الوطني فيراه ٥٤٪ ممن استطلعت آراؤهم بأنه خطاب واضح ومفهوم ويلبي طموحاتهم ويستجيب لحلول واقعية المشكلات العامة، بينما وصفه ٤٦٪ منهم بأنه خطاب أكاديمي غير مفهوم وغير واضح ولا يلبي طموحاتهم.

ثانياً؛ يلاحظ من العرض السابق أن هناك فرقاً الى حد ما بين تأييد المستطلعة آراؤهم للقوة السياسية موضوع الاستطلاع وتقييمهم لخطابها السياسي من حيث الوضوح والقبول، فالتيار الاسلامي الذي جاء في المرتبة الثانية من حيث التأييد بنسبة ١٦,٩٪ من المستطلع آرائهم حظي على تفهم ٦٥٪ له والذين وصفوه بأنه خطاب واضح ويقدم الكثير من الحلول للمشكلات العامة ويلبي الكثير من طموحاتهم السياسية وبينما حظي تيار الحزب الوطني الديمقراطي على تأييد الاغلبية من المستطلع آراؤهم ٤٢,٧٪ حظي خطابه السياسي والاعلامي على تفهم ٥٤٪ من المستطلع آراؤهم حوله والذين وصفوه بأنه خطاب واقعي ويلبي طموحاتهم السياسية.

ثالثاً؛ يلاحظ أن ترتيب القوى السياسية من حيث مقبولة خطابها السياسي والاعلامي من المستطلع آراؤهم كانت كالتالي؛ التيار الاسلامي بنسبة ٥٥٪، ثم التيار القومي العربي بنسبة ٥٥٪، ثم الحزب الوطني الديمقراطي بنسبة ٥٤٪، ثم التيار الناصري بنسبة ٣٥٪، ثم كل من التيار الليبرالي والتيار اليساري الاشتراكي ولكل منهما ١٥٪ من حيث تفهم العينة المستطلع آراؤها للخطاب الاعلامي والسياسي لهذه القوى من حيث الوضوح والمقبولية. ويلاحظ أيضاً أن اقل التيارات السياسية المصرية من حيث تفهم الشارع السياسي المصري لخطابها الاعلامي والسياسي وكانت التيارات اليسارية الاشتراكية والليبرالية وهي أقلها أيضاً من حيث التأييد.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثالث وهو ماذا تطلب من مجلس الشعب القادم؟ وتحليل آراء المستطلع آراؤهم تلاحظ مايلي؛

أولاً؛ حظيت قضية ضرورة ضمان رفع مستوى المعيشة للمواطنين على نسبة تأييد ٩٠٪ ممن استطلعت آرائهم كما حظيت قضية مكافحة الفساد والواسطة والرشوة على نسبة تأييد ٨٨٪ ممن استطلعت آراؤهم.

في حين حظيت قضية ضرورة وضع حلول عملية وواقعية وسريعة لمشكلة البطالة علي تأييد ٨٥٪ ممن استطلعت اراؤهم في العينة وهي نفسها النسبة التي منحوها لضرورة وضع سياسات عامة لتحسين التعليم ومواجهة مشكلة الدروس الخصوصية بحلول واقعية. كما حظيت قضية توفير مساكن لائقة للشباب ومتخفضة التكاليف علي دعم ٨٢٪ ممن استطلعت اراؤهم وهي نفسها النسبة التي منحوها لمسألة ضرورة تحسين الخدمات الصحية الحكومية المقدمة للمواطنين وتعميم مسألة التأمين الشامل علي كل المواطنين، في حين رأي ٧٥٪ ممن استطلعت اراؤهم ان من اولويات المجلس القادم حل مشكلة المواصلات العامة وتوفيرها كخدمة آمنة ورخيصة السعر ومريحة المواطنين. وطالب ٦٩٪ من العينة بضرورة استمرار الدعم الحكومي للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وتحسين الصور التي يقدم من خلالها علي ان يصل بأي طريقة كانت لمستحققيه، وطالب نفس النسبة بضرورة اهتمام الدولة بالاعانات الاجتماعية والعاشات التي تقدمها للمواطنين والعمل علي زيادتها بالطرق المتوافرة وهكذا فقد حظيت القضايا الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة لدى افراد العينة، وكموضوع أساسي للتشريعات المتوقعة لمجلس الشعب الجديد.

ثانياً: طالب ٦٦٪ من المستطلع اراؤهم بضرورة ترشيد الحكومة لعملية الخصخصة وإن يكون من اولي الاولويات واهتمامات مجلس الشعب القادم بحث هذه المسألة وكيفية مراقبة اداء الحكومة في موضوع الخصخصة، علي ان يكون من اولويات المجلس ايضا منح خصخصة قناة السويس والسكك الحديدية والمواصلات العامة والتعليم والبريد.

كما طالبت نفس النسبة مجلس الشعب الجديد بأن يكون من اولوياته فتح المجال امام الاستثمارات المحلية الوطنية ومنحها مزايا تفضيلية تفوق المزايا التفضيلية للاستثمارات العربية والأجنبية لفتح الطريق امام المصريين لان يتشبنوا شركات ومصانع ومزارع.. الخ كأحد الوسائل المهمة لتشجيع الاستثمارات وحل مشكلة البطالة.

ثالثاً: طالب ٧٥٪ ممن استطلعت اراؤهم في هذا الاستطلاع بضرورة البدء فوراً في اجراء اصلاحات دستورية واسعة وكبيرة تشمل الغاء قانون وحالة الطوارئ وكافة القوانين المقيدة للحريات السياسية وتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية وتغيير نظام الانتخابات الحالي الي نظام القائمة النسبية وتعديل قانون الاحزاب بحرية ودون قيود، وكذلك اعادة النظر في تعديل المادة ٧٦ من الدستور ويهدف احياء الحياة الحزبية التي اصبحت بالتقليص. وفي هذا الاطار طالب ٧٠٪ من المستطلع اراؤهم بضرورة تطبيق برنامج الرئيس مبارك وبرنامج الحزب الوطني الذي هازيه الرئيس مبارك في انتخابات الرئاسة وإن يكون الشغل الشاغل لمجلس الشعب في المرحلة القادمة حث الحكومة علي تطبيق البرنامج ومراقبة عملية التطبيق الكاملة لهذا البرنامج الهام في كل مجالاته.

كيف تم اجراء استطلاع؟

اجري الاستطلاع من خلال التليفون في اوساط عينة بلغت ١٢٧٠ مفردة باستخدام دليل التليفونات علي مستوى الجمهورية ومن مختلف المحافظات لتعبر عن مختلف الاتجاهات الوطنية كالتالي: القاهرة ٢٢ مفردة، الاسكندرية ١٠٠ مفردة و ٥٠ مفردة لكل من اسبوط واسوان وقنا وسوهاج والمنيا والجيزة والشرقية والقليوبية والمنوفية: البحيرة، الدقهلية، الاسماعيلية بورسعيد، بنى سويف، الفيوم، السويس، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، ٢٠ مفردة لكل من البحر الاحمر والوادي الجديد ومرسى مطروح و ٢٠ مفردة لكل من شمال وجنوب سيناء.

استغرق اعداد الاستطلاع ١٨ يوما حيث تم تحديد صفحة خاصة لكل مفردة، وطرح علي الجميع ٢ اسئلة اولها، أي من التيارات السياسية المصرية تؤيد، القومي العربي ام اليساري الاشتراكي ام الناصري ام الاسلامي ام الليبرالي ام الوطني الديمقراطي، وذلك لقياس شعبية هذه التيارات ومقبولية افكارها في اوساط الجمهور.

والسؤال الثاني: كيف تقسيم وتري لغة الخطاب السياسي لكل من القوي السياسية المصرية وهل تستجيب لطموحات المواطنين ام بعيدة عنهم؟

السؤال الثالث: ما الذي تطالبه من مجلس الشعب القادم؟

بداية لا بد من التأكيد علي انه من العدد الاجمالي ١٢٧٠ مفردة لم يستجيب ٨٧٠ مفردة لاجراء الاستطلاع بسبب بالخوف والتشكك والتوجس من الملاحقة الامنية رغم ما تم بذله من جهود كبير في شرح طبيعة الاستطلاع واهدافه للنشر الصحفي، وان الجهة التي ستشره هي مؤسسة الاهرام والتي هدفها طرح هذه القضية للمناقشة من قبل الجماهير بشكل حقيقي، ومع التأكيد علي ان كل من شارك في ابداء رأيه لن يتم المساس به بأي شكل من الاشكال وان هذا الاستطلاع يتم بشكل سري للغاية وان زمن الخوف انتهى ولن يتكرر ورغم ذلك فان ٨٧٠ مفردة أصرت علي عدم التعاون، أي ان العدد الاجمالي الذي استجاب لاستطلاع الرأي برغبته وبعد جهد قام به الباحث هو ٥٠٠ مفردة فقط اي ان الذين رفضوا المشاركة في الاستطلاع تصل نسبتهم من العدد الاجمالي ٦٢,٥ ٪ مقابل مشاركة ٣١,٥ ٪ فقط، وهو ما يعكس استمرار وجود نسبة كبيرة داخل المجتمع لازالت ترفض الخروج عن حالة السلبية السياسية لأسباب مختلفة. كما يعكس من ناحية أخرى أهمية استمرار في عملية الإصلاح ودفعها خاصة من خلال إلغاء حالة وقانون الطوارئ و الخطاب الاعلامي والسياسي لمؤسسات الدولة في المرحلة القادمة علي هذا القطاع الواسع لحثهم علي المشاركة الفعالة في بناء المستقبل السياسي للوطن وهذا يتطلب توفير عناصر المصادقية والشفافية والمساءلة والرقابة والشرعية لكل الخطط السياسية وعلي كل المستويات السياسية في مؤسسات الدولة بدءا من الأجهزة الامنية ووصولاً الي القيادة السياسية الاعلى كما ان هذه المشكلة تحتاج الي تضافر الجهود والمجتمع المدني وهيئاته المختلفة والاحزاب السياسية علي وجه خاص لتفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

وبقراءة تحليلية لا أسفر عنه الحوار مع الذين رفضوا المشاركة في الاستطلاع يلاحظ الباحث ان هؤلاء خشوا من التعبير عن رأيهم الذي بدت ملامحه في مربع المعارضة خوفا من الملاحقة الامنية واصروا علي عدم الاستجابة بسبب هذا الخوف وهذا يعني في حد ذاته ان اراهم ليست في مصلحة الدولة ولا هي من النوع الذي يرضي الحزب الحاكم او الحكومة، كما أصبر بعضهم علي عدم الكلام تحت دعوي: واحنا مالنا، يا عمي بالناش دعوي بالا موردى.. كما أصبر خيلنا نعيش احنا ما بنتكلمش في السياسة، لو قلنا رأينا بصراحة مش حايجبكم.. وهاتعملونا مشاكل.. احنا مش ناقصين بلاوي، وكلمات اخري من هذا القبيل تعبر عن التوجس والخوف والشك واللامصادقية والتي تتطلب جهودا عديدة لتواجهاها لتفعيل المشاركة السياسية في المجتمع.

وفي استطلاع الرأي لم يطرح الباحث خيار ليس لي رأي وكذلك خيار لا أؤيد اي من التيارات السياسية حتي لا تكون وسيلة لهروب بعض المستطلع اراؤهم من التعبير عن الاجابة الحقيقية التي يعتقدونها .

جدول رقم (٣)
اجمالي المشاركين في الاستطلاع
العينة الكلية موزعة على المحافظات

الرقم	المحافظة	العينة الكلية	الوافدين	المشاركين	نسبة المشاركة
١	القاهرة	٢٠٠	١٦٥	٣٥	١٧,٥
٢	الجيزة	٥٠	٢٨	١٢	٢٤
٣	الاسكندرية	١٠٠	٦٥	٣٥	٣٥
٤	اسيوط	٥٠	٢٤	١٦	٢٢
٥	اسوان	٥٠	٣٩	١١	٢٢
٦	قنا	٥٠	٢٧	١٣	٢٦
٧	سوهاج	٥٠	٢٧	١٣	٢٦
٨	المنيا	٥٠	٣٦	١٤	٣٨
٩	الشرقية	٥٠	٢٣	١٧	٢٤
١٠	المنوفية	٥٠	٣٥	١٥	٢٠
١١	البحيرة	٥٠	٣١	١٩	٣٨
١٢	الدقهلية	٥٠	٢٩	٢١	٤٢
١٣	الإسماعيلية	٥٠	٢٥	٢٥	٥٠
١٤	بورسعيد	٥٠	٣١	١٩	٣٨
١٥	بني سويف	٥٠	٣٢	١٨	٢٦
١٦	الفيوم	٥٠	٢٩	٢١	٤٢
١٧	السويس	٥٠	٢٧	٢٢	٤٦
١٨	دمياط	٥٠	٢٥	٢٥	٥٠
١٩	كفر الشيخ	٥٠	٢٥	٢٥	٥٠
٢٠	الغربية	٥٠	٢١	٢٩	٥٨
٢١	القليوبية	٥٠	٢٠	٢٠	٦٠
٢٢	لبحر الأحمر	٢٠	١٤	١٦	٥٢,٣
٢٣	قوانى الجند	٢٠	١٥	١٥	٥٠
٢٤	مرسى مطروح	٢٠	١٧	١٢	١٢,٣
٢٥	ش. سيناء	٢٠	٩	١١	٥٥
٢٦	ج. سيناء	٢٠	١١	٩	٤٥
	الاجمالى	١٢٧٠	٨٧٠	٥٠٠	٢٦,٥

الفصل الثالث

قراءة في البرامج الانتخابية

لاعتبارات عدة، ربما لم يحظ أي استحقاق انتخابي في مصر بنفس الأهمية والرخم اللذين تبدوا عليهما انتخابات مجلس الشعب، ٢٠٠٥ لأنها أولاً، تأتي في خضم مرحلة انتقالية حبلت بكثير من التحديات التي سوف تحكم طبيعة تعاظم مجلس الشعب في ثوبه الجديد مع عملية التطور السياسي في مصر. ولأنها ثانياً، تشهد ظواهر جديدة مثل الصناديق الزجاجية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات. ولأنها ثالثاً وأخيراً، تتسم بتنوع القوى السياسية المشاركة فيها التي وصل عددها إلى ٢٢ قوة، رشحت ٥٤١٠ مرشحاً على قوائمها.

أولاً: قراءة في الهياكل والأبنية

من هنا تنبع أهمية قراءة البرامج الانتخابية التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات، حيث تتيح فرصة المقارنة بين ما تطرحه هذه القوى السياسية من سياسات وآليات وتبنيان مدى الاختلاف بينها، وهو الأمر الذي يتيح بدوره الكشف عن أهم محاور التمايز والتباين بين هذه البرامج، وتبيان إلى أي مدى قدمت هذه القوى بدائل وآليات لحل المشكلات العالقة التي يعاني منها المجتمع، على افتراض أن البرنامج الذي يطرحه أي منها في الانتخابات يعبر عن التوجه الحقيقي الذي ينتهجه وعن السياسة التي سوف يتبناها في حالة وصوله إلى الحكم، فالبرنامج هو خلاصة الأجندة أو جدول الأعمال الذي يرغب الحزب في تقديم نفسه من خلاله إلى الساحة السياسية وجمهور الناخبين. وقبل انطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات بدأ مرشحو هذه القوى أنشطة اتصالية عدة من أجل الحصول على أصوات الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة، هذه الأنشطة الهدف منها هو إمداد جمهور الناخبين بالمعلومات الأساسية عن الجديد الذي يمكن أن يقدمه المرشح في حالة فوزه في الانتخابات، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والإمكانات المتاحة وذلك بهدف الحصول على أصوات الناخبين والفوز بمقعد في مجلس الشعب.

ويستخدم المرشحو وسائل مختلفة لتوصيل رسالتهم إلى جمهور الناخبين مراعين في ذلك اعتبارات عدة تركز على الإمكانات المتاحة للمرشح وظروف الدائرة الانتخابية وطبيعة الجمهور المستهدف والمشكلات التي تواجه الدائرة. وتتنوع وسائل الاتصال بالناخبين ما بين وسائل الاتصال الشخصي مثل عقد لقاءات صحفية رسمية أو لصق يافطات تحمل صور المرشح وبرنامج، أو تخصيص موقع إلكتروني على الشبكة الدولية للمعلومات يتم فيه توصيل رسالة المرشح إلى الجمهور المستهدف، أو تعبئة شرائط كاسيت تحتوي على السيرة الذاتية للمرشح وعلى برنامج الانتخابي، ووسائل الاتصال الجماعي التي غالباً ما تستخدمها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات وأهمها عقد مؤتمرات عامة للحزب أو نشر البرنامج الخاص بالأحزاب في وسائل الإعلام أو على الموقع الإلكتروني الخاص بالحزب على الشبكة الدولية للمعلومات.

قراءة البرامج الانتخابية التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب تكشف عن ملاحظات عدة هي:

أن هذه القوى حاولت من خلال برامجها الانتخابية القيام بمهمة التجنيد السياسي من خلال انتهاج سياسة تجميع مصالح المواطنين في بوتقة واحدة، وهو ما يعني أن البرامج الانتخابية تقوم بالوظيفة التي كانت الأيديولوجيا تقوم بها في الماضي.

أن البرامج الانتخابية لهذه القوى ركزت في مجملها على طرح آليات بديلة للسياسة التي تنتهجها الحكومة لتنفيذ ظروفها (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً)، بمعنى أن البرامج أصبحت بمثابة الألية التي استخدمتها الأحزاب والقوى السياسية لتشكيل بديلاً للنظام وسياسة الحكم. وفي مقابل ذلك، استند برنامج الحزب الوطني الحاكم على الإنجازات التي حققتها حكومته خلال فترة توليها السلطة على الأصعدة كافة، إضافة إلى السياسات التي سوف تلتزم بها الحكومة خلال الفترة التالية على إجراء الانتخابات.

مثلت البرامج الانتخابية ترجمة حية للتطورات والمشكلات التي يواجهها المجتمع، حيث حرصت كافة القوى المشاركة في الانتخابات على طرح بدائل وآليات التفاعل مع مثل هذه المشكلات، ومن ثم بدت هذه البرامج مرآة عاكسة لطبيعة التطورات والظروف التي تمر بها البلاد والتي تتأثر في الغالب بالبيئة المحيطة بها.

لذلك تمثل البرامج الانتخابية إحدى الآليات التي يعتمد عليها الناخب في تبيان وتقييم مدى قدرة الحزب على تنفيذ الظروف التي ضمنها داخل برنامجه. وثمة مؤشرات عدة يمكن اعتبارها معايير أو محددات أساسية للمقارنة بين البرامج الانتخابية أهمها: حجم البرنامج الانتخابي، درجة شموليته، أسلوب توصيله إلى الناخب وإعلامه به، سمات البرنامج من ناحية الاستمرارية والتغير، مدى اتصافه بالجمود أو بالمرونة، ومدى الاستناد إلى مرجعية أيديولوجية، ومدى غلبة الصفة النقدية عليه، ومدى وضع البرنامج لأهداف محددة بدقة، والوزن النسبي للقضايا التي يشملها البرنامج الانتخابي، ومدى اهتمامه بالسياسة الداخلية والخارجية، وأخير مدى تقديم البرنامج الانتخابي لوسائل وآليات تحقق أهدافه.

١- البرامج الانتخابية .. شكلا ومضمونا

مقارنة البرامج الانتخابية التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المصرية خلال انتخابات الدورة الحالية لمجلس الشعب تكشف أن هذه البرامج تشابكت في أحيان وتقاطعت في أحيان أخرى، على خلفية تباين الإطار الفكري الذي يحكم تصاعدات القوى السياسية التي طرحت هذه البرامج، واختلاف توجهات الأعضاء المنتمين لها وهي التوجهات التي تؤثر في المقام الأول على البرنامج الذي يطرحه أي حزب يقرر للمشاركة في الانتخابات، وإلى جانب أن هذه التباينات تمثل حصيلة تصاعل القوى السياسية المختلفة مع البيئتين الداخلية والخارجية، الأمر الذي يمكن إبرازه في الآتي،

تميزت الشعارات التي أطلقتها الأحزاب والقوى المشاركة على برامجها الانتخابية التي تقدمت بها في الانتخابات بالتبسيط والاختصار إلى أقصى حد بشكل يصعب معه التمييز بينها أو كشف توجهها الأيديولوجي، وذلك بالرغم من المحاولات المتكررة التي بذلتها القوى السياسية لتقديم شعارات تعبر عن مضمون برنامج الحزب وتوجهاته، وهو ما نلاحظه في الشعارات الانتخابية للحزب الوطني الديمقراطي " الفكر الجديد والعبور للمستقبل"، وشعار حزب "الأمم" في التغيير"، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي "برنامج للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، والجمعية الوطنية للتغيير" طريقنا للخلاص"، والأخوان المسلمين "الإسلام هو الحل".

اتسمت معظم البرامج الانتخابية بطابع الشمولية، بمعنى أن القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات قامت بتضمين معظم القضايا والمشكلات التي يواجهها المواطن المصري في المجالات الحياتية المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية واقتصادية، وتبيان أسبابها وسبل القضاء عليها. طابع الشمولية الذي ميز البرامج الانتخابية كان الهدف منه هو جذب اهتمام المواطنين، والحصول على أصوات الناخبين للفوز في الانتخابات.

البرنامج الذي طرحه الحزب الوطني الديمقراطي، كان الأكبر من حيث شموله لمجالات وأهداف كثيرة، وآليات عدة لتحقيقها، وقد استمد عناصره من البرنامج الانتخابي للرئيس حسني مبارك الذي تقدم به في الانتخابات الرئاسية، والملاحظ في هذا البرنامج أن ثمة تغييرا ملموسا في لغة الخطاب الموجه في الأساس إلى المواطن العادي، حيث تراجعت الصيغة الأكاديمية الجامدة التي كانت طاغية على خطاب الحزب الوطني الديمقراطي خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة، ومثلت الانتخابات الرئاسية، ومن بعدها انتخابات مجلس الشعب الحالية تدشينا لإضفاء صبغة أكثر مرونة تستطيع مخاطبة المواطن العادي ومس تطلعاته واحتياجاته.

لقد كان الهدف هو مخاطبة المجتمع بكل فئاته، كل وفقا لاحتياجاته. ولذا توسعت اهتمامات برنامج الحزب الوطني لتشمل المجالات كافة، والتي تم تقسيمها إلى أربعة أقسام سماها الحزب "تعهدات" حددت الآليات المناسبة لحل المشكلات اليومية للمجتمع المصري.

أما برنامج جماعة الإخوان المسلمين، فيتمس بدوره بالشمولية من خلال تعرضه لكافة مجالات وقضايا الشأن العام، كما أن ثمة تغييرا طال الخطاب العام للإخوان، وبدا ذلك جليا في طرح برنامج محدد التزموا فيه بالحريات العامة والقيم الديمقراطية، ودعم المجتمع المدني، والتمسك بإقامة نظام جمهوري ديمقراطي، لكن في إطار إسلامي. هذا الربط كشف اللغة المرتبكة والهيكليّة للشوشة، أرجعها البعض إلى استناد مهمة كتابة البرنامج لعدد من الأشخاص المختلفين في المهنة والتوجه، وكان من نتيجة ذلك أن بدت لغة البرنامج مصاغة بأساليب مختلفة، إضافة إلى أن عملية تحريره لم تحظ باهتمام كافٍ.

البرنامج يغلف كل طروحاته بإطار إسلامي، حيث يحاول الربط بين الآليات الديمقراطية التي أعلن التزامه بها وبين المرجعية الإسلامية دون تحديد بنية منطقية متماسكة للجمع بين الفكرين، فيصف الدولة التي يريد بها بأنها دولة مدنية قامت لتنفيذ الشريعة وإقامة حدود الله أي أنها دولة مدنية من حيث الشكل ودينية من حيث المضمون. هذا التخطيط بدا جليا في تصور البرنامج لمحددات النظام البرلماني الذي يتبناه، حيث يقر البرنامج صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية خصوصا فيما يتعلق بالاجالات الاستراتيجية كاللهاق والأمن القومي والسياسة الخارجية، فيما يحصر صلاحيات رئيس الوزراء في مهام تنموية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة، هذه المحددات تبدو متناقضة مع المحددات القانونية المتعارف عليها للنظام البرلماني الذي يعطى صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء الذي يكون في الغالب زعيم الحزب الفائز بأغلبية مقاعد البرلمان، فيما يكون منصب رئيس الجمهورية رمزيا. أما برنامج حزب التجمع فيبدو ملتزما بالإطار الأيديولوجي للحزب، حيث أعلن بداية عمله على تحقيق الاشتراكية "التي ستنهض على أعقاب معنى للعدالة والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية"، وبدا أن ثمة حرصا من جاذب الحزب على ترتيب وتنسيق بنود برنامجيه بحيث لا تتجاوز الإطار الأيديولوجي ومقتضياته خصوصا فيما يتعلق بالنظام السياسي والاقتصادي. وربما يفسر ذلك سبب طغيان طابع الذاتية في كثير من بنود البرنامج، بتأكيداته على تضرده في طرح الآليات المناسبة للمشكلات المعاصرة التي يواجهها المجتمع المصري.

أما برنامج الجبهة الوطنية للتغيير فقد تميز بالتركيز الشديد والعمومية التي بدت في تناوله للقضايا المطروحة، ويبدو ذلك منطقيا في ضوء عامليين: العامل الأول، يتمثل في الصعوبة التي شهدتها عملية الاتفاق التي جرت بين القوى السياسية المنضمة للجبهة، التي تبدو توجهاتها متقاطعة في أحيان ومتشابهة في أحيان أخرى. فيما يتعلق العامل الثاني يصور قوائم وبرامج انتخابية لهذه القوى السياسية متضادة وعلى رأسها حزبي الوفد والتجمع، وهي ظاهرة فسرها الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع بقوله أن "من حق كل حزب من الأحزاب التي تشكل تحالف قوى المعارضة أن يرشح أحد أعضائه في نفس الدائرة التي توجد فيها قائمة التحالف في حالة حدوث تصادم بينه وبين هذه القائمة".

هذان العاملان دفعا الجبهة إلى التركيز في برنامجها الانتخابي على القضايا التي تمثل قاسما مشتركا بين القوى السياسية المنضمة لها، فيما تجنبت الدخول في تفاصيل تعاشيا لحدوث خلاف على خلفية الفرض الواضح بين مواقف وتوجهات القوى المنضوية تحت لواء الجبهة. بمعنى آخر يمكن القول أن القوى المنضمة للجبهة اتفقت على قضايا عدة تشكل ثوابت فيما بينها وربما كانت الحافز الأساسي لتكوين الجبهة، لكنها اختلفت حول آليات التعاطي مع هذه القضايا وسبل حلها.

بينما التسم البرنامج الانتخابي لحزب الوفد بالتركيز الشديد، حيث حدد بنوده في شكل ملامح أساسية للخطاب العام للحزب، تتسم بالتنسيق والترتيب، حيث يعلن بداية التزامه بالنظام البرلماني الذي يكون فيه رئيس الجمهورية يحكم ولا يملك، والذي تقتدر فيه السلطة بالمسؤولية، وجاءت كافة البنود التالية متناسقة مع التوجه العام للحزب.

٢- السمات الهيكلية للبرامج الانتخابية

من خلال مقارنة البرامج التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات من حيث الحجم، يتضح أن برنامج الحزب الوطني الديمقراطي يأتي في المرتبة الأولى، حيث اشتمل على محاور أساسية أربع شملت معظم المجالات التي تخص باهتمام المواطنين، التمسك الأول، من المشكلة الأساسية التي تركزت عليها معظم البرامج الانتخابية وهي مشكلة البطالة، والملاحظ في هذا السياق توسع البرنامج في تناول آليات حل مشكلة البطالة لدرجة تصل إلى حد التفصيل المضطرب والإسهاب، وأهمها: تقديم قروض للمشروعات الصغيرة، حيث أعلن البرنامج أن الحزب سوف ٦٠ ألف قرض صغير سنويا، وقروض متوسطة للمشروعات المتوسطة (تصل طبقا للبرنامج إلى حوالي ٢٠٠٠ مشروع متوسط سنويا)، إلى جانب بناء ١٠٠٠ مصنع جديد، وتطوير الاستثمارات القديمة، وتوفير ٧٠٠ ألف فدان حيوانات للشباب، و٢٠٠ ألف فدان حيوانات كبيرة للمستثمرين الأكبر.

التعهد الثاني، يتعلق بتحسين مستوى الحياة لكل المصريين، من خلال حل مشكلات الدخول والمعاشات، ورفع المرتبات، وتنظيم القطاعات غير المنظمة، وتطوير المعاشات وطرح بدائل جديدة لها، وزيادة عدد المدارس وخصوصاً الفنية وتطوير التعليم، وتوفير الرعاية الصحية والتأمين الصحي لكل مواطن، وإنشاء نصف مليون وحدة سكنية.. الخ.

ويتصل التعهد الثالث، بتعزيز الحريات العامة والديمقراطية من خلال توسيع حق المواطن في المشاركة، وتقوية دور المحليات وزيادة سلطات البرلمان، وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، ودعم استقلال القضاء. أما التعهد الرابع فركز على السياسة الخارجية. حيث أسهب البرنامج في شرح أسلوب التعاطي مع التطورات الخارجية وتفعيل العلاقات مع العالم الخارجي.

جدول رقم (٤)

ترتيب القوى السياسية حسب القضايا المتضمنة في البرنامج الانتخابي

القوى السياسية	عدد القضايا
القذافي	٢
الوفد	١١
التجمع	١٢
الجبهة الوطنية للتغيير	٢٠
الأخوان	٢٢
الوطني	٣٤

ويأتى في المرتبة الثانية برنامج الإخوان المسلمين، حيث اشتمل على ثلاث محاور تضمنت بدورها كافة قضايا الشأن العام. المحور الأول، أطلق عليه محور النهضة، ويلتزم فيه البرنامج بالحريات العامة مثل حق المشاركة وحق التعبير، وحق الترشيح والانتخاب للمرأة، والحق في التعليم والحصول على مستوى معيشي أفضل. أما المحور الثاني، فيتعلق بالتنمية، وقد أفرد لها البرنامج مساحة واسعة شملت الميادين كافة. فيما يتصل المحور الثالث بقضية الإصلاح، وفيه يعلن البرنامج التزامه بالمقومات التي توفر إقامة دولة مدنية ديمقراطية في إطار إسلامي. ورغم أنه أسهب في تناوله للمرجعية الإسلامية، إلا أن معالجته للعلاقة بينها وبين الأنليات الديمقراطية تنسم بالابتسار والاختصار إلى أقصى حد.

ويأتى حزب التجمع في المرتبة الثالثة من حيث الحجم، حيث حصر برنامجه في ١٢ نقطة رئيسية، شملت رؤيته للأزمة الحالية التي تواجهها مصر، والتي ركز خلالها على الأسباب الداخلية في الأساس، وسبل مواجهتها، ثم رؤيته للإصلاح السياسي، ويعود مرة أخرى للمشكلات ذات الطابع الاقتصادي، ويلتزم من هذه اللحظة بالترتيب المنطقي، حيث تناول سبل إيجاد حلول عاجلة لثأل البطالة والفقر والغلاء، والتصدي للفساد، وتوفير الخدمات الأساسية بجودة وأسعار مناسبة، وحماية الحقوق المستقرة والعدالة الاجتماعية لفئات الشعب، والتنمية الشاملة المستقرة بالاعتماد على النفس، والتجديد الثقافي، وحماية الوحدة الوطنية، واستعادة التضامن العربي وتحقيق تنمية تكاملية عربية، وسبل توثيق العلاقات مع العالم الخارجي.

تأتى بعد ذلك الجبهة الوطنية من أجل التغيير الذى انقسم برنامجها إلى عشرين نقطة، مثلت قواسم مشتركة بين كافة القوى السياسية المنضمة للجبهة، أو بمعنى أدق كانت برنامجا ملخصا لبرامج هذه القوى، وهى: حكم الشعب والتغيير السياسى والقضائى والدستورى، وتحقيق استقلالية السلطة القضائية، وإلغاء حالة الطوارئ، وتوفير ضمانات الانتخابات الحرة النزيهة على أساس القائمة النسبية، وضمان الحريات العامة، ورفع يد السلطة عن النقابات المهنية والعمالية، وتوسيع نطاق المشاركة، والحفاظ على المكاسب المادية للعمال والفلاحين، والحفاظ على قطاع عام قوى، ووضع برنامج عملى لمواجهة مشكلة البطالة، والحد من الفقر، والتصدي للفساد، وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين فى كافة الحقوق، والاهتمام بالطلالاب والشباب، ودعم وتطوير الثقافة، ودعم الوحدة الوطنية والمساواة التامة، واستعادة التضامن العربى، وبناء موقف عربى مشترك، وتوثيق التعاون مع دول الجوار.

يأتى بعد ذلك برنامجا حزبي الوفد والقذ، وقد اكتفى برنامج حزب الوفد بعرض التوجه العام للحزب فى قضايا الشأن العام، ولذا انحصر برنامجها فى ١١ نقطة تناولت رؤيته لكيفية إقامة نظام برلمانى فعال فى مصر، والآليات المناسبة لتحقيق ذلك. أما حزب القذ فقد اهتم برنامجها بالاختصار الشديد، حيث ركز على ثلاث نقاط رئيسية مع تبيان آليات تنفيذها، وهى: حل مشكلة البطالة والفقر والتعليم والصحة، وآليات القضاء على البيروقراطية، وآليات بناء اقتصاد قوى.

وفيما يتعلق بأسلوب تقديم البرنامج الانتخابى، فقد اختلفت القوى السياسية المشاركة فى الانتخابات فى هذا الصدد حيث اعتمد بعضها على نشر البرنامج الخاص به فى الجرائد الناطقة باسمه، مثل الحزب الوطنى الديمقراطى، وحزب الوفد، وحزب التجمع، وحزب القذ، وحزب الأحرار، كما اعتمدت معظم القوى المشاركة على المؤتمرات الجماهيرية التى عقدتها فى مختلف الدوائر الانتخابية وجاء على رأسها الحزب الوطنى الديمقراطى وجماعة الإخوان المسلمين.

٣- السمات الموضوعية للبرامج الانتخابية

المقارنة بين البرامج الانتخابية تتيح فرصة التعرف على رؤية الأحزاب والقوى السياسية المختلفة لقضية الاستمرار والتغيير، كما تتيح فرصة تقييم مدى التوازن والتحيز فى النقد الذى يعمله البرامج الانتخابية للواقع الموجود.

النقطة الأهم فى هذا السياق مفادها أن الظروف والمشكلات التى تواجه المجتمع المصرى، أدت فى النهاية إلى طغيان الطابع النقدي على البرامج الانتخابية التى قدمتها القوى المشاركة فى الانتخابات، فباستثناء برنامج الحزب الوطنى الذى ركز بالطبع على شرح إنجازات الحكومة فى الفترة الماضية وتناول آليات معالجة المشكلات القائمة، كان الطابع النقدي طاغيا على البرامج الانتخابية للقوى الأخرى التى ركزت على شرح وانتقاد الأوضاع والمشكلات القائمة وعلى طرح الآليات التى تتناسب مع التوجه العام لكل قوة على حدة. ولذا كانت قضية التغيير قاسما مشتركا فى برامج القوى المشاركة، التى تضمنتها فى شعاراتها الانتخابية مثل حزب التجمع "برنامج للتغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى"، والجبهة الوطنية للتغيير، وحزب القذ "الأمل فى التغيير"، فيما تضمنت بعض القوى الأخرى قضية التغيير ضمن برنامجها الانتخابى مثل حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين.

ثانيا: البرامج الانتخابية: قراءة فى القضايا

١- قضايا الإصلاح السياسى: مرحلة أخرى من الإصلاح الدستورى

انعكست حالة الحراك السياسى غير المسبوق الذى تعيشه مصر خلال المرحلة الحالية على البرامج الانتخابية التى خاضت بها القوى السياسية العملية الانتخابية. فقد كانت قضية الإصلاح السياسى محور تركيز كافة هذه القوى السياسية، واحتلت مقدمة أولويات برامج القوى المعارضة، أما فيما يتعلق ببرنامج الحزب الحاكم، فإنه وعلى الرغم من تركيزه على هذه القضية، شأنه فى ذلك شأن برامج قوى المعارضة، فإنه لم تكن فى مقدمة أولوياته، حيث أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية احتلت المرتبة

الأولى، وفي سياق التركيز من قبل برامج القوى المعارضة على قضية الإصلاح السياسي، فإنها أعطت أهمية قصوى لإنهاء الحكم السلطوي وضرورة الانتقال الديمقراطي. وتبعت قضايا الإصلاح السياسي في البرامج الانتخابية بشكل كبير. وبعض القوى جاءت طروحاتها غامضة وتسم بالطابع غير المحدد بصدد هذه القضايا، فيما طرح البعض الآخر آليات محددة لعلاج المشكلات الخاصة بهذا الإصلاح. وسوف يتم التعرض فيما يلي لأهم القضايا ذات الصلة بعملية الإصلاح السياسي، وموقف برامج القوى المختلفة منها:

● طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات

يعانى النظام السياسي المصري من هيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على باقى السلطات، كما يعانى أيضا من مشكلة عدم الفصل بين السلطات، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون هذه القضية محور اهتمام برامج القوى المشاركة في العملية الانتخابية، وفي هذا السياق، فقد جاء ببرنامج الحزب الوطني ما نصه " يتبنى برنامج الحزب الوطني التعديلات الدستورية التي تستهدف تقوية دور البرلمان وزيادة سلطاته كي يقوم بالدور المأمول منه .. هدف برنامج الحزب أيضا هو تبني التعديلات في الدستور التي تزيد من سلطات مجلس الوزراء وتعطيه مساحة أكبر كي يشترك مع رئيس الجمهورية - باعتباره رئيس السلطة التنفيذية - في ممارسة اختصاصات تنفيذية " .

وعلى هذا النحو، لم يتطرق برنامج الحزب إلى تبني آليات محددة وفعالة لتحقيق التوازن بين السلطات والفصل بينها، وهو ما جاء بشكل محدد في برامج القوى الأخرى التي شاركت في الانتخابات . فقد دعا برنامج " الجبهة الوطنية للتغيير " إلى إجراء تعديل دستوري شامل " ينقل مصر من نظام الحكم الفردي الاستبدادي القائم إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية، يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية (ونائبه) بالانتخاب السري المباشر من بين أكثر من مرشح وإلغاء الشروط " التعجيزية " التي تضمنها تعديل المادة ٧٦ من الدستور "، وتحديد وتقليص سلطات رئيس الجمهورية الواردة في الدستور ونقل معظمها إلى مجلس الوزراء الذي يكون مسئولا أمام مجلس الشعب، ولا تزيد مدة ولاية الرئيس على دورتين فقط، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور، وضبط سلطات رئيس الدولة في إعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان وقبول أو رفض الموازنة العامة، وكفالة التوازن بين السلطات .

وركز برنامج حزب الوفد، عند تناوله لوضع السلطة التنفيذية على ضرورة إصدار قانون لمحاكمة الوزراء والمحافظين عما يرتكبونه من جرائم ومخالفات، وضرورة أن تنشر في الجريدة الرسمية، وفي إحدى الصحف اليومية إقرارات الذمة المالية لرئيس الوزراء والوزراء ونوابهم، ونوجاتهم وأولادهم البالغين والقصر وذلك عند شغل المناصب وعند الخروج منها.. ويسري ذات الحكم على كل من يشغل في الدولة وظائف بدرجة الوزير على الأقل . وأخاض البرنامج في تناول وضع رئيس الدولة، فطالب باختيار رئيس الجمهورية ونائبه بالاقتراع السري المباشر من بين أكثر من مرشح، وجعل حق الترشيح مفتوحا لكل المواطنين، وعدم جواز تجديد انتخاب الرئيس ونائبه لأكثر من مدة أخرى، علي أن تكون المدة الواحدة ٦ سنوات، واستقلالهما التام عن الأحزاب السياسية بمجرد انتخابهما، وحظر رئاسة رئيس الدولة للمجالس العليا للهيئات القضائية بحكم منصبه، وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور والتي تتيح لرئيس الجمهورية حسب تقديره المطلق تعطيل الحريات العامة للمواطنين بإرادته المنفردة، وأن تنشر في الجريدة الرسمية، وفي إحدى الصحف اليومية على الأقل إقرارات الثروة المالية التي يملكها رئيس الجمهورية وزوجته وأولاده والأقارب والقصر، وذلك عند شغل المنصب، وعند الخروج منه. كما يتمتع عليه تعيين الزوجة والأبناء وأقارب الدرجة الأولى و وظائف رسمية بالدولة.

وطالب برنامج حزب العمل " بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه انتخابا مباشرا لمدة خمس سنوات وجواز إعادة انتخابهما لمدة واحدة ثانية، وإلغاء المادة ٧٦ المشوهة إلى أنضيفت إلى الدستور وتضمنت شروطا تعجيزية للترشيح للرئاسة، وأن تتولى السلطة التنفيذية حكومة تحظى بثقة أغلبية مجلس الشعب و تعتبر مسئولة أمامه، وإلغاء كل صور الخطأ بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين تغطيمات الحزب الحاكم بما يضمن أن تكون الدولة للجميع، وكذا البرنامج على رفض توريث الحكم للأبناء " .

أما برنامج حزب الغد دعا في هذا السياق إلى تشكيل لجنة منتخبة تمثل كافة القوى السياسية لوضع دستور جديد " عصري "، ثم يطرح على الشعب في استفتاء عام، بمعنى دستور يفصل بين السلطات، ويفتح الطريق لتبادل السلطة، ولكن البرنامج، لم يحدد مضمون ما يجب أن يتضمنه الدستور في هذا



وركز برنامج حزب التجمع على ضرورة إجراء تعديل دستوري شامل، ينقل مصر إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية، يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب السري المباشر من بين أكثر من مرشح، وإلغاء الشروط التعجيزية التي تضمنها تعديل المادة ٧٦ من الدستور مع تقليص سلطات رئيس الجمهورية ونقل معظمها إلى مجلس الوزراء الذي يكون مسئولاً أمام مجلس الشعب، وألا تزيد مدة ولاية الرئيس عن دورتين فقط، ومنح مجلس الشعب سلطات حقيقية لمراقبة الحكومة وسحب الثقة منها ومن أعضائها وتعديل الموازنة العامة، وأعطى برنامج التجمع أهمية خاصة للفصل التام بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وإنهاء سيطرة هذا الحزب على أجهزة الدولة وتسخيرها لصالحه وصالح أعضائه.

وطالب برنامج الإخوان المسلمين بتقليص عدد الوزارات الحالي وذلك بإدماج الوزارات المتشابهة الاختصاص، وإلغاء الوزارات المقيدة بحريات المجتمع المدني، مثل الأوقاف، الشؤون الاجتماعية، وغيرها. وقد حظى وضع مجلس الشعب وطريقة تشكيله، وكذا وضع نظام مجلس الشورى باهتمام كبير في البرامج الانتخابية، وفي هذا السياق، طالب برنامج الوفد في شأن تطوير مجلس الشعب، بإلغاء نسبة الـ ٥٠% عمال وفلاحين تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في المجالس النيابية، وعدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة وقطاع الأعمال العام، وتوفير الحرية الكاملة لنواب الشعب في محاسبة الحكومة، وممارسة الرقابة الجادة على أعمال السلطة التنفيذية، والالتزام بالالتزام بمبدأ تنوع المرشح لعضوية المجلس النيابي بالجنسية المصرية فقط، ووفقاً لما يشترطه الدستور وتؤيده أحكام القضاء.

وفيما يتعلق بمجلس الشورى، طالب برنامج حزب الوفد، بتطوير نظام مجلس الشورى، بحيث يتحول إلى مجلس للشيوخ، له سلطة التشريع والرقابة على الحكومة مثلاً كان الأمر في دستور ١٩٢٣، وإقرار حقه في إدخال أي تعديل يراه في الموازنة العامة للدولة، وإلغاء نسبة الـ ٥٠% عمال وفلاحين في هذا المجلس باعتباره مجلس الحكماء وخلاصة العقول المصرية، ولا ينبغي أن يكون أعضاؤه من غير قمة المثقفين، وتقليص عدد المعيّنين به من ثلث الأعضاء إلى ما لا يجاوز ١٠% من عدد المقاعد، وعلي أن يتم تعيينهم من ذوي الكفاءات الثقافية والسياسية الرفيعة، وإنهاء ولاية هذا المجلس على الصحافة القومية أو غيرها، بانتهاء اختصاصه كجهة إدارة عن هذه الصحف لتحريرها من السيطرة الشمولية إلى الملكية الشعبية العامة.

● الحقوق والحريات العامة

هناك مشاكل كثيرة تعترض توسيع وترسيخ الحريات العامة في مصر، وتنبع هذه المشكلات بالأساس من القيود القانونية، وممارسات السلطة المتناقضة مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن ثم، فإن تلك القضية كانت موضع تركيز خاص من قبل البرامج الانتخابية، وفي هذا السياق، طالب برنامج الجبهة الوطنية للتغيير، بإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعضو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي، وإلغاء القوانين والمواد القانونية التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان، ووضع حد نهائي لممارسات التعذيب وملاحقة ومساءلة مرتكبيه، ورفع كافة القيود على النشاط الجماهيري السلمي، بما في ذلك حق التظاهر السلمي والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات السياسية والاجتماعية في الشارع وتوزيع البيانات، والفصل التام بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وإنهاء سيطرته عليها وتسخيرها لصالحه وصالح أعضائه، كما طالب البرنامج أيضاً بإطلاق حرية الصحف ومليكة وسائل الإعلام للمصريين، وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم. وطالب برنامج حزب الوفد بإطلاق حرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية، وإطلاق حرية تأسيس الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وإلغاء الازدواجية القضائية، والعودة إلى نظام القاضي الطبيعي، وإلغاء القوانين الاستثنائية بكافة صورها وأشكالها، وتطبيق القوانين المعمول بها من كافة النصوص المناهضة للحريات العامة، وحرية التجمع والتظاهر والإضراب السلمي، وحرية التعبير عن الرأي بكافة الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة، وحرية الانتقال والسفر والهجرة، وحرمة الحياة الخاصة لكل أفراد المجتمع في إطار النظام العام والآداب، وحرية التملك، وحظر الاعتداء على الملكية الخاصة إلا لصالح قومي للمجتمع ووفقاً للقانون.

أما برنامج الإخوان، فقد جاء به " إن برنامجنا يعتمد على إطلاق الحريات للناس الذين هم مناط التكليف " ولقد كررنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً " ومن هذا المنطلق حدد البرنامج الحقوق الأساسية للإنسان في " الحق في الحياة في مستوى معيشة كاف للفرد والأسرة، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم الأساسي وإتاحة فرص عمل، والحق في السكن، وعدم مظلة لكل شرائح المجتمع، وكفالة الدولة لذوى الاحتياجات الخاصة .

وطالب برنامج حزب الغد بإلغاء حالة الطوارئ والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، وهو أيضاً ما طالب به برنامج الحزب الناصري وبرنامج حزب العمل الذي ركز على إلغاء القوانين سيئة السمعة المالية و المقيدة للحريات العامة و الشخصية و المناقضة للدستور و حقوق الإنسان، وتقرير الحق في تشكيل الأحزاب السياسية دون الحاجة إلى الحصول على إذن بإنشائها اكتفاء بإخطار وزارة الداخلية عن قيامها، وجعل السجون تابعة لوزارة العدل لوضع حد لجرائم التعذيب التي تتم داخلها وإلغاء الحبس الاحتياطي المطلق .

وطالب برنامج حزب التجمع بإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي، وإلغاء القوانين والمواد القانونية المناهضة للحريات العامة وحقوق الإنسان، ووضع حد نهائي لممارسات التعذيب وملاحقة ومساءلة مرتكبيه.

أما برنامج الحزب الوطني، فإنه ركز على تمتع المواطن بالأمان، وجاء في برنامج " حق المواطن في التمتع بالأمن والأمان هو أحد حقوقه الأساسية "، وطالب برنامج الحزب بالقضاء على ظاهرة الإرهاب لتحقيق هذا الهدف، فجاء في برنامج " تشكل ظاهرة الإرهاب تهديداً مستمراً لحق المواطن في التمتع بالأمن والأمان في مجتمعه. لذلك يتبنى الحزب الوطني قانوناً جديداً يستهدف مكافحة الإرهاب، بحيث يكون هذا القانون بديلاً لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تطبيق قانون الطوارئ " . ويتبنى الحزب أيضاً عدداً من التعديلات التشريعية التي تستهدف تعزيز حقوق المواطن ومنها مراجعة القواعد المتعلقة بإجراءات الحبس الاحتياطي وقواعد الإجراءات الواردة في قانون الإجراءات لجناحية لتحقيق المزيد من ضمانات حقوق المواطن ."

● النظام الحزبي

هناك قيود كبيرة على تأسيس وتفعيل الحزب في مصر في ظل القانون الحالي للأحزاب السياسية، وكذلك في ضوء الممارسات غير الديمقراطية بحق الأحزاب المعارضة من قبل السلطة، ولذلك، فإن قضية تطوير وتفعيل الحياة الحزبية، لاقت اهتمام كل القوى المعارضة التي شاركت في العملية الانتخابية .

فقد طالب برنامج الجبهة الوطنية للتغيير بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده وبمجرد الإخطار، وأن يكون الحزب مفتوحاً لعضوية جميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور مدني، وهو ما نص عليه كذلك برنامج حزب التجمع وبرنامج حزب الغد .

وطالب برنامج حزب الوفد بوضع قانون جديد للأحزاب يتضمن القواعد التالية : تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار، وحظر تكوين الأحزاب ذات التشكيلات والتنظيمات العسكرية، أو التي تقوم على أسس دينية، أو عائلية، أو إقليمية، وحرية الأحزاب في إنشاء أي عدد من الصحف الحزبية، ووسائل الإعلام السموعة والمرئية بمجرد الإخطار للجهة المختصة مع حق هذه الجهة الاعتراض أمام القضاء للأسباب التي تستند إليها وترتبط بالمصلحة القومية العليا للبلاد، وحرية عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات دون الحصول على إذن مسبق من الأجهزة المعنية.

● مباشرة الحقوق السياسية

وفيما يخص قضية مباشرة الحقوق السياسية كواحدة من أهم قضايا ملف الإصلاح السياسي، فقد أكد برنامج حزب الوفد، على تنقية جداول الناهبين بصفة دورية، وأن يكون القيد فيها وجوبياً وتلقائياً من الجهة الإدارية المختصة لكل من بلغ ١٨ عاماً، وأن يظل باب القيد مفتوحاً طوال أيام السنة، ووجوب الإشراف الكامل للسلطة القضائية على العملية الانتخابية بدءاً من إعداد الكشوف وانتهاء بإعلان



النتائج النهائية، ولتحقيق ذلك يرى الوفد تشكيل لجنة قضائية عليا يختارها أعضاء الجمعيات العمومية لاستشارى محكمة النقض ومجلس الدولة تتولى هذا الإشراف، ويكون لها حق النظر فى الطعون الانتخابية أثناء فترة التشريع وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام المحكمة المختصة، مع ضرورة أن يكون رئيس اللجنة العامة أو الفرعية أحد القضاة من رؤساء وأعضاء المحاكم، والنص على عقوبة الأشغال الشاقة لكل من يعتدى أو يشارك فى الاعتداء على حرية ونزاهة وشفافية الانتخابات العامة، أو تزيف إرادة الناخبين، على ألا تسقط هذه الجرائم بالتقادم، ويتميز برنامج الوفد بالمطالبة بتوفير لجان قضائية لتمكين المصريين الموجودين بالخارج من أداء واجبهم فى التصويت، سواء فى الاستفتاء أو الانتخابات العامة.

أما برنامج حزب التجمع، فركز على توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزهة على أساس القائمة النسبية وبصفة خاصة تشكيل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنتخبها الهيئات القضائية وغير قابلة لل عزل تنظر بإدارة مجمل العملية الانتخابية سواء فى انتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات أو الاستفتاءات العامة، وإلغاء جداول الانتخاب الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدني لحين الانتهاء من تعميم الرقم القومى، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية بما يمكن الجماهير من المشاركة فى اتخاذ القرارات، وإصدار قانون محاكمة الوزراء أثناء وجودهم بالوزارة، تنفيذاً للمادة (١٥٩) من الدستور. وأكد برنامج الجبهة الوطنية للتغيير على ضرورة توفير ضمانات الانتخابات الحرة النزهة على أساس القائمة النسبية (قوائم حزبية ومن المستقلين أو مختلطة بين الأحزاب والمستقلين)، وتشكيل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنتخبها الهيئات القضائية "النقض واستئناف القاهرة" وغير قابلة لل عزل، تنظر بإدارة العملية الانتخابية من إعداد جداول القيد وحتى الفرز وإعلان النتائج، وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدني لحين الانتهاء من تعميم الرقم القومى. وإعادة صياغة الدوائر وفق التقسيم الإدارى الطبيعى وبشكل عاجل.

٢- قضايا الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى البرامج الانتخابية

تكتسب قراءة المحتوى الاقتصادى للبرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ بالنظر إلى عاملين مهمين. الأول هو التطورات المهمة التى شهدتها البيئة السياسية فى سياق عملية الإصلاح السياسى، خاصة تعديل المادة ٧٦ وعدد من القوانين الأخرى المنظمة للحياة السياسية فى مصر وما تبعها من تطور جدل داخلي واسع النطاق حول أولويات عملية الإصلاح، وهو ما يوفر بدوره لحظة مهمة لقياس حجم وطبيعة المكون الاقتصادى فى البرامج الانتخابية فى ظل تلك البيئة، بمعنى هل أدى تصاعد الأهمية النسبية لقضية الإصلاح السياسى إلى تراجع مبادئ فى أهمية المكون الاقتصادى فى تلك البرامج؟ وما هو انعكاس تصاعد قضية الإصلاح السياسى على المكون الاقتصادى؟ وما هى رؤية القوى السياسية لكيفية الربط بين الواقعين السياسى والاقتصادى؟ وهل ثمة تصور ما للعلاقة بين الإصلاحين السياسى والاقتصادى فى مصر؟ العامل الثانى هو ظهور عدد من القوى السياسية الجديدة وطرحها لمرشحين فى تلك الانتخابات (حزب الغد، حركة كضاية) بجانب المشاركة السياسية المكثفة للتيار الإسلامى ممثلاً فى حركة الإخوان المسلمين بالأساس التى طرحت برنامجاً انتخابياً تفصيلياً تناول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى بعض أعضاء حزب العمل. وقد طرح التيار الإسلامى بجناحيه السابقين شعار "الإسلام هو الحل" كشعار أساسى لبرامجه وحملاته الانتخابية، وهو ما يؤثر بدوره الحاجة إلى التعرف على الرؤى الاقتصادية لتلك القوى المهمة.

وواقع الأمر إن قراءة أولية لمختلف البرامج الانتخابية تشير إلى عدد من الملاحظات المهمة بشأن التساؤلات السابقة. يلاحظ أولاً أنه رغم تصاعد المهم لقضية الإصلاح السياسى، إلا أن المكون الاقتصادى فى تلك البرامج يظل هو المكون الأكبر فى البرامج الانتخابية، تراوح بين ٦٠% - ٧٠% من مساحة البرنامج فى معظم البرامج المطروحة، فى دلالة واضحة على إدراك القوى الحزبية والسياسية المشاركة فى الانتخابات لأهمية المسار الاقتصادى فى عملية الإصلاح الشامل فى مصر، رغم تصاعد مفردات الإصلاح السياسى فى اللحظة الراهنة.

ويلاحظ ثانياً أنه رغم تشابه عناصر أجندة القضايا الاقتصادية فى تلك البرامج (النمو الاقتصادى، الخصخصة، القطاع العام، الدور الاقتصادى للدولة، البطالة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. الخ) إلا أن

طريقة وترتيب طرح البرامج الانتخابية لتلك القضايا والمشكلات، والعلاقة فيما بينها، تعكس تصورات متفاوتة للعلاقة بين تلك القضايا وأنماط التداخل فيما بينها. فبينما جاءت الأفكار المطروحة لتنمية قطاعات المشروعات الصغيرة والزراعة والصناعة والسياحة كأليات مقترحة لمواجهة مشكلة البطالة في حالة برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، جاء تناول القضايا ذاتها لدى حزب الوفد كأليات مقترحة لمعالجة مشكلة النمو الاقتصادي، أما في حالة حزب الغد فقد مثلت قضيتا التنمية البشرية وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد المصري القضيتين المحوريين اللتين تم من خلالهما معالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية الواردة في البرنامج، وذلك على نحو يعكس اختلاف زاوية الرؤية الأساسية لدى القوى السياسية، فبينما كانت القضية الأم لدى الحزب الوطني الديمقراطي هي قضية التشغيل والتي انتظمت حولها باقي القضايا، كانت قضايا النمو الاقتصادي، التنمية البشرية والقدرات التنافسية للاقتصاد المصري، تحقيق "الأهداف الناصرية الكبرى" والقضاء على "حركة الردة" على مكتسبات المرحلة الناصرية، بناء "مجتمع إيماني"، "يتوخى العدل إرضاء لله.... واستعدادا للألقاته في الآخرة"، هي القضايا الأم لدى أحزاب الوفد، والغد، والعربي الديمقراطي الناصري، والعمل، على الترتيب.

غير أنه وعلى الرغم من أهمية الملاحظات السابقة، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أخيرة لا تقل أهمية، وهي أن إجراء الانتخابات وفقاً لنظام الانتخاب الفردي قد أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للبرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة في تلك الانتخابات، سواء كإطار للدعاية الانتخابية أو كأساس للمفاضلة بين المرشحين، وذلك مقابل تصاعد الأهمية النسبية للخطاب الفردي المباشر للمرشح والذي يستند بالأساس إلى إمكاناته ومهاراته الفردية، وقدرته على توظيف تلك الإمكانيات والمهارات. وقد ضاعف من هذا التهميش ما كرسته تلك الانتخابات من ظواهر مهمة، خاصة تطوير آليات جديدة في مجالات الدعاية والعمل السياسي الانتخابي، وإدارة المنافسات والصراعات السياسية على مستوى الدائرة الانتخابية. كان أبرز تلك الأدوات هو الاستخدام المفرط لأدوات العنف والباطشة والمال، وهو ما أدى بدوره إلى المزيد من التهميش وربما الغياب الكامل لاعتماد المرشحين على البرامج الانتخابية للقوى السياسية التي يمثلونها، أو كأساس لمفاضلة الناخب بين هؤلاء المرشحين. أضف إلى ذلك ارتفاع عدد المرشحين، وهو ما أدى إلى تطوير هؤلاء لبرامج فردية على مستوى الدائرة الواحدة تركز بالأساس على المصالح المباشرة للدائرة. ورغم أن الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٠ قد شهدت جميع تلك الظواهر، إلا أن انتشارها المكثف في انتخابات ٢٠٠٥ شكل نقولاً حقيقياً بالمقارنة بانتخابات سنة ٢٠٠٠.

وتركز في هذا الجزء على تحليل رؤية القوى السياسية بشأن عدد من القضايا الاقتصادية المهمة، تشمل النظام الاقتصادي الأمثل لمصر من وجهة نظر تلك القوى، ورؤيتها لمعالجة قضايا الخصخصة والشباب والبطالة، وأخيراً قضية إعادة توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع.

١- البحث عن النظام الاقتصادي الأمثل لمصر

يمكن أن نعزو التمايز المشار إليه سابقاً بين القوى السياسية إلى اختلاف رؤيتها لطبيعة النظام الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية الأمثل التي يجب تطبيقها في مصر. وتكشف قراءة البرامج الانتخابية من تلك الزاوية عن ملاحظة مهمة وهي وجود درجة كبيرة من التنوع في تلك الرؤى بين اليمين واليسار. فبينما مثل حزب الغد أقصى اليمين، مثل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي أقصى اليسار، وتراوح موقع القوى الأخرى بين هاتين النقطتين، بما في ذلك القوى الدينية. ويعدنا عن قوى اليسار التقليدية، مثل الليبرالية الاقتصادية النظام الأمثل لدى القوى السياسية الأساسية ممثلة في الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الوفد، وحزب الغد، وجماعة الإخوان المسلمين. ويتعلق الخلاف الأساسي بين تلك القوى بشروط ومدى الليبرالية الاقتصادية التي يجب الأخذ بها. ويلاحظ ثانياً أن حزبي الوفد والغد كانا أكثر وضوحاً في التأكيد على أهمية الأخذ بالليبرالية الاقتصادية من خلال النص الصريح والمباشر على تلك المسألة في البرنامج الانتخابي، بينما لم ترد أية إشارة إلى تلك المسألة في البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الديمقراطي، رغم ما عكسه البرنامج من تأكيد ضمني على أولوية الليبرالية الاقتصادية. كما يلاحظ ثالثاً اتفاق معظم القوى السياسية على حتمية التزام بين الليبرالية الاقتصادية والسياسية كشرط رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، أو بالأحرى لفعالية الليبرالية الاقتصادية، دون موقف واضح في برنامج الحزب الوطني من تلك الإشكالية.

تقوم الليبرالية الاقتصادية لدى حزب الوفد على إطلاق حريات الاستثمار للقطاع الخاص وقصر دور القطاع العام على الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالصلحة العليا للمجتمع والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وإقرار مبدأ المنافسة الكاملة بين المشروعات الإنتاجية وتحريم الاحتكار، إطلاق قوى العرض والطلب دون تدخل من جانب الدولة إلا في حالات محددة مثل محاربة الإغراق أو مساندة الصناعات الوطنية الناشئة أو مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الطارئة، وإطلاق حريات الاستيراد والتصدير وتحريرها من أية قيود باستثناء ما يتعارض مع المصالح الوطنية، وإطلاق سعر الصرف. وفي الوقت ذاته اقترن تأكيد الوفد على الليبرالية الاقتصادية بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على الدور الإنتاجي للدولة في الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط "بالصلحة العليا"، وأهمية الحفاظ على الدور الاجتماعي للدولة خاصة الالتزام بمبدأ عدالة التوزيع وتقليل الفوارق بين الدخول والثروات وتصحيح الخلل الذي يمكن أن يطرأ على متوسطات الأسعار ومستويات العيشة. ومن ثم لا يستبعد الوفد إمكانية تدخل الدولة لتحقيق عدالة التوزيع من خلال أدوات النظام الضريبي، وتصحيح الأسعار، والإنفاق الحكومي.. الخ، جنباً إلى جنب مع استمرار دورها الإنتاجي في بعض المجالات.

ويُسحب التحليل ذاته على برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، باستثناء بعض التمايزات. فقد استندت معالجة البرنامج لقضية البطالة والتشغيل، باعتبارها القضية الأم لدى البرنامج، على إطلاق المبادرات الفردية والخاصة بالأساس من خلال توفير البيئة والشروط اللازمة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة خاصة من خلال توفير التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لعمل تلك المشروعات. وغاب من البرنامج أي حديث عن الدور الإنتاجي للدولة في الأنشطة الاقتصادية، كما لوحظ في الوقت نفسه تأكيد البرنامج على التوسع في الاعتماد على دور القطاع الخاص في مجال الخدمات العامة، خاصة في مجالات التعليم والإسكان والصحة والمواصلات والتأمين، من خلال عدد من الآليات، مثل: التوسع في بناء الجامعات الخاصة واستحداث نظام "قروض الطلبة" لتمويل التعليم بالجامعات الخاصة، توسيع دور القطاع الخاص في مجال الإسكان لإنشاء نصف مليون وحدة سكنية خلال السنوات الست القادمة يقتصر دور الدولة فيها على توفير الأراضي والمرافق مجاناً، التوسع في الشركات الخاصة للنقل الجماعي وشركة بكل محافظة، إنشاء الخط الثالث لتترو الأنفاق بتكلفة ١٧ مليار جنيه بالاعتماد الاسكندرية ومشرقة بكل محافظة، إنشاء الخط الثالث لتترو الأنفاق بتكلفة ١٧ مليار جنيه بالاعتماد الكامل على الاستثمارات الأجنبية الخاصة، رصف ١٠٠٠ كم طرق سريعة بتكلفة إجمالية قدرها ٥ مليارات جنيه يتمويل كامل من القطاع الخاص، التوسع في إنشاء الصناديق التأمينية الخاصة (١٠٠٠ صندوق) وتشجيع القطاع الخاص والقطاع المصرفي على توفير أنظمة خاصة للتأمين والمعاش، بالإضافة إلى توسيع دور القطاع المدني والأهلي في مجالات التعليم والنظافة. وتُعكس السياسات المقترحة السابقة تخطيط الحزب لأخذ حقوز جديدة إلى اليمين والليبرالية الاقتصادية ومزيداً من الابتعاد عن نقطة الوسط الاقتصادي.

ولا ينفي ذلك استمرار تمسك برنامج الحزب بالحفاظ على دور ما للدولة في مجال الخدمات السابقة، خاصة الالتزام بزيادة الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة (٥,١ مليون موظف وفق تقدير البرنامج)، وزيادة حجم الأسر المستفيدة من نظام الضمان الاجتماعي، الذي تموله الخزنة العامة للدولة، من ٦٥٠ ألف أسرة إلى ١,٢ مليون أسرة، كما تضمن البرنامج الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل عدد من المشروعات والخدمات مثل تخصيص ٢٥٠ ألف جنيه سنوياً لكل قرية ستويا لإعادة تخطيط ٤٠٠٠ قرية خلال السنوات الست القادمة، وتخصيص ٦ مليارات جنيه لرصف ٦٠٠٠ كم طرق فردية سريعة بالوجه البحري والصعيد وبين المحافظات والمراكز، وتوفير ٢٥ مليار جنيه أخرى كاستثمارات في مجال الصرف الصحي، وبناء ٥٠٠ مدرسة سنوياً عن طريق هيئة الأبنية التعليمية.

أما حزب الوفد فقد ذهب إلى مدى أبعد من حزبي الوفد الوطني الديمقراطي في مفهومه لليبرالية الاقتصادية للوصول إلى ما يمكن أن نطلق عليه الليبرالية الاقتصادية "الكاملة" والانسحاب الكامل للدولة من العملية الإنتاجية بما في ذلك السلع "الاستراتيجية" والخدمات العامة (النقل والمواصلات والتعليم والصحة.. الخ)، والاعتماد في إنتاج هذا النوع من الخدمات على القطاعين الخاص والأهلي مع التزام الدولة بتمويل إنتاجها بأسعار معقولة، واقتصار دور الدولة على توفير البيئة السياسية والتشريعية والإدارية والاقتصادية اللازمة لضمان عمل قوى السوق.

ويستند الوفد هنا إلى الأفكار الخاصة بالعلاقة بين "السوق الكاملة" من ناحية، والنمو الاقتصادي والتشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج والكفاءة الاقتصادية من ناحية أخرى، والتي ترى أن تحقق السوق

الكاملة شرط ضروري وكافي لانطلاق النمو الاقتصادي والوصول إلى التخصيص والاستغلال الأمثل للموارد والكفاءة الاقتصادية، ومن ثم يصبح الوصول إلى السوق الكاملة في مصروف رؤية حزب الغد هو الشرط الضروري والكافي لمعالجة كافة المشكلات الاقتصادية، بشرط ارتباط الليبرالية الاقتصادية بالديمقراطية. وفي هذا السياق، تصبح الخطوة الضرورية لدى الحزب للانتقال إلى السوق الكاملة هي القضاء على كافة أشكال الأزدواجية القائمة داخل النظام الاقتصادي المصري بين قواعد ومبادئ الليبرالية الاقتصادية والسوق الحر من ناحية، وقواعد ومبادئ الاقتصاد الموجه من ناحية أخرى. سواء على مستوى المؤسسات أو السياسات الاقتصادية، والتي يرجعها برنامج الحزب إلى تمسك جزء من النخبة الاقتصادية ومعظم البيروقراطية الاقتصادية بقيم الاقتصاد الموجه مثل "أهمية توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني" و"أن المستهلك جاهل لا يعرف مصلحته" و"أن التاجر مستقل بطبيعته"، مما أدى إلى استمرار أفكار مثل "ضبط السوق" و"السيطرة على الأسعار" و"تسعير السلع"، "مطاردة المخالفين" الخ والتي تؤدي إلى تضيق علمية التحول إلى اقتصاد السوق وتشويه السياسات الاقتصادية الليبرالية القائمة أو المخططة.

وعلى الرغم من وجهة التحليل الاقتصادي الذي يستند إليه برنامج حزب الغد والأدبيات الاقتصادية التي يستند إليها هذا التحليل، إلا أن فعالية افتراضات نظام السوق الكاملة وقوى العرض والطلب تقتضي توافر شروط عديدة يصعب توفيرها في حالة الاقتصاد المصري والبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة التي قد تقف حائلاً دون فعالية هذه الافتراضات، بالإضافة إلى خبرات التجارب الدولية التنموية المهمة في الدول النامية والتي قامت الدور المهم للدولة.

أما جماعة الإخوان المسلمون فقد حاولت طرح برنامج انتخابي عملي يتسم بالتنازل التفصيلي مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية موضوع النقاش داخل المجتمع المصري، إلا أنها جاءت محاولة عامة، بطريقة صياغة الشق الاقتصادي للبرنامج لم تربط بين الشعار الأساسي الذي طرحه الإخوان في حملتهم الانتخابية "الإسلام هو الحل" ومجموعة الأهداف والسياسات والاستراتيجيات المطروحة بشأن القضايا الاقتصادية التي تناولها البرنامج، بحيث بدأ الشق الاقتصادي في البرنامج تعبيراً عن طموحات اقتصادية تشترك فيها الجماعة مع باقي القوى السياسية الأخرى، سواء قوى اليمين أو الوسط أو اليسار. ويتسبب الحكم ذاته على مجموعة السياسات والاستراتيجيات المطروحة، والتي لا تعكس تمييزاً لثقة سياسية ذات توجه إسلامي عن غيرها من القوى السياسية ذات التوجه العلماني. وهو ما يؤكد في التحليل الأخير أن الاختلاف الأساسي بين القوى الإسلامية وغيرها من القوى السياسية يتعلق في التحليل الأخير بمجموعة القيم الثقافية، بالإضافة، وبينما تتراجع الأهمية النسبية للمجالات الاقتصادية بشكل عام كساحة التمايز بين تلك القوى وغيرها من القوى السياسية، باستثناءات محدودة تتعلق ربما بالفوائد البنكية أو الحفاظ على دور اجتماعي وإنتاجي مهم للدولة بالمقارنة بقوى أقصى اليمين، حيث يستند دور الدولة في حالة القوى الإسلامية إلى بعض المبادئ الإسلامية مثل التكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى بعض البررات الاقتصادية الأخرى.

وفي إطار تلك الملاحظة، ثم يطرح برنامج جماعة الإخوان المسلمين تصوراً محدداً للنظام الاقتصادي الذي يجب تطبيقه في مصر، وبمعنى أكثر تحديداً لم يتحدث البرنامج عن "نظام اقتصادي إسلامي"، إذ لم يتضمن البرنامج في أي من أقسامه إشارة إلى هذا المفهوم، بل أن البرنامج لم يبالغ في استخدام مفهوم "الدولة الإسلامية" (التي وردت مرة واحدة فقط)، بالإضافة إلى الإشارة الضمنية إلى المفهوم من خلال الربط بين مفهومي "الدولة" و"الإسلام" بشكل غير مباشر من خلال التأكيد على أن "الإسلام لا بد له من دولة تقيمه وتعرسه وتلتزم منهاجها كما أن الحل الليبرالي لا بد له من دولة تقيمه وتعرسه وتلتزم منهاجها".

غير أنه رغم عدم حديث البرنامج عن مفهوم الإخوان للنظام الاقتصادي الذي يجب تطبيقه في مصر، يمكن تلمس بعض العناصر أو الخطوط العامة لهذا النظام من خلال قراءة عامة لأجزاء البرنامج. يأتي في مقدمة تلك العناصر:

- الحفاظ على الدور الاجتماعي والإنتاجي معاً للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومضاد ذلك تأكيد البرنامج على أهمية الدولة كإطار، وربما كأداة، للحفاظ على الدين ومقاصد الشريعة، بما يفسح المجال للحديث عن الدور العقدي الداخلي للدولة إذا جاز التعبير، خاصة في مجال "بناء الإنسان القويم الملتزم بعقيدته التي اختارها دون إكراه وسلوكيات وأخلاقيات هذه العقيدة"، دون أن ينفي ذلك إقرار البرنامج بحرية تلك وسائل الإعلام للأشخاص والهيئات وإلغاء وزارة

الإعلام وإنشاء هيئة قومية تراقب أداء تلك المؤسسات ووفقا لميثاق شرف يحكم عملها، وإعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومختلف المؤسسات الثقافية. وفي الوقت نفسه يؤكد برنامج الجماعة على مجموعة الحقوق الاقتصادية الأساسية للمواطن، خاصة "الحق في الحياة في مستوى معيشي كاف للفرد وللأسرة"، و"الحق في الرعاية الصحية"، و"الحق في التعليم الأساسي"، وإتاحة فرص عمل والتوظيف المنتج، و"الحق في السكن"، و"الحق في التأمين من خلال مظلة الحقوق التأمينية وامتدادها لكل شرائح المجتمع". وقد أشار البرنامج إلى أربعة فاعلين أو مسئولين رئيسيين في كفاءة تلك الحقوق هم: الدولة، والقادرين في إطار مسئوليتهم الاجتماعية، والأوقاف الرسمية، والمجتمع المدني، كل حسب دوره، مع تأكيد البرنامج على حق المواطن في الحصول على تلك الخدمات وفقا لحاجته إليها وليس وفقا لقدراته المادية، وهو ما يعني التوسع في سياسات الدعم الاقتصادي والمادي وتوسيع نطاق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، بالإضافة إلى تفعيل دور الزكاة كأداة مالية مهمة وأحد مصادر دخل الخزانة العامة والدخل الحكومي، حيث تلعب الدولة والمؤسسات الرسمية دورا مهما في جمعها والإشراف على إنفاقها وإعادة تخصيصها.

ولكن يلاحظ في الوقت نفسه رغم تأكيد البرنامج على صعوبة قيام الدولة بمزدها بأعباء "تنمية المجتمع وتحقيق العيش الكريم والحياة الطيبة للناس"، إلا أن البرنامج لم يستخدم مفهوم "القطاع الخاص" كفاعل اقتصادي مهم (لم يرد إلا مرة واحدة في سياق حديث البرنامج عن ضرورة رفع كفاءة الأجهزة الحالية في صرف وتحصيل التأمينات الاجتماعية و"دعما تشريعا للحصول على مستحقاتها المتأخرة لدى جهات القطاع العام والخدمات"، وليس في سياق حديث مباشر حول دور القطاع الخاص، واستخدم البرنامج بدلا من ذلك "المجتمع المدني بكافة أفراده ومؤسساته، باعتباره شريكا استراتيجيا لمؤسسات الدولة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة". وقد أدى غياب مفهوم القطاع الخاص من البرنامج إلى عدم اهتمام البرنامج بالسياسات الاقتصادية اللازمة لتفعيل الدور التنموي لهذا القطاع، باستثناء إشارة محدودة إلى أهمية تخصيص مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات وتبسيط وتطوير النظم الجمركية ووضع قانون عادل للضرائب. وفي المقابل ركز البرنامج على عدد من السياسات المقترحة لتفعيل دور المجتمع المدني، مثل تعديل القانون الحالي للجمعيات الأهلية بما يسمح بإنشاء الجمعيات بالإخطار، والقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٢ وتعديله بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ والعودة إلى قانون كل نقابة على حدة، والقضاء القانون الحالي للنقابات العمالية ووضع قانون جديد يسمح لتلك النقابات بإدارة شئونها بعيدا عن الحزب الحاكم أو أي قوى أو تيار سياسي، ووضع ضوابط فعالة للتمويل الخارجي للجمعيات الأهلية، وأخيرا دعم الدور الاستشاري للنقابات المهنية تجاه الدولة وإيجاد أطر مشتركة لتفعيل هذا التعاون. ولاشك أن هناك فرق كبير بين مفهومي القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن ثم يظل هناك فرق كبير أيضا بين السياسات الاقتصادية اللازمة لتفعيل الدور التنموي لكل منهما. وبالتالي يظل التساؤل المهم: هل يعكس إهمال برنامج الجماعة لمفهوم "القطاع الخاص" تبنيها لمفهوم مختلف لهذا القطاع يقترب منه إلى قطاع المجتمع المدني، وانطلاق الجماعة من مفهوم للنظام الاقتصادي يقوم على التلاحم العضوي بين الدولة والمجتمع؟ أم أنه يعكس عدم إيمان الجماعة بالقطاع الخاص بمفهومه المعروف انطلاقا من تقديرات سلبية لها لهذا القطاع، ومن ثم فلا دور له في النظام الاقتصادي مقابل التوسع في الاعتماد على دور المجتمع المدني؟

- الإيمان بفكرة التمايز الطبقي داخل المجتمع، بل "والحرص على حماية الطبقات الغنية والفقيرة معا"، مع الإقرار في الوقت نفسه بالتزامات الطبقات الغنية تجاه الطبقات الفقيرة، الأمر الذي يشير في الوقت نفسه إلى أهمية الزكاة والضرائب كأدوات مالية مهمة ليس بهدف تحقيق المساواة الطبقيّة داخل المجتمع ولكن بهدف ضمان المستوى المعيشي الكريم للطبقات الفقيرة غير القادرة. فضلا عن الالتزام بالمبادئ الإسلامية في الأنشطة الاقتصادية خاصة البعد عن الفوائد الربوية.

أما فيما يتعلق ببرنامج حزب العمل، ذو التوجهات الإسلامية أيضا، فيلاحظ تميزه عن برنامج جماعة الإخوان المسلمين في نقطتين أساسيتين. الأولى هي انطلاق برنامج الحزب صراحة من شعار "الإسلام هو الحل" (الشعار هو أول جملة في المتن الأساسي للبرنامج)، وهو ما لم يذهب إليه برنامج الإخوان المسلمين، حيث اقتصر استخدامهم لهذا الشعار على الحملات الانتخابية بينما خلا برنامجهم من الاستخدام المباشر للشعار، دون أن يعني ذلك خلافا جوهريا بين التيارين فيما يتعلق بأولوية المرجعية الإسلامية. وربما يرجع غياب الشعار عن برنامج الإخوان إلى الاعتبارات السياسية، ومحاولة عدم تحميل البرنامج الإدراكات السلبية التي يثيرها الشعار لدى كثير من القوى والقطاعات السياسية والمجتمعية. النقطة

الثانية، أن برنامج الحزب كان أكثر وضوحا فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للدولة في العملية الإنتاجية، وتدخلها النشط في توجيه عملية التنمية حتى في ظل وجود دور للقطاع الخاص. ويستند الحزب في هذا الإطار إلى تقييمه السلبى لسياسات الاقتصادية المطبقة وتقييمه السلبى لخبرة الاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، خاصة تركيزه على الصناعات الاستهلاكية، والتي تكفلت بضرب الصناعات الاستهلاكية الوطنية" وفقا لرؤية البرنامج. وفي هذا الإطار، يؤكد البرنامج على ضرورة الحفاظ على القطاع العام، والالتزام بالدعم الحكومي للسلع والخدمات، والتوسع في استخدام الأدوات النقدية لتقليل الضائق بين الدخول الكبيرة، خاصة التوسع في فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة والأنشطة الرأسمالية الترفيهية، بالإضافة إلى توظيف آلية الأسعار من خلال إنشاء جهاز لرقابة وضبط الأسعار. وبهذا المعنى تقوم رؤية الحزب على تهميش الاعتماد على آليات السوق كإطار لإدارة عملية الإنتاج والأنشطة الاقتصادية.

وبهذا، يتفق الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين فيما يتعلق بمحورية الدور الاقتصادي للدولة - وإن كان أقل وضوحا في حالة الإخوان المسلمين -، والتأكيد على الأفكار الخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتى والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية، خاصة دول الجوار الإقليمي حيث يحظى التكامل مع السودان - بالإضافة إلى ليبيا في حالة الإخوان المسلمين - أهمية خاصة لدى التيارين. وربما يفسر تأكيد التيار الإسلامي بشكل عام على محورية دور الدولة، والاكتفاء الذاتى، والتكامل العربى علاقة الشك والصراع مع الغرب، وإدراكهما السلبية للعالم الغربى، وإسقاطها من ثم على الاستثمارات والمساعدات والقروض الخارجية غريبة المصدر. وربما يؤكد ذلك دعوة حزب العمل بالإضافة إلى النقاط السابقة الانفتاح على "العالم الآسيوى الناهض" جنبا إلى جنب مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية.

وعلى الجانب الآخر، كانت القضية المركزية لدى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى هي تصحيح حركة الردة على فلسفة النظام الناصرى، خاصة الدور المركزى للدولة في عملية التنمية المستقلة الشاملة وسيطرة الشعب على ثرواته الاقتصادية، والتي أدى التراجع عنها إلى التفریط في المصالح الوطنية والقومية العليا ممثلة في خضوع القرار السياسى الداخلى والخارجى للولايات المتحدة، وإهدار الثروات والأصول الوطنية ممثلة في القطاع العام عبر سياسة الخصخصة والتي قادت بدورها إلى سيطرة الاحتكارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد الوطنى، والتفریط في الأمن القومى المصرى والعربى عبر التطبيع الاقتصادى مع إسرائيل، وأخيرا تجريد العمال والفلاحين من المكاسب التي حققتها لهم ثورة يوليو. وقد ضاعف من الآثار السلبية لتلك الردة - من وجهة نظر الحزب - التخلي عن استراتيجية التنمية الشاملة والمستقلة ما أدى إلى زيادة الاعتماد على القوى الخارجية، وتفاقم مشكلات البطالة، والديون، والعجز في الميزان التجارى والموازنة العامة للدولة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادى، وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، بالإضافة إلى انتشار الفساد وتحواله إلى "فساد هيكلي مبرمج".

وانطلاقا من هذا التشخيص يصبح الهدف الأساسى للحزب هو العودة إلى فلسفة النظام الناصرى القائمة على التنمية الشاملة المستقلة والعدالة الاجتماعية والربط بين الحرية السياسية والاجتماعية، وهو ما أطلق عليه الحزب "خاوية الناصرية". وفي هذا الإطار، يؤكد برنامج الحزب على حتمية العودة إلى مركزية دور الدولة في مجالات الإنتاج والاستثمار والتعليم والثقافة والتنشئة الوطنية والصحة والبحث العلمى والتنمية التكنولوجية، واستعادة الشعب سيطرته على الثروة والسلطة. ويستند الحزب في دعوته هنا إلى عدد من المبررات، أهمها خبرة التجارب التنموية العالية بما في ذلك التجارب الأوروبية التي قامت على دور محوري للدولة، والمتغيرات الدولية الجديدة بما في ذلك ظاهرة العولمة التي يتم توجيهها وإدارتها من جانب الدول الغربية والتي تنطوي على مخاطر اقتصادية وثقافية للدول النامية، بالإضافة العلاقة الوطيدة بين الأمن والتنمية في الدول النامية وهو ما يكسب الوظيفة التنموية للدولة بعدا أمنيا، خاصة في حالة الدول النامية.

والواقع أن الحزب في رؤيته تلك - ورغم أنها تمثل خاوية التيار الناصرى بشكل عام ومبرر وجوده الحزبى على الساحة السياسية - إلا أن تلك الرؤية تنطوي على تناقضات مهمة، أولها تناقض هذا الخطاب مع المناخ والفكر الاقتصادى العالمى بشكل عام، والذي يقوم على محورية دور القطاع الخاص والمبادرات الفردية الخاصة كمحدد مهم في النمو الاقتصادى دون أن ينفي ذلك أهمية الحفاظ على دور ما للدولة يتحدد موقعه في المسافة الفاصلة بين الإيمان بمكرة "السوق الكاملة" complete market من ناحية باعتبارها الشرط الضرورى والكافى لضمان الكفاءة الاقتصادية والقضاء على مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخول... الخ، وفكرة الطريق الثالث من ناحية أخرى، والتي تقوم على استعادة الدولة

لبعض الأدوار التي تخفف من الآثار السلبية لعمل قوى السوق أو صعوبة تحقيق فكرة السوق الكاملة. التناقض الثاني يتمثل في عدم تفسير البرنامج لأسباب فشل القطاع العام والفلسفة "الناصرية" في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية الحقيقية خلال ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن، بل إن تقييمنا موضوعيا لأثار تلك الحقبة على ديناميات ومحددات النمو الاقتصادي في مصر خلال المرحلة الراهنة لا يمكن أن ينفي امتداد تأثير الفلسفة الناصرية على تلك الديناميات والحدود في المرحلة الراهنة. فالقضاء على المبادرات الضردية والخاصة في مصر خلال تلك المرحلة قد ساهم - بجانب عوامل أخرى بالطبع - في إضعاف القطاع الخاص في مصر وخلق مرحلة من الانقطاع في التطور الطبيعي للقطاع الخاص. كما لا يفسر البرنامج لماذا قُتِلَ جميع الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الديمقراطية ذات النظم الاقتصادية الليبرالية، وانتماء الدول ذات النظم الاقتصادية الاشتراكية والتخطيط المركزي القائمة (حالة كوريا الشمالية على سبيل المثال) إلى الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً في العالم فضلاً عن انتشار الفساد وسيطرة نظام سياسي تسلطي، باستثناء الصين التي تدير عملية مخططة ومنهجية للانفتاح السياسي والتحول إلى اقتصاد السوق، بل إن الحفاظ على استمرار النمو الاقتصادي الصيني يرتبط إلى حد كبير بالحفاظ على تلك التوجهات الجديدة.

وبشكل عام لم يقدم البرنامج تصوراً محدداً لكيفية تطوير الفلسفة الناصرية وإعادة تطبيقها بشكل يضمن فعاليتها وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. وفي الوقت الذي تسعى فيه العديد من القوى السياسية الليبرالية إلى صياغة دستور جديدة يعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري خلال العقود الثلاث الأخيرة، لم يجد الحزب الناصري نفسه مضطراً للتأكيد على هذا التوجيه في الشق السياسي من برنامجه، إذ يعني ذلك في التحليل الأخير تهديد الأسس الدستورية للكثير من الأفكار والفلسفة الناصرية في الدستور القائم والتي يعيد البرنامج التأكيد عليها. بل على العكس فقد أعاد البرنامج التأكيد على المواد الدستورية ذات الصلة بالفلسفة الناصرية مثل المادة ٢٤ التي تنص على سيطرة الشعب على الثروة والسلطة، المادة ١٨ التي تنص على أن التعليم حق تكفله الدولة، المادة ٢٠ التي تنص على مجانية التعليم، المادة ١٦ التي تنص على أن تكفل الدولة الخدمات الثقافية والخدمات الصحية، والمادة ٨٧ التي تنص على نسبة ٦٥٪ للمعامل والفلاحين في المجالس المنتخبة. وهي المواد التي يتوقع أن يطال جوهرها تعديل في أي تغيير شامل للدستور.

إلا أنه لا يمكن فهم تمسك الحزب بتلك الأفكار واستدعائها بتلك القوة بمعزل عن عامل مهم - بالإضافة إلى كونها جزء من أساس الوجود السياسي للحزب - وهو تفاقم المشكلات الاقتصادية الراهنة في المجتمع المصري، خاصة البطالة، واتساع الفجوة بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد صور التلاحم والاندماج بين رأس المال والسلطة، والنفوذ السياسي لرجال الأعمال والمال، واقتران تلك المشكلات باستمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما أدى بدوره إلى تعميق ضعف الاقتصاد في جدوى نظام وآليات السوق كإطار للنمو الاقتصادي والتنمية.

وأخيراً، فيما يتعلق ببرنامج حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، فقد أخذ البرنامج خطوة أكثر تقدماً فيما يتعلق بمفهومة للنظام الاقتصادي ودور الدولة، جعله يأخذ موقع أقصى يسار القوى السياسية المشاركة في الانتخابات. فقد أكد البرنامج على إيمان الحزب بالاشتراكية كهدف رئيسي. وفي هذا الإطار دعا البرنامج إلى قيام الدولة بدور فاعل ومباشر في مجالات الإنتاج والاستثمار ورفض فكرة الاكتفاء بالدور التنظيمي للدولة من خلال تهيئة المناخ اللازم لعمل القطاع الخاص، والحفاظ على ما تبقى من القطاع العام وإصلاح أوضاعه، بالإضافة إلى محورية دور الدولة في تنظيم جانبي الطلب والعرض بهدف التحكم في الاستهلاك غير الضروري وتوجيه العملية الإنتاجية، والتراجع عن سياسة الاعتماد المفرط على آليات السوق مقابل الاعتماد على آلية التخطيط القومي الشامل دون استبعاد آليات السوق في حل بعض المشكلات. كما يتبنى البرنامج موقفاً واضحاً من سياسة الإدماج في السوق العالمية وتقرير التجارة الخارجية، والتي جعلها البرنامج مشكلات الركود، مقابل إعادة الاعتبار مرة أخرى للسياسات الحمائية التجارية خاصة الجمركية بهدف الحد من الاستيراد غير الضروري وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المتكافئة، فضلاً عن الدور المحوري للدولة في إعادة توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع من خلال مختلف السياسات المالية والتقديرة خاصة الضرائب والدعم والأجور.

وتنسحب الانتقادات السابقة على برنامج الحزب العربي الديمقراطي الناصري على مختلف الأفكار التي طرحها حزبي العمل والتجمع، فيما يتعلق بتوسيع الدور الإنتاجي للدولة والاعتماد على القطاع العام وتهميش آليات السوق، والتحكم في جانبي العرض والطلب من خلال توظيف الأدوات النقدية والمالية

والإنفاق الحكومي في توجيه عملية التصنيع والتنمية. وهكذا، يمكن تصنيف القوى السياسية السابقة فيما يتعلق برؤيتها للنظام والفلسفة الاقتصادية التي يمكن تطبيقها في مصر إلى ثلاث اتجاهات أساسية، الأول هو تيار اليمين ويمثله حزب القد والذي يدعو إلى الخروج الكامل للدولة من العملية الإنتاجية مقابل الاعتماد على قوى السوق كآلية رئيسية لتوجيه عملية النمو الاقتصادي والتنمية. التيار الثاني هو تيار الوسط، ويضم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الوفد بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تمثل يسار الوسط. وأخيراً تيار اليسار، ويضم الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب التجمع، على نحو يعكس تنوع مواقف القوى السياسية بشأن الفلسفة الاقتصادية التي يجب تطبيقها في مصر، ولكنه يعكس في الوقت نفسه غياب الاتفاق حول قضايا أساسية حسها الفكر الاقتصادي العالمي.

ب- الخصخصة، رؤى مختلفة

لم تفرّد معظم البرامج أقساماً خاصة لمناقشة قضية الخصخصة، بل إن بعض تلك البرامج لم تورد مفردة "الخصخصة" على الإطلاق، مثل حالتى برنامج الحزب الوطني الديمقراطي وبرنامج جماعة الإخوان المسلمين، واللذين لم يفرّدا تلك القضية قسماً خاصاً كما لم ترد كلمة الخصخصة ولو مرة واحدة في أي منهما. وفي الوقت الذي قد يعكس فيه هذا الوضع غموض الموقف بشأن قضية الخصخصة، مثل حالة جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال، فإنه يشير إلى تراجع الأهمية النسبية لتلك القضية بالمقارنة بقضايا أخرى، مثل قضية التشغيل في حالة الحزب الوطني الديمقراطي والتي كان من الأفضل من وجهة نظر الحزب التركيز عليها كقضية محورية، وذلك بالنظر إلى خصوصية مشكلة البطالة التي تمثل نقطة التماس المهمة بين أعضاء الهيئة الناجية بدءاً من الطبقات الفقيرة والدنيا والتهاء بالطبقة الوسطى بجميع مستوياتها، ومن ثم لم يكن من المنطقي إفراد قسم خاص لقضية الخصخصة في برنامج الحزب الوطني في الوقت الذي تسود فيه الإدراكات السلبية لعملية الخصخصة لدى القطاع الأوسع من المواطنين، بل واعتبار سياسة الخصخصة وانسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية أحد أهم الأسباب المسؤولة عن انتشار البطالة، دون أن يعني ذلك عدم إيمان الحزب بسياسة الخصخصة، إذ تمثل الخصخصة إحدى السياسات الثابتة لحكومات الحزب الوطني منذ أوائل التسعينيات، بل ويتوقع أن تشهد تلك السياسة دفعة قوية بعد الانتخابات وانتقالها إلى قطاعات مهمة وعلى رأسها القطاع المصرفي. ولا يختلف موقف حزبي الوفد والقد كثيراً عن الحزب الوطني، باستثناء عدد من الملاحظات. الأولى هي استعداد حزب القد للمضي إلى خطوات أبعد في مجال الخصخصة وانسحاب الكامل للدولة من الأنشطة الإنتاجية والخدمات، واستحداث وسائل وأطر تمويلية جديدة لتفعيل دور القطاع الخاص في تلك المجالات. الملاحظة الثانية هي تمييز برنامج الوفد بين نوعين من المشروعات، النوع الأول هو المشروعات الكبرى ذات الطابع القومي والأهمية الاستراتيجية والتي يجب أن تظل في إطار الملكية العامة، أما النوع الثاني فهو المشروعات العامة الأخرى والتي يجب خصخصتها في إطار خطة رشيدة وواضحة. الملاحظة الثالثة هي تأكيد برنامجي الوفد والقد على أهمية إعادة النظر في الأسلوب المتبع في تنفيذ برنامج الخصخصة وطريقة استخدام عوائده، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود التزام محدد على القطاع الخاص بإقامة توسعات استثمارية في المشروعات التي يتم خصخصتها، الأمر الذي يؤدي - وفقاً لتحليل برنامج حزب القد - إلى إبطاء الدورة الاقتصادية نتيجة سحب السيولة المالية المتاحة لدى القطاع الخاص وإعادة توجيهها إلى شراء تلك المشروعات، وعدم ارتباط الخصخصة بحدوث نقلة حقيقية في هيكل الاقتصاد المصري. كما يؤكد برنامج القد على ضرورة الربط بين عملية الخصخصة وتطور قدرة البورصة المصرية على استيعاب أسهم المشروعات والشركات المطروحة للخصخصة، فضلاً عن ضرورة الالتزام بقواعد الشفافية في استخدام عوائد الخصخصة.

وفي المقابل تبنت برامج الحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب التجمع الوطني الوحدوي وحزب العمل مواقفاً أيديولوجية رافضة للاستمرار في عملية الخصخصة، وتحميل انسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية مسؤولية تعثر عملية التنمية الاقتصادية. فقد ذهب برنامج الحزب الناصري - وكما سبق القول عند مناقشة مفهوم القوى السياسية للنظام الاقتصادي الأملل لمصر - إلى أن "الهدار الثروات والأصول الوطنية المتمثلة في القطاع العام والاستمرار في بيع ما تبقى منه بأبسط الأثمان" - وفقاً لتعبير برنامج الحزب - يمثل أحد أشكال "التفريط في المصالح الوطنية والقومية العليا" وأحد

مداخل سيطرة الاحتكارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات "التي يتخفى تحت ستارها رأس المال الصهيوني العالمي". وهكذا، اعتبر البرنامج المخصص نوعاً من الردة على مكتسبات المرحلة الناصرية وأحد الدخائل المهمة لسيطرة "رأس المال الصهيوني العالمي" على الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، يؤكد برنامج الحزب على نقطتين أساسيتين: الأولى هي استعادة الدولة لدورها الاقتصادي المركزي في عدد من المجالات، حددها البرنامج في الاستثمارات الاستراتيجية خاصة المرتبطة بالأمن القومي مثل التعليم والصحة والصناعات الكيماوية والتسليح والأبحاث العلمية والتكنولوجيا، ومجالات التنشئة الوطنية خاصة الثقافة والإعلام. النقطة الثانية هي الحفاظ على ما تبقى من القطاع العام في المجالات الاستراتيجية والحيوية حددها البرنامج في الشركات العاملة في المرافق العامة، والشركات التي تنضد بانتاج سلع محددة (مثل الدخان والمناجم والأسلحة)، والشركات التي تمتلك تكنولوجيات نادرة. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص القائم، فقد دعا البرنامج إلى ربط مشاركته في عملية التنمية الاقتصادية وفقاً "للخطة الشاملة" التي تضعها الدولة، بما يعني إخضاع عمل القطاع الخاص لإشراف الدولة والتزامه بتوجيهات وأولويات الخطة. أكثر من خضوعه لآليات السوق والمبادرات الخاصة. ولم يختلف برنامجي التجمع والعمل على جوهر برنامجي الناصري. وزاد حزب العمل بأن أعطى بهذا إسهاماً لمسألة رقابة القطاع الخاص استناداً إلى أن امتلاك الأفراد للمشروعات الخاصة حق مشروع ولكنه ليس حقاً مطلقاً، إذ أن أصحاب المال مستخفون فيه ملتزمون بتوجيهه بما يتفهمه وينفع الناس".

ويبقى الموقف الخامس من مسألة الخصخصة هو موقف جماعة الإخوان المسلمين، ورغم أن صياغة الأفكار والمقترحات الواردة في برنامج الجماعة للتعامل مع المشكلات الاقتصادية تشير إلى اعترافه بأهمية دور القطاع غير الحكومي في الأنشطة الاقتصادية والتنموية إلا أنه لا يشير إلى موقف محدد في تقييمها لبرنامج المخصصة الجاري تطبيقه أو مستقبل تلك العملية والمؤسسات المتبقية من القطاع العام.

ج- قضايا الشباب والبحث عن سياسات اجتماعية جديدة

يعد قطاع الشباب من القطاعات المجتمعية التي تغطي إمكانية محورية في أولويات التنمية البشرية، لدول العالم المختلفة، حيث أن هذا القطاع هم أكثر الفئات العمرية حيوية. وقد رة على العمل والنشاط. وفي الوقت الذي يعد فيه قطاع الشباب أحد أعمدة المجتمع، فإن عدم الاستثمار الصحيح لهذا القطاع، يجعل منه مشكلة مجتمعية غاية في الخطورة، وعلى سبيل المثال، فإن تفشي البطالة بين الشباب، يعني وجود شريحة عريضة من المتعطلين. تؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي. بالإضافة إلى أن المجتمع يخسر طاقته عمل شريحة كاملة من الشباب المتعطل، حيث كان من الممكن أن تشكل طاقته العمل هذه قيمة مضافة لصالح المجتمع. تضيق إلى ما لديه من موارد.

والحاصل، أن البطالة التي تصاعدت بشكل خطير في المجتمع المصري خلال الربع قرن الفائت، قد أضرت بقطاع الشباب أكثر من غيره، والمشكلة أن المتعطلين، هم من حملة المؤهلات العليا أو المتوسطة، وتشير الإحصائيات المتاحة في هذا السياق إلى ارتفاع عدد المتعطلين عن العمل في المرحلة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة مقارنة بالفئة من ٢٥ إلى ٣٠ سنة. وأن أقل نسبة بين المتعطلين عن العمل بين الشباب هي في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنة. الأمر الذي يشير ارتفاع معدلات البطالة في الشريحة الشبابية من ٢٠ إلى ٣٠ سنة. وفي الواقع، فإن مشكلة البطالة ليست الوحيدة التي يعاني منها الشباب في المجتمع المصري، فهناك حزمة من المشاكل الأخرى سياسية وثقافية.

وبالنظر إلى هذه المشكلات المتعددة التي يعاني منها قطاع الشباب في مصر، فإن هذا القطاع، كان محل تركيز معظم إن لم يكن كل البرامج الانتخابية للقوى التي شاركت في العملية الانتخابية، وكان لهذه القوى طروحاتها المختلفة، بشأن علاج هذه المشكلات.

وقد تركزت المقترحات التي تقدمت بها هذه البرامج بخصوص القضايا الشبابية المختلفة، على ضرورة إطلاق الطاقة السياسية للشباب، من أجل تشجيعهم على عملية المشاركة السياسية، وعلى مكافحة ظاهرة البطالة، كما تركزت هذه المقترحات أيضاً حول ضرورة التنشئة الصحيحة للشباب من خلال دعمهم ثقافياً بثقافة المشاركة والاعتدال.

وعلى الرغم من طابع الشمول الذي حاولت أن تتميز به البرامج في طروحاتها لكافة قضايا المجتمع، ومنها القضايا الخاصة بالشباب، فإن بعض هذه البرامج ركز على بعد وحيد أو قضية واحدة من حزمة من المشاكل المتكاملة التي يعاني منها قطاع الشباب.

وقد أكدت برامج القوى المختلفة على ضرورة تفعيل دور الشباب في الحياة العامة، وفي القلب منها الحياة السياسية، فركز برنامج حزب الوفد على ضرورة إلقاء اللائحة الحالية لاتحادات الجامعات الصادرة في سنة ١٩٧٩ والعودة إلى لائحة ١٩٧٦ وهي أكثر ديموقراطية وتمشياً مع التقاليد الجامعية، وحتى لا تتحول الاتحاديات الطلابية إلى أجهزة إدارية يما يتنافى والفكرة من وجودها، وأكد البرنامج على ضرورة إطلاق حرية التعبير للطلاب، وذلك بإلغاء أي قيد عليهم في إصدار صحفهم ومجلاتهم الجامعية وعقد ندواتهم ومؤتمراتهم، وطالب برنامج الوفد أيضاً بخصر مهمة الحرس الجامعي ومكاتب الأمن على المحافظة على سلامة المنشآت الجامعية دون التدخل في الشؤون والأنشطة الطلابية.

ما برنامج حزب التجمع، فقد طالب بإطلاق حق الشباب في تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصاية إدارية، ودعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا والعودة للعمل باللائحة الطلابية لعام ١٩٧٦ ورفع الوصاية عن الأسر والاتحادات الطلابية، متشابهاً في ذلك مع ما دعا إليه برنامج حزب الوفد .

وهذه المقترحات التي طالب بها كل من حزبي الوفد والتجمع، أكد عليها أيضاً برنامج حزب الغد، الذي دعا إلى تشجيع الشباب على المشاركة في الانتخابات الطلابية، والعمل السياسي داخل الجامعة لبناء شخصيتهم السياسية ودعم قدرتهم على تحمل مسئولية بناء المستقبل، وإطلاق حرية الشباب في إدارة مراكز الشباب والأندية، والتجمعات الثقافية الشبابية، والقضاء على تدخلات الجهات الإدارية والأمنية. ولم يختلف ما جاء في برنامج حزب العمل عن تلك المطالب، حيث دعا البرنامج إلى إطلاق حق الشباب في تكوين منظماتهم الديمقراطية دون وصاية إدارية، ودعا أيضاً إلى دعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا والعودة للعمل باللائحة الطلابية لعام ١٩٧٦ ورفع الوصاية عن الأسر والاتحادات الطلابية .

وفيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية للشباب، فقد ركزت البرامج الانتخابية على كيفية مواجهة ظاهرة البطالة المستشرية بين الشباب، وفي هذا السياق، طالب برنامج حزب التجمع باتخاذ خطوات جادة وهائلة لمواجهة البطالة، وأكد برنامج حزب الغد على ضرورة توفير العمل المناسب للشباب عن طريق الخطة القومية لمواجهة البطالة، وطرح الحزب فكرة تقديم إعانة بطالة لكل عاطل، متفقاً بذلك مع ما طالب به حزب التجمع، وحددها ١٥٠ جنيه شهرياً بشرط انضمام العاطل إلى شبكة التدريب والعمل حتى يتم تأهيله والتأكد من جدية في البحث عن عمل .

أما برنامج الحزب الوطني، فإنه تعهد ببناء ألف مصنع جديد في الست سنوات القادمة، وهذا الأمر سيولد - حسب البرنامج - مليون ونصف فرصة عمل أي ٢٥٠ ألف مشغل جديد كل سنة، وأكد البرنامج أنه يهدف إلى استصلاح مليون هكتار جديد، وسيكون من حق كل شاب يتطوع إلى العمل في الزراعة، أن يحصل على قطعة أرض بمتوسط ١٠ هكتار، وتعهد البرنامج بتقديم قرض ١٠٠ ألف جنيه في المتوسط لكل حيازة صغيرة، يستطيع الشاب من خلاله تمويل تكلفة استصلاح الأرض، وبناء مسكن جديد له وأسرته في الأرض الجديدة..

أما فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية للشباب، فقد طالب برنامج حزب التجمع بضرورة حل أزمة إسكان الشباب من خلال التوسع في تنفيذ سياسة جديدة تقوم على التوسع في الإسكان الشعبي والاقتصادي والمتوسط ودعم الإسكان التعاوني، وتطوير نظام التمليك ليتناسب مع إمكانيات الشباب وذوى الدخل المحدود، ووضع نظام عادل لتوزيع الوحدات السكنية التي تبنيها الحكومة، وأكد برنامج حزب الوفد تعميق روح الانتماء للمفقودة والرغبة في الهجرة، بدعم الروابط بين الشباب والأسر، والحي، والمدرسة، والجامعة وصولاً إلى الوطن في النهاية.

أما حزب الغد، فقد ركز على مواجهة مشاكل الإدمان والتطرف عن طريق حزمة من السياسات المتكاملة التي تواجه التطرف بالحوار، والحواء الفكري بالتنمية الثقافية، ومشكلة الانتماء بتأصيل حقوق المواطنة في العمل والحياة الكريمة اللائقة والمشاركة في الحكم.

وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه الشباب على الصعيد الثقافي، فقد طالب برنامج حزب الوفد، برسم سياسة تعليمية - جامعية وقبل جامعية - تضمن تطوير المواد العلمية لمسايرة التقدم العالمي، مع الاحتفاظ بمكانة للهوية المصرية والثوابت الاجتماعية والدينية، والموروثات الوطنية التي لا تتعارض مع عقل أو دين، وضرورة تشجيع روح البحث العلمي لدى الشباب وتشجيعهم على الابتكار والاختراع.. وتبسيير إجراءات تسجيل اختراعات الشباب، وتحفيزهم على الحصول على الشهادات العلمية. والمشاركة في



المؤتمرات والمحافل العلمية العالية.

وأكد برنامج حزب التجمع على ضرورة وضع سياسة فعالة لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية في المدارس والجامعات مع رفع المستوى المعيشي للمدرسين بصورة واضحة تمكنهم من أداء دورهم التعليمي في الفصول الدراسية، ودعم قصور الثقافة وبيوت الثقافة لتقوم بدورها في نشر الثقافة الجادة ونشر دور السينما والمسرح في المناطق والمحافظات المحرومة من هذه الخدمة، وهذا ما طالب به أيضا برنامج حزب العمل .

أما فيما يخص النشاط الرياضي للشباب كأداة لتحسين تكوينهم البدني وإفراغ طاقاتهم في مجالات مفيدة، فإن معظم البرامج قد أكدت على ضرورة الاهتمام بدعم مراكز الشباب خاصة في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا لتكوين الأبطال الرياضي، مع الاهتمام بالناهين رياضيا وإعادة تنشيط مشروع البطل الأولمبي، والتوسع في إنشاء مراكز الشباب والساحات الشعبية.

وقد جاء في برنامج الحزب الوطني أنه يتبنى هدف توسيع قاعدة ممارسة الرياضة لأكبر عدد من المواطنين، حيث يستهدف الحزب إنشاء ملعب للشباب في كل قرية محرومة منه، فضلا عن التوسع في إنشاء وتطوير المنشآت الرياضية ومراكز الشباب .

د- البطالة والبحث عن حلول عملية

حظيت قضية البطالة بأهمية خاصة في البرامج الانتخابية، على نحو يعكس إدراك واضح من جانب مختلف القوى السياسية لخطورة تلك المشكلة، وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع المصري. ويمكن تصنيف المقترحات المقدمة من جانب مختلف البرامج الانتخابية إلى فئتين رئيسيتين. الفئة الأولى وهي تلك التي تعلقت بتنشيط جانب العرض في الاقتصاد المصري كآلية أساسية لخلق فرص عمل جديدة. ويسر في هذا السياق رؤية برنامج الحزب الوطني الديمقراطي الذي طرح عدد من البرامج المتخصصة ركزت على توسيع وتشجيع نمو قطاع المشروعات الفردية ومتناهية الصغر (برنامج القرض الصغير) والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (برنامج سوق الأعمال) والمشروعات الكبيرة (برنامج الألف مصنع) بالإضافة إلى التوسع في عملية استصلاح الأراضي الزراعية (برنامج القرية الجديدة) ، والتنمية السياحية (زيادة الطاقة الفندقية) .

وعلى الرغم من أن برامج قوى اليسار قد تضمنت بعض آليات تفعيل جانب العرض، إلا أنها ركزت بالأساس على الدور الحكومي من خلال آلية التوظيف الحكومي المباشر عبر الحفاظ على الدور الإنتاجي للدولة والحفاظ على مؤسسات القطاع العام القائمة وتطوير قدراتها الاستيعابية للعالة الجديدة، والربط بين الأنشطة الاستثمارية ومشكلة البطالة خاصة التركيز على المشروعات الاستثمارية كثيفة العمل، كما أشارت بعض البرامج إلى وقف سياسة المعاش المبكر (حزب التجمع)، مع ملاحظة أن ذلك لم ينف إشارة تلك البرامج إلى عدد من الآليات المتعلقة بتنشيط دور القطاع الخاص في هذا المجال.

أما الفئة الثانية من المقترحات فقد تعلقت بتنشيط جانب الطلب، وقد طرحت مختلف البرامج الانتخابية في هذا السياق عددا من الأفكار مثل الارتقاء بمستوى الدخل وتوسيع مظلة التأمين الاجتماعي وإصلاح النظم الضريبية بهدف زيادة القدرات الشرائية للفئات الفقيرة. ويجدر الإشارة في هذا السياق أيضا التركيز الواضح في برامج القوى ذات التوجهات اليسارية على الحفاظ على الدعم وتقليل الفوارق بين الدخل (حزب العمل، التجمع، الناصري)، والسماح بصرف معاش الأبناء لحين تحاقهم بالعمل، بالإضافة إلى العمل على زيادة القدرات التساوية للعاطلين من خلال السماح بتأسيس اتحادات ومنظمات العاطلين عن العمل كقوة ضغط اجتماعي مهمة على الدولة والقطاع الخاص (حزب التجمع). وأخيرا طرحت جماعة الإخوان المسلمين الاستفادة من أموال الزكاة لإقامة مشروعات لمواجهة البطالة، وإطلاق الوقف الخيري كنوع من تفعيل قدرات القطاع الخاص والأهلي في هذا المجال.

غير أن الاقتراح الأهم الذي قد يثير قدرا من الجدل يتمثل في اقتراح عدد من البرامج صرف إعانة بطالة للعاطلين (حزب التجمع، حزب العمل، حزب الوفد، حزب القد). وتستند فكرة إعانة البطالة إلى افتراض أن تلك الإعانة سوف تساهم، بالإضافة إلى وظيفتها الاجتماعية، في الحفاظ على نشاط الطلب المحلي بما يؤدي إلى تقليل عمق الدورة الانكماشية وتقليل المدي الزمني لدورة الكساد في المجتمع من خلال ضخ سيولة شهرية (تعادل عدد العاطلين مضروبا في قيمة الإعانة).

والتساؤل المهم : هل تساهم آلية إعانة البطالة المقترحة من جانب بعض القوى السياسية في القضاء على

البطالة أو تنشيط جانب الطلب الاستهلاكي في المجتمع؟ واقع الأمر أنه على الرغم من أهمية تفعيل جانب الطلب المحلي من ناحية والقضاء على البطالة من ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن إجمالي المبلغ المتوقع ضخه شهريا - في حالة تطبيق هذا الاقتراح - قد يكون كبيرا إلا أن قياس حجم التأثير النهائي المتوقع يجب أن يقاس في ضوء اعتبارين أساسيين: الأول هو قياس حجم تأثير هذا المبلغ على القدرة الشرائية واتجاهات الاستهلاك والإنفاق على مستوى المستهلك الفرد باعتباره الوحدة الرئيسية لكتلة المستهلكين. والاعتبار الثاني هو العلاقة المتوقعة بين تلك الآلية وعملية التصنيع باعتبارها الرافعة الحقيقية للقضاء على البطالة.

فإذا تصورنا ارتفاع دخل الفرد العاطل من صفر إلى ١٥٠ جنيه شهريا - هي قيمة الإعانة على سبيل المثال - فمن المتوقع أن يتجه إنفاقه بالأساس إلى السلع الضرورية المتعلقة ببقائه على قيد الحياة (الطعام)، كما أن محدودية المبلغ لن تسمح له إلا بالإنفاق على السلع الغذائية الضرورية التي لا تتضمن عمليات صناعية والتي يتم إنتاجها في الغالب داخل القطاع غير المنظم. ومن ثم ليس من المتوقع أن تساهم فكرة إعانة البطالة المقترحة في تحريك الطلب المحلي في الاتجاه نحو الإنفاق على سلع تساهم في تشجيع عملية التصنيع أو النمو الاقتصادي رغم ارتفاع القيمة الإجمالية لحجم الإعانة المقدمة لقطاع العاطلين.

ومن ناحية أخرى فإن الافتراض النظري الذي تقوم عليه آلية تفعيل الطلب المحلي وهو أن يؤدي تفعيل هذا الطلب إلى تنشيط العرض (التصنيع وفرص العمل) تتوزع بدقة، إذ لا توجد علاقة واضحة ومباشرة بين تفعيل الطلب المحلي وكل من النمو الاقتصادي والتصنيع خاصة في حالة الاقتصادات النامية، فزيادة الطلب المحلي - على السلع الاستهلاكية أو المصنعة - لا يعني بالضرورة قدرة قوى الإنتاج المحلي على توفير السلع موضوع الطلب، ومن ثم يصبح البديل المتاح هو الوفاء بهذا الطلب عن طريق الاستيراد من الخارج. وبالتالي تحول تفعيل الطلب المحلي من عنصر فاعل في معادلة التصنيع إلى عنصر ضغط في معادلة الميزان التجاري الخارجي.

ويعني آخر، تجدر الإشارة إلى أن الملاحظات السابقة على دور إعانة البطالة في تنشيط الطلب لا تعني عدم الجدوى الاقتصادية لفكرة الإعانة، ولكن فاعليتها تتطلب شروطا إضافية مكملة، أهمها أن يكمن حجم الإعانة للإنفاق على السلع الضرورية التي تمثل جزءا من هيكل الإنتاج داخل المؤسسات الرسمية والتي يؤدي تحريك الطلب عليها إلى تحريك مماثل في الطلب على قائمة أخرى من الصناعات أو السلع، بمعنى أن تكون السلع الضرورية محل الطلب المتوقع جزءا من حلقة مترابطة من الحلقات الإنتاجية. كما يجب أن تتوافر لدى الاقتصاد الوطني القدرة على الوفاء بالطلب المتوقع من خلال الاعتماد على قدراته الإنتاجية وليس من خلال الاستيراد من الأسواق الخارجية.

هـ - إعادة توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع

احتلت قضية الأجور والدخول أهمية ملحوظة في مختلف البرامج الانتخابية، كما عكست تفاوت التوجهات السياسية والاجتماعية والأيدولوجية بين القوى السياسية. وتركز الخلاف الأساسي بين البرامج حول نقطتين أساسيتين، الأولى هي علاقة قضية الدخل والأجور بالقضية الأكبر وهي قضية إعادة توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع، وما إذا كانت السياسات والأفكار التي يطرحها البرنامج بشأن تخصيص الأجور ترتبط بقضية إعادة توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع أو غيرها من الأهداف الأيدولوجية الأسمى لبرنامج مثل "تحقيق الاشتراكية" على سبيل المثال. القضية الثانية تتعلق بطبيعة الأدوات المالية والنقدية، وغيرها، المستخدمة لإنجاز تلك الأهداف سواء اقتصر على تحسين الأجور والدخول أو إعادة توزيع الثروة.

احتلت قضية الأجور مساحة مهمة في برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، خاصة دخول موظفي الدولة كجزء من اهتمام البرنامج بإصلاح الأحوال العيشية للمواطنين. وضم البرنامج في هذا الإطار ثلاثة محاور أساسية. الأول هو تحسين أجور موظفي الدولة (٥,١ مليون موظف) من خلال زيادة الأجور الأساسية بنسبة ١٠٠٪، خفض الأجور الوظيفية، ونسبة ٧٥٪ للعاملين في الدرجات العليا خلال السنوات الست القادمة، والعمل على إعداد هيكل جديد للأجور. المحور الثاني هو تطوير نظام المعاشات من خلال استحداث بدائل تأمينية جديدة للمؤمن عليهم وللدخائل الجدد بما يسمح بتنمية دخول ما بعد المعاش

لهذا القطاع، والتوسع في إنشاء نظم المعاشات الخاصة من خلال تشجيع إنشاء ١٠٠٠ صندوق خاص يخضع لرقابة الدولة. وأخيراً يقوم المحور الثالث على التوسع في برنامج معاش الضمان الاجتماعي (ليرتفع عدد المستفيدين من هذا النظام من ٦٥٠ ألف أسرة حالياً إلى ١,٢ مليون أسرة) وزيادة قيمة هذا المعاش، بالإضافة إلى العمل على توفير حد أدنى من المعاش للمرأة العيلة غير المؤمن عليها من خلال إنشاء صندوق تأمينات خاص بالمرأة العاملة التي تدير مشروعات متناهية الصغر أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع فرص استفادة المرأة من القروض الميسرة.

ورغم أهمية الإجراءات السابقة، إلا أن هناك عدداً من الملاحظات المهمة بشأنها. يتعلق أولها بمدى فاعلية تلك الإجراءات للقضاء على المشكلة الراهنة للفتاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع المصري. خاصة بالنظر إلى النسبة المهمة لموظفي الدولة إلى إجمالي القوة العاملة في مصر. ونشير هنا إلى نقطتين، الأولى هي إغفال البرنامج للقضية الأساسية وهي سوء توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع المصري ككل، وليس داخل الجهاز الإداري للدولة فقط أو بين أعلى الأجور وأدناها داخل الدرجة ذاتها. كما أشار البرنامج. النقطة الثانية تتعلق بمدى كفاية تلك الإجراءات للقضاء على مشكلة الفتاوت في الأجور داخل الجهاز الإداري للدولة ذاته من ناحية، ومدى كفايتها لارتقاء بالأجور العاملين بهذا الجهاز من ناحية أخرى. فالفتاوت في الدخل داخل جهاز الدولة لا يرتبط بالفتاوت في حجم الأجور الأساسية بقدر ما يرتبط بنظام البدلات والمكافآت التي لا يكفي للقضاء عليها نسبة ٢٥٪ إضافية لأصحاب الدرجات الدنيا. الملاحظة الثانية أن نسبة ١٠٠٪ أو ٧٥٪ من الأجور الأساسية لموظفي الدولة لا تضمن بالضرورة الارتقاء بالأجور الحقيقية لهؤلاء الموظفين، وكان من الأفضل أن يولي البرنامج تركيزه الأكبر على قضية إعادة هيكلة الأجور والمرتبات بشكل عام، وربط الزيادة المخططة في الأجور بمستويات التضخم والأسعار. الملاحظة الثالثة تتعلق بالأعباء المالية المتوقعة لتلك السياسات، ورغم تواضع آثارها الحقيقية المتوقعة، والعمل على تفعيل مشاركة القطاع الخاص، إلا أن البرنامج لم يشر إلى كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز تلك السياسات، والضغوط التي يمكن أن تخلفها على الموازنة العامة للدولة، بل أن البرنامج لم يفرّد قسماً خاصاً لقضية العجز في الموازنة العامة والتي تشغل اهتمام الكثير من المحللين الاقتصاديين. وأخيراً، أغفل البرنامج قضية الأجور داخل القطاع الخاص الذي يستوعب نسبة مهمة من صغار العاملين والمهنيين والتي تتسم أجورهم بالثدني ويواجهون مشكلات لا تقل في أهميتها عن تلك التي يواجهها موظفي الدولة.

وعلى العكس من برنامج الحزب الوطني، فقد تميزت معظم البرامج الانتخابية الأخرى بمعالجة قضية الأجور والدخول في سياق أكبر وهي قضية توزيع الدخل والثروات داخل المجتمع. فقد أكد برنامج حزب الوفد في هذا المجال على نقطتين أساسيتين، الأولى هي التأكيد على الحقوق الاقتصادية العمال خاصة تكتيهم من الأسهم في رؤوس أموال مؤسسات وشركات القطاع العام التي يعملون بها بشروط ميسرة، والمحافظة على حقوقهم في مواجهة أصحاب الأعمال، والمساواة في الحقوق بين العاملين في القطاعين العام والخاص، وإصدار تشريع عمالي جديد يضمن توافر حد أدنى من الأجر وحد أقصى لساعات العمل، جنباً إلى جنب مع التأكيد على حقوقهم السياسية. النقطة الثانية هي ضرورة ربط الأجور بالأسعار والمستويات الحقيقية للتضخم، وتوحيد الأجور لذات التخصص ولذات الدرجة في كافة الوزارات بما في ذلك الوزارات السيادية. وفي الاتجاه ذاته، أكد برنامج حزب الغد - رغم أنه لم يفرّد قسماً خاصاً لقضية الأجور والدخول - على ضرورة تنظيم توزيع الدخل القومي والحد من الفتاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم في المجتمع، وتحسين ورفع مستوى معيشة الفئات الاجتماعية المستضعفة والأكثر فقراً كأهداف عامة دون التطرق إلى سياسات تفصيلية محددة ومباشرة.

وكان البعد الاجتماعي أكثر وضوحاً في تناول قضية الأجور وتوزيع الدخل والثروات داخل المجتمع في برنامجي الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حيث تم معالجة القضية في برنامج الناصري في إطار أكثر اتساعاً وهو إعادة سيطرة الشعب على الثروة والسلطة، وإذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية من خلال تشجيع أنماط الملكية التعاونية، ووجود أدنى وآخر أعلى للأجور، والقضاء على حالة "الانحياز الحالي لقلة مستغلة نهبت ثروات الوطن" وفقاً لتعبير البرنامج. وجاء برنامج حزب التجمع أكثر تفصيلاً في إطار هدفه العام "تحقيق الاشتراكية". وقد طرح الحزب في هذا الإطار قائمة واسعة من الوسائل النقدية والمالية المباشرة وغير المباشرة لضمان القضاء على حالة الفتاوت في توزيع الدخل والثروات، كان أبرزها تعديل هيكل الضرائب على الدخل الذي جاء به القانون الجديد وتوسيع نطاق التصاعدية داخل هذا الهيكل بما يسمح بإعادة توزيع الدخل لصالح

الفقراء وذوى الدخول المنخفضة، وزيادة حصيلة الدولة من الرسوم والضرائب على الفئات القادرة من خلال وسائل عدة مثل إلزام أصحاب العقارات والأراضي والسيارات وغيرها من الأصول بتسجيل ملكياتهم خلال فترة زمنية محددة، مع خفض رسوم التسجيل المبالغى فيها وتيسير إجراءاته تشجيعا لتسجيل تلك الأصول، وفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأسهم والضريبة في البورصة وبيع العقارات وغيرها من الأنشطة غير الإنتاجية، وزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية الخاصة بالشرائح الغنية، وزيادة الرسوم على تراخيص السيارات الفاخرة وعلى توكيلات الشركات الأجنبية، وإعادة تخصيص تلك العائدات لصالح المشروعات والقطاعات الخدمية الخاصة بالفئات الفقيرة. أيضا طرح البرنامج ضرورة مواجهة التضخم باعتباره أحد الأسباب الهامة المسؤولة عن تآكل دخول الفقراء، وتطبيق سياسات محددة لرعاية الفقراء وحمايتهم اجتماعيا مثل سياسات الدعم ورفع الحد الأدنى للمعاشات والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والسياسات والبرامج الخاصة بتشغيل الفقراء والنهوض بمناطق تركيزهم ومساعدتهم على مواجهة الكوارث، وتعريفهم بالبرامج الموجهة لتحسين أحوالهم، وإشراكهم في مراقبة تنفيذها على الوجه الأكمل. فضلا عن تحقيق التوازن بين الأسعار والأجور، وصرف علاوة اجتماعية سنوية تعادل نسبة الزيادة في الأسعار تكون جزءا من الأجر الأساسي، وتشكيل مجلس أعلى للأجور والأسعار والدعم، يقترح أسسا لربط الأجور بالأسعار في قطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني والحكومي، ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات بما يكفل مستوى معيشة لائق لأسرة مكونة من خمسة أفراد يعاد نظريته دوريا حسب تغير الأسعار، ورفع الأجور والمعاشات الحدية في جميع الدرجات بنفس النسبة، وضبط أسعار السلع الضرورية وتوزيعها على محدودي الدخل بالبطاقات وبكميات مناسبة وأسعار تتناسب مع مستوى الدخل السائدة مع عدم المساس بأسعار الخبز. كما أولى البرنامج أهمية خاصة لزيادة القدرات الاقتصادية والتساوية للفقراء وطبقة العمال داخل النظام الاقتصادي من خلال زيادة قدرتهم على النفاذ إلى الأصول الإنتاجية، وتنمية قدراتهم البشرية وتمكينهم من زيادة مشاركتهم في الإنتاج والحصول على الخدمات الأساسية خاصة التعليم والتغذية والخدمات الصحية والإسكان، وتمكينهم من الارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم الإنتاجية من خلال برامج إعادة التدريب، وإقرار علاقات عمل عادلة تضمن حماية العمال من الفصل التعسفي والحفاظ على حقوقهم المكتسبة، وضمان حد أدنى للأجور يكفى الاحتياجات الأساسية، وتطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وعدم التمييز في شروط العمل بين الرجال والنساء. وأشار البرنامج في هذا الإطار إلى ضرورة إعادة النظر في قانون العمل الجديد الصادر سنة ٢٠٠٢، أضف إلى ذلك تأكيد البرنامج على ضرورة تغيير نظم التأمينات الاجتماعية بما يسمح للعمال، من خلال التنظيمات النقابية، بالمشاركة في الرقابة والتوجيه لحصيلة أموالهم من التأمينات الاجتماعية لضمان عدم توجيهها في غير صالحهم واستخدام عائداتها في زيادة المعاشات إلى الحد الذي يكفل معيشة إنسانية لائقة.

إلا إنه رغم الأهمية الشديدة للسياسات المقترحة من جانب برنامج حزب التجمع، خاصة زيادة القدرات الاقتصادية للشرائح الفقيرة، لإعادة التوازن إلى توزيع الدخل والثروات، والذي يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي يحقق عائدا متوازنا لمختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه تظل هناك مقومات تناقض شديد بين بعض السياسات التي يقترحها البرنامج وأهداف أخرى مثل جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية الخاصة، وهي شروط مهمة أيضا للنمو الاقتصادي.

x حدد حزب القد قيمة تلك الإعانة في برنامجه للانتخابات الرئاسية بـ ١٥٠ جنيها لكل عاطل.

الفصل الرابع

العملية الانتخابية وما بعدها



أولاً : مراحل العملية الانتخابية

١- المرحلة الأولى: تكريس لظواهر المال والعنف

تعد الانتخابات البرلمانية التي تشهدها مصر خلال الفترة الحالية واحدة من أهم تسع انتخابات برلمانية شهدتها مصر منذ وضع الدستور الدائم في العام ١٩٧١، وذلك بالنظر لطبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، حيث تعيش مصر حالياً مرحلة انتقالية، سوف تؤسس بالطبع لمرحلة جديدة من التطور السياسي والديمقراطي. ومن هنا، فإن البرلمان الجديد مدعو - ولو على المستوى النظري - لكي يمارس دوره في تعديل أجندة وأولويات المرحلة الجديدة التي سوف تدخلها البلاد: وهذا ما يجعل من الفصل التشريعي لمجلس الشعب القادم، واحداً من أهم الفصول التشريعية التي عقدها منذ تأسيسه في العام ١٩٧١

● أهمية استثنائية

وفي الواقع، فإن أهمية الانتخابات لا تقف عند حد خصوصية المرحلة التي تعيشها مصر حالياً، فهمة العديد من العوامل الأخرى التي تجعل من هذه الانتخابات ذات أهمية استثنائية، وتتنصرف هذه العوامل إلى طبيعة البيئة التي تجري فيها العملية الانتخابية، وما شهدته هذه العملية من متغيرات جديدة، ويمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

وقد أجريت الانتخابات في ظل حالة من الحراك السياسي غير المسبوق، وهذا الحراك تعيشه البلاد منذ نحو عام، وتتصاعد بشكل لافت عقب تعديل المادة (٧٦) من الدستور والخاصة بنظام اختيار رئيس الجمهورية، وكانت ذروة هذا التصاعد خلال الانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد في سبتمبر الماضي. ومن أبرز معالم ذلك الحراك، ظهور العديد من حركات المعارضة والتغيير الجديدة، التي تميزت بالجرأة في طروحاتها للإصلاح السياسي، وتتصاعد المطالب الخاصة بضرورة إحداث إصلاح سياسي حقيقي، يضمن تدشين عملية تحول ديمقراطي، بعيداً عن محاولات الترميم الجزئية، والإصلاحات الشكلية.

شهدت العملية الانتخابية على المستوى التنظيمي عدة متغيرات جديدة، من أهمها استخدام الصناديق الزجاجية لأول مرة، وحياد الأجهزة الأمنية، وعدم تدخلها لفصرة ودعم مرشحي الحزب الوطني، على غرار ما كان يحدث في الماضي، وكان هذا الأمر جلياً في الجولة الأولى.

- المشاركة الكثيفة من قبل القوى السياسية، حيث لم يعلن أياً من القوى الموجودة في المجتمع مقاطعته للعملية الانتخابية، على غرار ما شهدته انتخابات العام ١٩٩٠ على سبيل المثال، وهذه المشاركة تعكس تجاوزاً وتفاعلاً من قبل هذه القوى مع مطالب وضرورات الإصلاح.

- نمط التحالفات الجديدة الذي شهدته العملية الانتخابية، حيث شهدت الانتخابات تأسيس ما أطلق عليه "الجبهة الوطنية للتغيير"، والتي ضمت قوى المعارضة الرئيسية والقوى البارزة من بين قوى التغيير الجديدة التي تأسست خلال العامين الماضيين، وأبرزها، الحركة المصرية للتغيير "كفاية" والتجمع الوطني للتحول الديمقراطي، والذي تولى رئيسه الدكتور عزيز صدقي رئاسة الجبهة.

- المنافسة الشريفة التي شهدتها الانتخابات، جراء ارتفاع عدد المرشحين وكذلك عدد القوى المشاركة في العملية الانتخابية، والتي تبدت معالمها في فشل الجولة الأولى من المرحلة الأولى في حسم نتائج هذه المرحلة، فجرت إعادة في معظم الدوائر.

● برامج مختلفة

واستناداً إلى استثنائية العملية الانتخابية، فإن البرامج التي طرحت من قبل القوى المشاركة، كانت أيضاً ذات طابع خاص، حيث ركزت كل البرامج على ضرورة الإصلاح السياسي، وطرح هذا الإصلاح من قبل قوى المعارضة باعتباره مفتاح تطوير المجتمع على كافة الأصعدة الأخرى، أما فيما يتعلق ببرامج الحزب الوطني الحاكم، فإنه هو الآخر طرح تناول قضية الإصلاح، مؤكداً على ما جاء من وعود بالانفتاح السياسي في البرنامج الانتخابي الذي خاص به الرئيس حسني مبارك انتخابات الرئاسة، ولكن ما يلاحظ

أن برنامج الحزب الحاكم قد أكد أكثر على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت في صداره البرنامج. تليها القضايا الخاصة بالإصلاح السياسي، الذي كان في صدر برامج القوى المعارضة، ولاشك في أن هذا الأمر كان من السلبات الشديدة في برنامج الحزب، الذي أراد أن يغازل الناخبين بالتركيز على قضاياهم ومشكلاتهم المعيشية، فعاطل لهذه القضايا الأهمية الأولى في برنامجه، ولكن من المؤكد أن المشكلات المعيشية للشعب ناجمة عن أوضاع سياسية معينة أدت إلى تقسّي القسا والبطالة والفساد، ومن ثم، فإن أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي سوف يظل رهيناً بإصلاح سياسي حقيقي.

ومما يجب التركيز عليه فيما يخص موضوع البرامج في العملية الانتخابية، أن الانتخابات ووفقاً للنظام الفردي الذي تتم به، تجعل المعركة الانتخابية، معركة بين أشخاص وليس بين برامج، على اعتبار أن الذي يتنافس في هذه الانتخابات، هم الأفراد، وليس الأحزاب السياسية، ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع المعيشية الصعبة والتدهور الاقتصادي الحاد الذي تعانيه غالبية المواطنين ومشكلة البطالة، كل هذه الأمور، تضعف من قيمة البرامج في العملية الانتخابية. حيث يكون التركيز على مفهوم نائب الخدمات، الذي يتم اختياره من قبل الناخبين، ليس للقناعة ببرنامجه، وإنما لما سوف يقدمه من خدمات.

وفيما يتعلق أيضاً بموضوع البرامج، لمة قضية أخرى هامة تتمثل في تقديم جماعة الإخوان المسلمين لبرنامج متكامل، خاصاً على أساس منه الحركة الانتخابية، وعلى الرغم من التحفظات التي أبدتها البعض على ما جاء في مضمونه، فإن هذا الأمر يعبر عن تطور في فكر الجماعة، وتعاظيهم الجاد مع الانتخابية، بالنظر إلى الاتهام التقليدي الذي كان يوجه إليهم، ومفاده أنهم جماعة تكفي بالشعار الأخير "الإسلام هو الحل"، دون تقديم خطط واضحة لكيفية غدارة شؤون المجتمع والحكم.

● دعاية جديدة

وفي سياق المنافسة الشرسة التي شهدتها الانتخابات لعبت الدعاية دوراً كبيراً في العملية الانتخابية، وظف المرشحون بدرجات متفاوتة كل وسائل الاتصال الشخصي والاتصال الجمعي والاتصال الجماهيري، وبالنظر إلى التطور الهائل الحادث في مجال الاتصال خلال المرحلة الحالية، تم توظيف وسائل دعاية جديدة، مثل رسائل SMS والإنترنت، فمع انتشار استعمال جهاز الهاتف النقال في المجتمع المصري، كان لهذا الجهاز حضوراً لافتاً في عملية الدعاية من خلال إرسال الرسائل القصيرة لبحث الناخبين على التصويت لصالح مرشح معين، وفي ظل اتساع أعداد المستخدمين لشبكة الإنترنت وجماهيرية هذه الوسيلة، كان لجوء الكثير من المرشحين للدعاية لنفسه على شبكة الإنترنت، فأقامت الفرق المكلفة بالدعاية لهؤلاء المرشحين، مواقع خاصة لحملاتهم الانتخابية على الإنترنت، كما استخدمت الإنترنت في بحث رسائل للناخبين لحضهم على التصويت لهذا المرشح أو ذاك، وعلى الرغم من أن شبكة الإنترنت كانت حاضرة بقوة في عملية الدعاية الانتخابية، إلا أنها كانت من أقل وسائل الاتصال توظيفاً في عملية الدعاية، حيث مازالت هذه الوسيلة غير شائعة بالشكل الكافي، بالنظر لارتفاع نسبة الأمية في المجتمع المصري.

وفي إطار سعيهم لكسب تأييد الناخبين، لجأ عدد من المرشحين إلى الاستعانة ببعض الفنانين، ولاعبى كرة القدم، ورموز أخرى في المجتمع المصري، وقد لجأ لذلك كل من مرشحي الحزب الوطني الحاكم والمعارضة على حد السواء، فاستعان مصطفى الفقى مرشح الحزب الوطني في محافظة البحيرة بالفنان محمد نوح الذي حضر عدداً من المؤتمرات الجماهيرية للفقى، وفي مواجهة هذا الدعم من قبل نوح، قام الفنان عبد العزيز مهيون عضو حركة "كفايه" بتأييد منافس الفقى الدكتور جمال حشمت وأمر الإخوان المسلمين، والذي أسقطت عضويته في الدورة الماضية، حيث وضع مهيون يده في يد حشمت وبرز على قري وشوارع الدائرة داعياً لمرشح الإخوان، كما شارك مهيون في مؤتمر جماهيري لمرشح حركة كفايه كمال خليل بحي إمبابية، وحرص عدد من الفنانين على دعم فتحية العسال الكاتبة والسينارست في مواجهة مرشح الوطني حسام بدرأوي وهشام مصطفى خليل عضو لجنة السياسات بالحزب، وكان في مقدمتهم صلاح السعدني وجميل راتب وسميحة أيوب وأسامة أنور عكاشة ووضعوا لافتات تأييد أمام بعض لجان الدائرة، وفضل الفنان شعبان عبد الرحيم الميدان على طريقته حيث اعتمد أنصار مرشح الحزب الوطني في دائرة حلوان والتين نبيل الجابري على أغنية له يقول فيها: "أوى تدي صوتك لمرشح ياكل اللحم... اللي احنا ما بنعرف شكله". وحضر المخرج السينمائي الشاب خالد يوسف مؤتمر جماهيرياً حاشداً في دائرة كفر شكر بالقليوبية وهي الدائرة التي ولد في إحدى قرأها، تأييداً لمرشح حزب التجمع

خالد محيي الدين، ودعا يوسف آلاف الحاضرين إلى تأييد محيي الدين، ويعتزم يوسف السفر إلى بلطيم بكفر الشيخ تأييدا للنائب حمدين صباحي المرشح عن حزب الكرامة، ويدرس اصطحاب قافلة فنية معه لصباحي الذي تلقى برقيات تأييد من هئتين آخرين أبرزهم المخرج يوسف شاهين، والمخرج مجدي أحمد علي والفنان سامح الصريطي، والفنانة سناء يونس، ولاشك أن مثل هذا الأمر يعد تطوراً داخل مجتمع الفنانين الذين جبلت غالبيتهم الكاسحة على السلبية وترك الاهتمام بالشئون السياسية، ولكن يبدو أن الحراك السياسي هو الذي ساهم في تحلل الفئتين عن سببيتهم؛ حيث إن هذا الحراك قد أسفر قبل شهر عن تأسيس حركة "أدباء وفنانون من أجل التغيير"، ضمت في عضويتها عدداً من الفنانين والمثقفين.

وفيما يتعلق بدور وسائل الإعلام في العملية الانتخابية، كشف تقرير لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان نشر ٨-١١-٢٠٠٥ حول تغطية الصحافة المكتوبة للحملة الانتخابية الممتدة بين السابع والعشرين من أكتوبر والخامس من نوفمبر ٢٠٠٥ عن انحسار ملامح إيجابية في تغطية التلفزيون المصري الرسمي كانت رصدت خلال تغطيته للانتخابات الرئاسية التي جرت قبل شهرين، وخلص التقرير. وخلص التقرير إلى أن السلطات المسئولة عن التلفزيون المصري اختارت ألا تواصل التجربة ذات الملامح الإيجابية التي بدلتها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فأجمعت عن تخصيص الموارد اللازمة لتمكين التلفزيون المملوك للدولة من القيام بدوره في توفير الناخبين وتنشيط الحياة السياسية، ومن خلال رصد المواد المتعلقة بالمرشحين والانتخابات في ثماني قنوات تلفزيونية رسمية منذ بدء حملات الدعاية الانتخابية، كشف التقرير عن ضيق المساحة الزمنية المخصصة للتغطية الانتخابية والتي بلغت في مجملها ٩,٥ ساعات فقط، بمتوسط أقل من ساعة في اليوم الواحد موزعة بين هذه القنوات، أما فيما يتعلق بتوزيع زمن التغطية على المرشحين، فيلاحظ التقرير أن إجمالي المساحة المخصصة للتغطية الانتخابية التلفزيونية توزعت بين المرشحين المستقلين والمرشحين الحزبيين بنسبة ٢٤٪ و ٧٦٪ على التوالي، رغم أن المرشحين المستقلين يمثلون أكثر من ٨٠٪ من إجمالي عدد المرشحين في الدوائر المختلفة، وحصل الحزب الوطني ومرشحوه على النصيب الأكبر من إجمالي التغطية التي تم تقديمها للانتخابات بنسبة بلغت ٦٩٪، وبفارق هائل عن القوة السياسية التي جاءت بعده (التجمع ٩٩، الغد ٦٪، الوفد ١٪ وكلها أحزاب معارضة)، بينما لم تحصل أحزاب الناصري والعمل المعتمد وجماعة الإخوان المسلمين على أي نسبة تذكر من مساحة التغطية الإعلامية.

وعلى صعيد آخر، كشف التقرير أنه رغم حيوية الصحف فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية، فإن أدائها انطوى على قدر كبير من عدم التوازن، ومن مؤشرات حصول الأحزاب ومرشحيها على تغطية وصلت نسبتها إلى ٦٢٪ في مقابل ٢٧٪ تم تخصيصها للمرشحين المستقلين، وحصول الحزب الوطني وحده على ما نسبته ٧٦٪ من إجمالي التغطية التي حصلت عليها الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، أما على جانب الجرائد التي اتخذت مواقف ودية من الحزب الوطني، فإن تغطية أنباء الحزب الوطني بلغت أقصى مستوى لها في جريدة الأهرام بنسبة ٩٥٪، والأهرام العربي بنسبة ٩٤٪، بينما اتخذت جريدة نهضة مصر "المستقلة" الموقف الأكثر توازناً من تغطية أنباء الحملة الانتخابية للحزب الوطني، حيث خصصت لها ٥٧٪ من مساحة تغطيتها للانتخابات.

● يوم التصويت

في ظل هذه الأجواء، وخصوصية العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٥، كان مطلوباً من ٢٥٨، ٢٥٢، ١٠ مواطنين مقيدون في الجداول الانتخابية خلال المرحلة الأولى الذهاب إلى صناديق الاقتراع في المحافظات الثمانية التي شملتها هذه المرحلة، وهي: القاهرة، والجيزة، وبنى سويف، والمنيا، وأسيوط، والوادي الجديد، ومطروح. والمتمنوية لاختيار ١٦٤ نائباً في البرلمان من ضمن ١٦٢٥ مرشحاً تنافسون في ٨٢ دائرة -في القاهرة- أجريت الانتخابات في ٢٥ دائرة تنافس فيها ٥٢٩ مرشحاً على ٥٠ مقعداً، وفي الجيزة تنافس ٢١٩ مرشحاً على ٢٨ مقعداً من خلال ١٤ دائرة. وفي المنيا تنافس ١٨٠ مرشحاً على ٢٢ مقعداً من خلال ١١ دائرة. وفي المنوفية تنافس ٢٠٩ مرشحين على ٢٢ مقعداً من خلال ١١ دائرة. وفي بني سويف تنافس ١٤٢ مرشحاً على ١٤ مقعداً من خلال سبع دوائر. وفي الوادي الجديد تنافس ٣٠ مرشحاً على أربعة مقاعد في دائرتين. وكذا في مطروح حيث تنافس ٢٧ مرشحاً على أربعة مقاعد في دائرتين. وفي أسيوط تنافس ١٩٢ مرشحاً على ٢٠ مقعداً في عشر دوائر.

وعلى الرغم من الظواهر الإيجابية التي سجلتها المرحلة الأولى، فإن يوم التصويت خلال الجولة الأولى، كشف عن جملة من السلبات، كان منها الاتهامات التي وجهتها القوى المعارضة للحكومة بانتهاج أساليب جديدة للتزوير، جرى تبيئة أجهزة الأمن منها هذه المرة والصاقها - وفق اتهامات المعارضة وعدد من منظمات المجتمع المدني - ببعض أعضاء الهيئة القضائية من "موظفي" هيئة قضايا الدولة والنيابة من غير القضاة الجالسين على منصة القضاء، ومنها أيضا ظهور الدور السلبى الذي لعبته كشف الناخبين القديمة وعمليات القيد الجماعي، وما يسمى "البطاقة الدوارة"، فضلا عن ظاهرة شراء الأصوات بمبالغ مالية وأجهزة منزلية وغيرها (1)، وهذا الأمر تم جهازاً أمام الجميع، مما جعل البعض يصف انتخابات ٢٠٠٥ بأنها "أغنى" و "أغلى" انتخابات مصرية، حيث تشير تقديرات غير رسمية إلى أن حجم ما أنفق فيها بلغ حوالي ٥ مليارات جنيه مصري.

وفى الواقع، فإن هذه الظاهرة الخطيرة ليست متبنة الصلة عن عاملين، أولهما، غياب الوعي السياسى لدى الناخب الذى يقوم ببيع صوته، وثانيهما، المستوى المعيشى التدهور الغالبية المواطنين، الذى يجبر مثل هؤلاء المواطنين الفقراء على بيع أصواتهم لمن يدفع أكثر، وفى هذا السياق، فإنه وفقاً للمؤشرات الرسمية خلال عام ٢٠٠٤ فإن معدل البطالة وصل إلى ١٠,٥ ٪، أما الفقر فوصل إلى ١٧ ٪، فيما لا يتجاوز دخل الفرد في مصر ١٢٠٠ دولار سنوياً، وهذه المؤشرات تقول المعارضة إنها تجميلية، ومعدلات الفقر أعلى بكثير للفاية، وهو ما يتسق بالفعل مع الإحصائيات التى تصدرها جهات دولية.

وفى الواقع، فإن ظاهرة شراء الأصوات ليست جديدة على انتخابات مجلس الشعب، فقد كانت هذه الظاهرة موجودة بقوة فى الانتخابات الماضية، وفى هذا السياق، أشارت دراسة لكتلة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة أجريت على انتخابات عام ٢٠٠٠ أن ما يتراوح بين ٢ إلى ٥ مليارات جنيه أنفقها رجال الأعمال المستقلون لهذا الغرض، وهو ما جعل ١٧ ٪ من أعضاء المجلس (٢٠٠٠-٢٠٠٥) من رجال أعمال، حيث وصل عددهم إلى ٧٧ نائباً.

ولاشك أن تردى الأحوال الاقتصادية وانسحاب الدولة من مجال الخدمات الاجتماعية وتضام مشكلة البطالة، كل هذه الأمور لها أثر كبير فى نجاح نواب الخدمات اعتقاداً من الناخبين أن المرشح صاحب الصلة الوثيقة بالدولة هو القادر على تلبية طلباتهم، ولهذا الظاهرة تأثيراتها السلبية الخطية، بالنظر لما تخلفه من غياب تكافؤ الفرص بين المرشحين من ناحية، وما تؤدى إليه من خلق مجلس مكون من نواب كل مقوماتهم أنهم يملكون المال مما يضرغ البرلمان من مضمونه التشريعي، وهو ما يستدعى ضرورة حل تلك المشكلة من خلال تفعيل القانون للحد من فوضى الإنفاق الانتخابي وظاهرة شراء الأصوات كشكل من الأشكال غير المباشرة لتقديم الخدمات، حيث يعدد القانون مبلغ ٢٥ آلاف جنيه كحد أقصى للإنفاق على انتخابات عضوية مجلس الشعب، وكذلك من خلال تعظيم دور الدولة فى أداء الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل لحل المشكلة.

وكانت ظاهرة البططنة من أبرز السلبات التى كشفت عنها المرحلة الأولى وبإذات فى جوتها الثانية، التى أشرت لخطورة هذه الظاهرة واتساع نطاقها فى المجتمع المصرى، وفى الوقت الذى كان حياذ أجهزة المن ملحوظة خلال الجولة الأولى، فإن هذا الحياذ، تزامن معه التسامح مع البططنة من قبل قوات الأمن، فشكل هذا الأمر انتقاصاً أو عوارى هذا الحياذ، ذلك أن الأمن كان لابد أن يتصدى للبططنة الذين روعوا الناخبين وأرهبهم فى عدد من الدوائر، وبخاصة بالجولة الثانية.

وفيماء حمل يوم التصويت بالجولة الأولى بعض الإيجابيات، فإن سلبات هذه الجولة، إضافة إلى سلبات جديدة كانت حاضرة وبقوة فى يوم التصويت لجولة إعادة التى جرت يوم الثلاثاء الماضى، بالنظر إلى سخونة المعركة فى هذه الأخيرة، وفى هذا السياق، صدرت العديد من تقارير المنظمات الحقوقية وهيئات المجتمع المدني التى رصدت تجاوزات كبيرة فى سير العملية الانتخابية مقارنة بالجولة الأولى.

وكان من أبرز هذه التجاوزات تدخل السلطات الأمنية فى العملية الانتخابية وتخفيضها عن حياذها فى أثناء عملية التصويت لصالح مرشحي الحزب الحاكم، إضافة إلى أعمال عنف وبلطجة واسعة، فقال بيان "الحملة الوطنية لمرافقة الانتخابات" (اتحاد لمنظمات المجتمع المدني): إنها رصدت انتهاكات جديدة من نوعها فى هذه الانتخابات تمثلت فى "تخلى الأمن عن حياذه الذى شهده الأربعة ٩-١١-٢٠٠٥". ورصد البيان أنه "فى دائرة العدو بمحافظة المنيا قامت قوات الأمن بالحيولة دون وصول أنصار مرشح الإخوان المسلمين محمد عبد العظيم للتصويت "بزعم عدم معرفتهم بوجود أسمائهم بالكشف الانتخابية". وتابع البيان أنه "فى دائرة التين التى تناهض فيها عن الإخوان على فتح الباب وعن الجبهة الوطنية



للتغيير الصحفي مصطفى بكري، أمام مرشحين للحزب الوطني، تواجدت أعداد كبيرة من قوات الأمن داخل مقر لجنة الاقتراع في مدرسة حلوان البلد، وهو ما لم يحدث في جولة البداية، حيث كانت تتواجد عادة عناصر الأمن خارج اللجان وعلى بعد أمتار منها " وفي دائرة الهرم، رصدت المتابعات المستقلة أن قوات الأمن منعت أيضا المواطنين من الإدلاء بأصواتهم في بلدة حامد السيد، مرشح الإخوان المسلمين بالدائرة.

أما فيما يتعلق بأعمال العنف والبلطجة، فقد شهدت العديد من الدوائر مثل هذه الأعمال التي تصاعدت بشكل خطير - كما سبق القول في الجولة الثانية - ففي دائرة القوصية بمحافظة أسيوط تقل وحيد عمر وكيل مرشح الإخوان "خالد عودة" إلى المستشفى في حالة خطيرة نظرا لتعرضه للضرب بالعصي والسكاكين من قبل أنصار مرشح الحزب الوطني، وفي دائرة بندرشين الكوم بمحافظة المنوفية حدثت مشاحنات وتعرض من قبل عدد كبير من أنصار الحزب الوطني الحاكم يدعمهم عدد من محترفي البلطجة في مواجهة أنصار مرشح الإخوان رجب أبو زيد، وفي دائرة التبين (جنوب القاهرة) اهتم جماعة الإخوان أنصار الحزب الوطني بالاغتداء على أحد مؤيدي مرشح الإخوان علي فتح الباب. ورصد مركز "سوسايس" لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز جملة من الانتهاكات الأخرى، ففي دائرة صابدين، ووفقا للبيان، تم رصد عشر حافلات عمومية تقل ناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالح مرشح الحزب الوطني طلعت القواس الذي كان يواجه جمال حفي، مرشح الإخوان، وأضاف البيان أنه وفي دائرة الزاوية الحمراء وسط القاهرة استخرج رئيس نقابة العاملين بهيئة سكك حديد مصر بطاقات انتخابية للعاملين مقابل حصول الناخب على ٥٠ جنيه مقابل صوته، وذلك للتصويت لصالح مرشحي الحزب الوطني رضا وهذان وصفوا القايوبي.

ووفقا لما أوردته شهود عيان، قام مرشح الحزب الوطني -فئات- عادل ناصر في دائرة مزغونة بالجيزة بتوزيع بطاقات إبداء الرأي لانتخابات الإعادة على الناخبين طوال الأيام الثلاثة الماضية، مؤشرا عليها مسبقا بمرمه الانتخابي لوضعها في صناديق الاقتراع، وهو ما يطلق عليه "البطاقة الدوارة".

● نتائج لاهتة

٦٦

وقد أسفرت النتائج في الجولة الأولى عن فوز الحزب الوطني بـ ٢٦ مقعداً، منهم ١٧ فئات و٩ عمال، والإخوان المسلمين بـ ٥ مقاعد بينهم فائز واحد فئات و٤ من العمال، وأجريت انتخابات الإعادة الثلاثاء الماضي على ١٢٢ مقعداً، وخاض الإعادة ٩٧ مرشحا من الوطني و٤٢ عن الإخوان و١٢٠ مرشحا من المستقلين و٧ مرشحين من أحزاب المعارضة، وعلى الرغم من حصول الحزب الوطني على المرتبة الأولى في هذه الجولة، فإنه لم يكن الكاسب الأكبر في تلك الجولة، فقد رشح الحزب ١٦٤ مقعداً خسر منهم ٥٢ مرشحا بنسبة ٣٢، وفي مقابل ذلك، فإن جماعة الإخوان التي جاءت ثالثة للحزب الوطني وبمقارب كبير، كانت الكاسب الأكبر، خلال تلك الجولة، حيث رشحت فيها ٥١ مرشحا، فاز أربعة منهم، وخسرت، ودخل الإعادة ٤١ مرشحا، أي أن نسبة الخسارة لدى الجماعة كانت ١٢ بالمائة فقط.

والحاصل، أنه وعلى من فوز الحزب الوطني بـ ٢٦ مقعداً، فقد جاءت نتائج الجولة الأولى على عكس توقعاته، حيث أن الحزب كان يسعى للزوم بما لا يقل عن ٦٠ مقعداً، وجاء حصوله على ٢٦ مقعداً فقط. ليعكس النتائج السلبية لحالة الانقسامات التي سادت بين الأعضاء الذين لم يرشحهم الحزب وتقدموا للانتخابات كمستقلين، حيث كانت المنافسة بين أكثر من ١٠ مرشحين جميعهم من الوطني أصليين ومتشقين -في كثير من الدوائر، مما أدى إلى تفتت الأصوات الذي استفاد منه مرشحو الإخوان المسلمون. وكان من أبرز الخاسرين خلال المرحلة الأولى كل من الدكتور أمين نور رئيس حزب الغد والدكتور حسام بدرأوى أحد أبرز قيادات "التيار الإصلاحي" بالحزب الوطني، وفائدة كامل التي ظلت تمثل دائرة الخليفة بالقاهرة لمدة أكثر من ثلاثة عقود، وأمين ميمار رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب، والدكتورة منى مكرم عبيد، ومجدي أحمد حسين عن حزب العمل بالمثل، وأمين شفيق في بولاق أبو العلا، ومجدي محمود إبراهيم مستقل الظاهر، وفتحية العسال تجمع قصر النيل، وفوزي السيد مستقل مدينة نصر.

وقد شارك في الانتخابات في جولتها الأولى حوالي مليونين و٦٧٨ ألفا و ٦٩٩ ناخبا من بين ١٠ ملايين و ٧٥٢ ألفا و ٢٥٨ ناخبا. بنسبة حضور ٢٤،٩٪، وهذه نسبة متدنية ولا ترتفع سوى بقدر ضئيل للغاية عن النسبة التي سجلتها انتخابات الرئاسة التي أجريت في سبتمبر الماضي، والتي بلغت نحو ٢٢ بالمائة، وقيل

حينها أن انتخابات البرلمان سوف تسجل نسبة أعلى، بالنظر إلى أن انتخابات الرئاسة لا تحظى بنفس القدر من الأهمية التي تتمتع به انتخابات مجلس الشعب، ولكن ذلك لم يحدث، ومعنى هذا أن صمة علامات استهتام كبيرة حول تفاعل الشارع مع حالة الحراك الذي تعيشه البلاد خلال المرحلة الحالية، في ظل استمرار حالة العزوف عن المشاركة السياسية، وهي الحالة التي تؤكد على استمرار الناخب المصري في فقدان الثقة في العملية السياسية بوجه عام، وفي الانتخابات على وجه أخص، ويتأكد ذلك التحليل إذا ما علمنا أن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، ووفقاً للأرقام الرسمية أيضاً كانت نسبة المشاركة فيها نحو ٢٤ بالمائة.

وقد أدت هذه النسبة المتدنية للمشاركة إلى فوز وزراء ونواب بنسبة هزيلة مثل وزير المالية يوسف بطرس غالي الذي فاز بـ ٥٠٪ من أصوات دائرته، في حين فاز وزير الإسكان إبراهيم سليمان بـ ٨٪ من أصوات الناخبين، وجاءت نسبة المشاركة المتدنية أيضاً في انتخابات البرلمان لتطرح تساؤلات أعمق عن سر عزوف المصريين عن المشاركة السياسية صموماً، سواء عبر العمل الحزبي أم عبر التصويت في الانتخابات. وكان إجمالي الدوائر التي حسمت بأكملها في الجولة الأولى ٨ دوائر، وإجمالي الدوائر التي فاز بها أحد المرشحين ١٥ دائرة. وإجمالي الدوائر الباقية لإعادة بالكامل ٥٩ دائرة، وهذا مؤشر على احتمال المنافسة بين المرشحين، وكان عدد المرشحين في الجولة الأولى ١٦١٤ مرشحاً وعدد المرشحين في انتخابات إعادة للمرحلة الأولى ٣٦٦ مرشحاً.

وقد اختلفت نسبة المشاركة من محافظة إلى أخرى، وفي هذا السياق، وكان ناخبو محافظة النوفية الأكثر إقبالاً على صناديق الاقتراع وبلغ عددهم قرابة نصف مليون ناخب من أصل مليون و ٦٠٠ ألف مقيدين بالجدول. وفي المرتبة الثانية جاءت المنيا بنحو ٤٠٠ ألف من أصل مليون و ٢٢٠ ألفاً، والجيزة في المرتبة الثالثة بنحو ٣٧٥ ألفاً من أصل مليون و ٧٠٠ ألفاً والقاهرة في المرتبة الرابعة بنحو ٤٠٧ ألفاً من أصل مليونين و ٨٠٠ ألفاً. بينما جاءت خامساً بنحو ٢٥٠ ألفاً من أصل مليون و ٤٢ ألفاً، وسادساً أسبوط بنحو ٢٠٠ ألفاً من أصل مليون و ٤٢٠ ألفاً. وسابعاً الوادي الجديد بنحو ٣٧ ألفاً من أصل ٩١ ألفاً. وثامناً مرسى مطروح بنحو ٢٨ ألفاً من أصل ١٤٠ ألف ناخب مقيد بالجدول.

وكان أكثر الظواهر اللافتة للنظر أن أحزاب المعارضة مجتمعة (١٧ حزياً) لم تحقق أي فوز في الجولة الأولى برغم دفعها بأكثر من ١١٤ مرشحاً أحققوا جميعهم فيما عدا ٧ مرشحين خاضوا مرحلة إعادة في روض الفرج وكرديسة وحدائق القبة ويندر المنيا والتبين وعابدين.

وعلى الرغم من التجاوزات التي حصلت بحق مرشحي الإخوان المسلمين في الجولة الثانية، فإن "الجماعة المحظورة"، حققت نصراً لافتاً في تلك الجولة، حيث أشارت النتائج إلى فوز الإخوان بـ ٢٤ مقعداً من أصل ١١٤ جرى التنافس عليها في ٨٢ دائرة بثمانى محافظات.

ففي محافظة القاهرة فاز الدكتور حازم فاروق مرشح الجماعة بدائرة الساحل، وفي دار السلام ومصر القديمة فاز يسري بيومي مرشح الإخوان على مقعد العمال، وفي دائرة النهضة حصل مرشح الجماعة الدكتور مجدي محمد سليمان عاشور على مقعد العمال، كما فاز مرشح الجماعة في دائرة عابدين جمال حنفي بمقعد الفئات على حساب مرشح الحزب الوطني الحاكم طلعت القواس، وفاز الإخواني على سيد فتح الباب بمقعد العمال عن دائرة التبين ومايو، وفي مدينة نصر ومصر الجديدة فاز مرشح الجماعة عصام مختار بمقعد العمال.

وفي محافظة الجيزة فاز مرشح الجماعة عزب مصطفى بمقعد العمال في دائرة قسم الجيزة، كما فاز جمال قرني محمود حسين بمقعد الفئات في دائرة الحوامدية، وفي العياط فاز مرشح الإخوان أحمد عبده محمد السيد بمقعد العمال. وفي بني سويف فاز مرشح الجماعة عبد العظيم أحمد أبو سيف بمقعد العمال، وفي دائرة بيا فاز عبد اللطيف علي قطب محمد بمقعد الفلاح.

أما في أسبوط فقد فاز الإخوان بمقعدين حصل عليهما مرشحاً الجماعة الدكتور محمود حلمي الذي فاز بمقعد الفئات بدائرة القوصية، والدكتور عبد العزيز خلف الذي فاز بمقعد الفئات في دائرة المتح. وفي المنيا فاز مرشح الجماعة الدكتور محمد سعد توفيق الكتاتني بمقعد الفئات، وفي مغاغة فاز إبراهيم زنون إبراهيم الزنونى بمقعد الفئات على حساب مرشح الحزب الوطني أحمد إمامي بلوم إمامي، وفي "العدوة" فاز مرشح الإخوان محمد عبد العظيم محمد أحمد بمقعد العمال، وفي بني مزار فاز موسى السيد موسى غنوم بمقعد الفئات. وفي المتوفيقية نجح مرشح الإخوان أشرف محمود بدر الدين في انتزاع مقعد الفئات بدائرة "الشمون" متفوية من مرشح الحزب الحاكم سمير زكي سيد أحمد السقا، كما فاز الدكتور ياسر السيد المليجي حمود مرشح الإخوان في دائرة أسطفا بمقعد الفئات، وفي دائرة شبين



الكوم فازرجب محمد أبو زيد محمد بمقعد فئات، كما فاز مرشح الجماعة عيسى عبد الغفار بمقعد العمال في دائرة قويسنا.

● ردود الأفعال

وبالنظر إلى سخونة العملية الانتخابية، وما شهدته من إيجابيات وسلبيات، فإنها أثارت الكثير من ردود الأفعال وهي اتجاهات مختلفة، فقد قضت محكمة القضاء الإداري المصرية قبل انعقاد الجولة الثانية بيومين ببطالان نتائج ثلاث دوائر جرت انتخاباتها بالمرحلة الأولى من الانتخابات بسبب عدم تنفيذ الأجهزة الحكومية لأحكام بتغيير الصفة الانتخابية لبعض المرشحين، حيث أن المحكمة كانت أصدرت قبل الانتخابات أحكاما بتحويل صفة ثلاثة مرشحين من عمال إلى فئات ولكن الحكومة لم تلتزم بالتفتيش، وشمل الحكم دائرة بولاق الدكرور والعمرانية بمحافظة الجيزة ودائرة الوايلي بالقاهرة ومنشأة القناطر بالجيزة. وقالت بأن المحكمة أمرت بإعادة الانتخابات في هذه الدوائر مع إدراج أسماء المرشحين الذين صدرت أحكام بتحويل صفاتهم الانتخابية من عمال وفلاحين إلى فئات وهم: المندهو الحسيني (مستقل) بدائرة بولاق، وعبد الحميد شعلان (مستقل) بدائرة الوايلي، وعبد المجيد سمير رجب (الحزب الوطني) بدائرة منشأة القناطر، ولكن ذلك لم يحدث أيضا، وشهدت هذه الدوائر إعادة بالـجولة الثانية، وهذا الأمر يطرح قضية هامة تنصرف إلى مدى تحقيق مبدأ سيادة القانون في مصر ومكانة السلطة القضائية ودورها في النظام السياسي المصري.

وسجلت الجولة الأولى عشرات من الطعون قدمت من جانب مرشحين خسروا الانتخابات أو خاضوا جولة والأعادة وكان من أبرز هذه الطعون، الطعن المقدم من أمين نور رئيس حزب الغد لوقف إعلان نتيجة الانتخابات في دائرة باب الشعرية بالقاهرة وقد تم تأجيله إلى جلسة ٢٩ نوفمبر المقبل، والطعن الذي قدمه مرشح لمقعد الفئات في دائرة الدقي بمحافظة الجيزة لوقف إعلان نتيجة الدائرة، وتم تأجيله إلى ٢٢ نوفمبر لحين إحصاء محاضر فرز اللجان العامة والفرعية وأوراق الانتخابات، وكانت خسارة هذا المرشح في مواجهة أمال عثمان مرشحة الحزب الوطني، قد أثارت جدلا كبيرا، حيث تم في البداية إعلان خسارة عثمان، ثم اعلن لاحقا عن فوزها، وهذه الواقعة أثارت غضب الإخوان، الذي تظاهر آلاف منهم يوم الجمعة الماضي، أمام مسجد مصطفى محمود بالمهندسين بالقاهرة، رافعين شعار "لا للانتخابات المزورة". وتسببت الانتهاكات أيضا في غضب قوى المعارضة، التي عقدت اجتماعا السبت الماضي، لبحث ما تم بالجولة الأولى، مهددة بالانسحاب من الانتخابات، ولكن تلك القوى توافقت على الاستمرار في حوض الانتخابات التشريعية رغم ما شاب مرحلتها الأولى من عمليات "تزوير"، بعد أن رفضت غالبية تلك القوى اقتراحا تقدم به جورج إسحق منسق عام حركة "كفاية" بالانسحاب الجماعي لمرشحي الجبهة من المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات البرلمانية احتجاجا على ما قال إنه "عملية التزوير والتدخل واسعة النطاق من جانب الحكومة".

وفيما خص موضوع الرقابة والمتابعة الدولية للانتخابات، فإنه وبالرغم من إعلان الحكومة المصرية رفضها لقيام أي جهات خارجية بمراقبة العملية الانتخابية، فقد أفاضت صحيفة "الوفد" المصرية أن وفدا يمثل "المعهد الأمريكي للديمقراطية" الذي ترأسه ما دلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة، وصل إلى القاهرة لتابعة المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية في مصر. واستمرت زيارته حتى ٢٢ نوفمبر. وذكرت من جهة أخرى أن "السفارة الأمريكية بالقاهرة قد تحدثت قرار الحكومة المصرية بمنع الرقابة الدولية على انتخابات مجلس الشعب وأوقدت مجموعة من خبرائها إلى المحافظات لرقابة الانتخابات، خاصة في القاهرة والجيزة والنيا وأسيوط، وقام موظفو السفارة بتصوير الانتهاكات التي شهدتها الانتخابات".

وكان وفد من البرلمان الأوروبي تابع وقائع جولة البداية في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية يوم الأربعاء ١١-٢٠٠٥، وأكد على افتقارها للنزاهة والعدالة، وانتقد في الوقت ذاته "تعزيز" الإعلام المصري لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، وقيام هيئات وأجهزة الدولة بنقل ناخبين في حافلات إلى مراكز الاقتراع للتصويت لصالح مرشحي الحزب الوطني.

جدول رقم (٥)

يوضح عدد الدوائر والمرشحين والمقرات واللجان الانتخابية في المرحلة الأولى

٣	المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين المدعوين	عدد المقرات الانتخابية	عدد اللجان الفرعية
١	القاهرة	٢٥	٢٨٣٦٥٤٥	٤٣٤	٢٥٥٨
٢	الجيزة	١٤	١٧٩٨١٤٩	٣٧٤	١٧٧٤
٣	المنوفية	١١	١٦٩٤١١٦	٥٥٦	١٦٧٣
٤	بنى سويف	٧	١٠٤٢٦٥٩	٤٥٨	١١٦١
٥	المنيا	١١	١٧٣٠٥٥٢	٥٣٩	١٧٠٠
٦	أسيوط	١٠	١٤١٨٣١٩	٤٩٨	١٤٧٧
٧	مطروح	٢	١٤٠٢٤١	١٥٣	١٩٣
٨	الوادي الجديد	٢	٩١٦٧٧	٤٩	١٠٨
	المجموع	٨٢	١٠٧٥٢٢٥٨	٣٠٦١	١٠٦٤٤

أجريت الجولة الأولى من المرحلة الأولى يوم الأربعاء الموافق ٩ نوفمبر ٢٠٠٥ وأجريت الجولة الثانية (الإعادة) يوم الثلاثاء الموافق ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥

٢- المرحلة الثانية: تساقط الرموز وصعود الوجوه الجديدة والمستقلين وتراجع الأحزاب

١- الجولة الأولى: العنف سيد الموقف وتراجع السياسة مقابل السلاح

انتخابات يفترض أن تقود لبرلمان الإصلاح والتطور ولكنها بدلا من ذلك تحولت لجزء من هيلم "اكشن" ملئ بالضرب والأسلحة البيضاء وعربات الإسعاف التي تقل المصابين، ولكنها بعيدا عن صيغة الفيلم تنقل مصابين حقيقيين وكذلك قتل لا نريد ان نقول أول قتيل متهمين إلا نحتاج إلى عد القتلى في انتخابات لازلتنا في منتصف الطريق إلى نهايتها. وعلى طريقة الأفلام أيضا تم لأول مرة استخدام "كومبارس" لاداء دور الناهخين والتوجه لراكنز الاقتراع بدلا من الناهخين أنفسهم معتمدين على تراخي بعض اللجان في عمليات التحقق من الشخصية، بالإضافة لمقاوولي أنصار ومتعهدين لتوصيل البلطجية والكومبارس للمرشحين من الشارع حتى باب اللجان. صورة هزلية ودموية لانتخابات كان يفترض أن تكون الأكثر جدية، ولكنها بدلا من أن تكون الأكثر جدية في طرح رؤى إصلاحية ووجوه جديدة تحولت إلى انتخابات أكثر جدية في الاستماتة على المقاعد والسعى للوصول إليها بكل السبل. واتسمت الانتخابات في الجولة الأولى من المرحلة الثانية بدرجة أعلى من العنف عما شهدته أي انتخابات مصرية أخرى، وفي حين كان المال هو بطل المرحلة الأولى أصبح العنف البطل الحقيقي لتلك الجولة من المرحلة الثانية مع ما ينطوي عليه من استخدام للمال في تأجير البلطجية والذي وصل إيجار الفرد منهم إلى ألف جنيه بما يعبر عن حجم التفقات الضخم الذي ظل سمة مميزة للمشهد الانتخابي.

● النتيجة دورثاني والإعادة تكتسح الدوائر

أجريت انتخابات المرحلة الأولى من الجولة الثانية في تسع محافظات هي: الإسكندرية والبحيرة والقليوبية والغربية والفيوم وقتنا في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥ وشملت تلك المحافظات ٧٢ دائرة وتنافس فيها ١٧٩ مرشحا على ١٤٤ مقعد. بينهم ١٤٤ مرشح للحزب الوطني، ٦٠ مرشح لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، ٩٥ مرشح للمعارضة. وجاءت نتيجة الانتخابات معبرة عن نفس نتيجة المرحلة الأولى ممثلة في الإعادة في الكثير من المقاعد وعدم القدرة على حسم النتيجة من المرة الأولى في ظل تزايد درجة التنافس وكبر عدد المرشحين في الانتخابات يتنافس فيها ٢٠ شخص على نفس المقعد وفقا لمتوسط عدد المرشحين والمقاعد بما يؤدي إليه ذلك من تفتيت الأصوات.

ومن بين ١٤٤ مقعد تم حسم ٢٢ مقعد فقط بنسبة ١٥,٢%، على أن يتم الإعادة بين ٢٤٢ مرشحا لتتنافس على ١٢٢ مقعدا في ٦٨ دائرة يوم ٢٦ نوفمبر. ومن بين دوائر الإعادة تجري الانتخابات في ٥٢ دائرة على مقعدين، ١٥ دائرة على مقعد واحد، ومن بين المرشحين يتنافس ٢١٢ مرشح على مقعدين ٢٠ مرشحا على مقعد واحد. وتنتقسم مقاعد الإعادة وفقا للمحافظات وما تم حسمه من الجولة الأولى كما يلي: ١٢ مقعد في القليوبية - تم حسم ٨ مقاعد فقط - ١٦ مقعد في القليوبية - تم حسم مقعدين - ٤ مقاعد في البحيرة - تم حسم ٢٢ مقعد - ١٢ مقعد في الفيوم - تم حسم مقعدين - ٢٢ مقعد في الإسماعيلية - تم حسم ٢ مقعد - ٢٢ مقعد في الغربية - تم حسم ٧ مقاعد - في حين تجري الإعادة على كافة المقاعد في ثلاث محافظات هي: السويس ٤ مقاعد، وقتنا ٢٢ مقعد، وبورسعيد ٦ مقاعد.

هذا وزادت نسبة مشاركة الجماهير في الانتخابات عن المرحلة الأولى بنسبة ٢% لتصل النسبة الإجمالية للمشاركة إلى ٢٧%، في حين جاءت البحيرة في المرتبة الأولى بنسبة مشاركة بلغت ٢٤,١% تلتها الغربية ٢٩,٥%، في حين جاءت السويس في المرتبة الأخيرة.

وقد مثلت أبرز نتائج الانتخابات في فوز كل من وزير الري محمود أبو زيد (وطني) في دائرة نهطاي - غربية ود. مصطفى الفقى (وطني) على منافسه القوى جمال حشمت (جماعة الإخوان المحظورة) في دائرة من أقوى الدوائر في عملية التنافس دمنهور - بحيرة، وكذلك فوز مرشحين أساسيين للحزب الوطني ومنهم طارق طلعت مصطفى (سيدى جابر - الإسكندرية) وعماد الجلده (شبراخيت - بحيرة). أما أبرز الوجوه في الإعادة: وزير الزراعة أحمد الليثي ووزير الزراعة الأسبق يوسف والى وزعيم حزب التجمع خالد محبى الدين ورئيس اتحاد عمال مصر السيد راشد ورئيس جامعة الإسكندرية محمد عبد الله ولاعب

الكرة أحمد شويبير. أما أبرز الوجوه التي فشلت في الانتخابات فتشمل جمال حشمت مرشح الإخوان ومحمود معروف المعلق الرياضى وحمدى الكنيسى الإعلامى البارز وعبد الوهاب قوطة وطلعت عبد القوى وباسين تاج الدين سكرتير عام حزب الوفد وسيف محمود نائب رئيس حزب الغد. وهذه النتائج تؤكد خروج ١٥٠ نائب من النواب الحاليين في المجلس من البرلمان القادم منهم ٢٠ نائب خسروا مقاعدهم في تلك الجولة. كذلك استمر مسلسل تراجع دور النساء، وكما جاء التراجع في الترشيح جاء التراجع في النتائج والقدرة على المنافسة ولم تفز أي سيدة من اللائحة خضت الانتخابات ودخلت واحدة جولة الإعادة في دائرة طوخ بالقليوبية.

واعتبر الحزب الوطنى هو الخاسر الأكبر في تلك الجولة بسبب خسارته لعدد ٨٠ مقعدا مقابل فوزه بعدد ٤ مقاعد فقط ودخول الإعادة بعدد ٦٠ مرشحا بما طرح الحديث وإسعا داخل الحزب عن أسباب السقوط وعوامل اختيار المرشحين وكيفية ضم أكبر عدد من المستقلين لضمان الأغلبية في البرلمان استكمالا لنفس السيناريو الذى اتبعه بعد الجولة الأولى التى فاز فيها بعدد ٦٥ مقعدا وضم مستقلين ليصل عدد مقاعده ١١٥ مقعدا. في حين تعد جماعة الإخوان المحظورة أبرز الفائزين خاصة بمقارنة نسبة مرشحيها لنتائجها وفوزها بعدد ١٢ مقعد في تلك الجولة ليصبح رصيد الجماعة ٤٧ مقعدا في حين تدخل الإعادة بعدد ٤١ مرشحا. أما جبهة المعارضة فاستمرت هامشية كما هي فلم تفز بأي مقعد ودخلت الإعادة بعشر مقاعد مؤكدة على حجم المشكلة التى تواجهها وخاص ٩ من المعارضة الإعادة مقسمين إلى: ٥ مرشحين للتجمع منهم رموز هامة مثل البدرى فرغلى (يوسف هناد) وأبو العز الحريرى (كرموز)، و٤ للوهده منهم مصطفى شردى ومسعد الميخى (بورسعيد). هذا في حين فشل مرشحي حزب الغد النائبان الحاليان في البرلمان في الفوز أو دخول الإعادة.

● سيادة العنف

بالطبع لا يمثل الحديث عن العنف والبطلجة في الانتخابات البرلمانية المصرية المرة الأولى، ولكنها تكتسب أهميتها لأنها تدشن إمكانية أن تكون السمة المميزة لما يلي من مراحل حتى انتهاء الانتخابات بمراحلها الثلاثة بما يقود إلى اعتبارها الانتخابات الأكثر عنفا كما كانت الأكثر استخداما للمال. وهو أمر مرتبط ببعضه لدرجة كبيرة، فالسعى إلى البرلمان وهرولة الجميع إليه، واستخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك قادت إلى استخدام الجزرة ممثلة في الرشاوى وغيرها من المسميات المعبرة عن عمليات شراء الأصوات والتي تم إنفاق الملايين عليها لتصبح بندا مستقلا يضاف لبنود الدعاية الانتخابية والحملة الانتخابية ككل. ولأن المال كما ظهر في المرحلة الأولى من الانتخابات كان للكثيرين القدرة على استخدامه بدأ من الطبيعي في هذا السياق ومع عدم قدرة المال على حسم الدوائر من الجولة الأولى للانتخاب في أي مرحلة والتي تبدو واضحة من نسب الإعادة التي تتم حتى الآن والمرشحة للاستمرار بدأ من الطبيعي اللجوء إلى أسلوب العصا التي رفعها مرشحون ضد بعضهم البعض في صورة أشبه باستعارة لقطة من فيلم عربى قديم تدور أحداثه حول "الفتوة" ومحاولة ظهور "فتوة" جديد وليس لقطة لإنتاج برلمان لدولة تمر بلحظة تحول "ديمقراطى"، وهو ما ظهر واضحا بتراجع التقارير عن الرشوة الانتخابية في تلك الجولة لصالح تصاعد العنف عكس الجولة الأولى.

وأصبح الحديث عن العنف لا يعبر عن طبيعة المشهد لأن استخدام مفهوم "العنف" أصبح شائع لدرجة أنه لا يعبر بدقة عن طبيعة التجاوز الذى حدث. فالعنف يطلق على أعمال تتراوح من الاحتكاك بالمرشحين أو أنصار مرشح ما ويصل كما حدث في المرحلة الأولى من الجولة الثانية إلى درجة استخدام مجموعة متنوعة من الأسلحة تتضمن: السيوف والمطاوى والسنج والأسلحة النارية والجنائز والقنابل للسيلة للدموع والكلاب المتوحشة وتكسير الزجاجات أمام اللجان لمنع وصول المرشحين ووكلائهم وممثلى منظمات المجتمع المدني والناخبين إلى هذه اللجان، مع استمرار حالات تعرض السيدات المتوجهات للاقتراع سواء من قبل مسجلات خطر أو بطليجة. بالإضافة إلى إغلاق دوائر أمام الناخبين، ودخول بطليجين للجان وتهديد القضاة والقيام بإحراق صناديق اقتراع ملثية بالأوراق داخل اللجنة. وتلقت المنظمات والجهات المختلفة العاملة في مجال الرقابة شكوى من مواطنين ومرشحين ومنذوبيهم يستجدون فيها من سطوة البطلجة وأعمال التهريب للدرجة قيام بطليجة بقطع الطرق المائية الموصلة لمدينة بورسعيد لمنع وصول الناخبين.

وأدت تلك الأعمال إلى سقوط قتيل في الإسكندرية بعد أقل من ساعة من بدء عملية التصويت، وهو

سائق سيارة مرشح مستقل، نتيجة تعرضه لعدة طعنات من سلاح ابيض خلال قيام بلطجية بتهريب ناخبين ومنعهم من الوصول إلى إحدى لجان الاقتراع. هذا بالإضافة إلى العديد من المصابين الذين تم نقل عدد كبير منهم إلى المستشفيات للعلاج من طلقات نارية وطلقات وكسور وارتجاج في المخ وإصابات في العين وغيرها من الإصابات الأخرى.

ولكن هذا الاستخدام "المفرط" بالفعل لنوع الأسلحة المستخدمة ومدى استخدامها. ارتبط بقضايا أخرى تعد نقاط جوهرية في المشهد الانتخابي لبرلمان ٢٠٠٥ بداية من المسئول عن التصعيد أو العنف ومسئولية الشعارات الدينية التي رفعها الإخوان المسلمون وأنصارهم بشكل مباشر أو غير مباشر كما أطلق، أو مسئولية نتيجة المرحلة الأولى على خوف الجميع على فرص الفوز بعد خسارة شخصيات كان يظن أنها "مضمونه" النجاح. كما أن الخبرة الأبعد نسبيا والخاصة بانتخابات ٢٠٠٠ تلعب دورها في إثارة القلق ربما لدى الإخوان أكثر من غيرهم من ألا تتوافر النزاهة التسببية التي حدثت خلال الجولة الأولى والتي سمحت لهم للمرة الأولى بتجاوز سقف التمثيل البرلماني لهم، بما قاد إلى استخدام عمليات تزوير وتدخل أمضى سافر في المرحلتين التاليتين لتضييق فرص فوزهم. هذا التوجس والخوف المسبق والالتزام المعد مسبقا من كل الأطراف ضد بعضهم البعض أدى بدوره لإعداد العدة سواء بالمال أو السلاح والبطاجة في مقولة أن الغاية تبرر الوسيلة كعاعدة أساسية للسياسة مهما اختلفت الأيديولوجيات والخلفيات التي ينطلق منها موقف القوى السياسية.

ومن جانبها رصدت كافة التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتقارير المتابعة الأخرى الصادرة عن عدة جهات الكثير من مظاهر العنف والتي أدى تعددها واتساع نطاقها واستخدامها لنفس الأدوات في المحافظات المختلفة مع تعدد المصابين والضحايا ضد كافة الأطراف إلى عدم تصديد الأطراف المسؤولة عنها بصفة قطعية وإن أكدت تلك التقارير عن مسئولية الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة عن معظمها بسبب اشتداد المنافسة بينهم. ورصدت تقارير المتابعة الميدانية للقضاة في عدة دوائر زيادة ضخمة في أعمال العنف والشغب التي سادت عددا كبيرا من المحافظات في الوجه البحري وخاصة الإسكندرية والبحيرة والغربية والقليوبية. وكشفت التقارير الميدانية عن أن البطاجة جرت بطريقة منظمة وتم الإعداد المسبق لها.

ويمثل العنف إحدى مفردات العملية الانتخابية في الدول النامية التي تتقدم فيها المصالح والعصبية والنعرات القبلية والرشى الانتخابية على القيم الديمقراطية وما تتطلبه من ترسيخ حرية الانتخاب والفرز بين النافع والمفيد من الضار والخبث، وتتركس قيم الاستغلال من الأقوى والأغنى على الأضعف والأفقر. كما تترسخ ممارسات تسليع الممارسة السياسية، على حساب المشاركة السلمية التي ينظمها القانون.

الناخ العام الذي سبق المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب كان يؤشر إلى إمكانية تقلص نسبة العنف خلال العملية الانتخابية، على خلفية عوامل رئيسية ثلاث،

العامل الأول، يتمثل في الإشراف القضائي على الانتخابات، فلمرة الثانية يتم إجراء انتخابات مجلس الشعب في ظل إشراف قضائي كامل، والذي وإن لم يتم بالصورة المطلوبة، إلا أنه أوجد شريكا للحكومة في إدارة العملية الانتخابية، بشكل يمنع نظريا من تمشى ظاهرة التزوير وتسويد لجان الانتخابات لصالح أحد المرشحين.

العامل الثاني، يتعلق بإجراء الانتخابات في صناديق زجاجية إمعانا في الحيادية، وهو التقليد الذي بدء في اتباعه منذ انتخابات الرئاسة السابقة.

فيما يتصل العامل الثالث، بمشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة سير العملية الانتخابية، فضلا عن تسليط اهتمام بعض الدوائر الخارجية بسير العملية الانتخابية في مصر.

هذه العوامل الثلاثة توفر نظريا مبدأ الحيادية في العملية الانتخابية، بشكل يدعم من إمكانية تقلص نسبة العنف والظواهر السلبية التي تترافق مع العملية الانتخابية، ويعطى الأولوية في انتخاب المرشح على أساس حرونزيه دون التطرق إلى ارتكاب انتهاكات يفرض إحداث تحول في سير العملية الانتخابية.

لكن رغم ذلك فإن هذه العوامل الثلاث لم تكن حائلا دون تصاعد أعمال عنف خلال المرحلة الأولى من الانتخابات، خصوصا في الجولة الثانية منها، ووصلت أوجها خلال الجولة الأولى من المرحلة الثانية، حيث قتل بلطجية في مدينة الإسكندرية الساحلية سائق أحد المرشحين، كما طعن اثنان من المرشحين المستقلين وأصيب أكثر من مائة في اشتباكات

جرت بدوائر انتخابية مختلفة استخدمت فيها السيوف والمطاوى والسنج والأسلحة النارية. وسبق بدء

عملية التصويت في الجولة الأولى من المرحلة الثانية حملة اعتقالات واسعة نفذتها السلطات بحق جماعة الإخوان المسلمين في بعض محافظات المرحلة الثانية شملت حوالي ٤٠٠ من أعضاء الجماعة، تم الإفراج عن ٢٠٠ منهم بعد يوم من انتهاء الجولة الأولى.

هذه التطورات في مجملها ذهبت نادي قضاة مصر إلى المطالبة بتدخل القوات المسلحة لحماية سير العملية الانتخابية خلال جولتها القادمة. كما حظيت باهتمام الدوائر الغربية، حيث أصريت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها شون ماكورماك في المؤتمر الصحفي اليومي للوزارة، عن قلقها إزاء سير العملية الانتخابية، حيث قال: "لقد لاحظنا في الأونة الأخيرة ارتفاعاً في أعمال العنف، وهو ما يسبب لنا قلقاً حقيقياً"، مشيراً إلى أن واشنطن "تحدثت مع القيادة المصرية بشأن هذا الأمر وطلبت منها توفير مناخ يمكن أن تجري فيه الانتخابات بطريقة تمكن الناس من التعبير عن أنفسهم بحرية".

وفي الواقع يمكن إرجاع تصاعد نسبة العنف في العملية الانتخابية إلى ظواهر ثلاث صاحبت العملية الانتخابية، أو بمعنى أدق تمثل إحدى أهم معالم ومفردات الاستحقاقات الانتخابية على مدى تاريخ العمل النيابي في مصر، ولم يفلح المناخ المواتي الذي وفره إشراف القضاء على الانتخابات ومشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، في التعاضى معها من منطلق تعاضى تداعياتها السلبية، وهذه الظواهر هي:

١- تقشى ظاهرة الرشاوى الانتخابية، سواء في شكل مادي من خلال شراء الأصوات التي وصل بعضها إلى خمسمائة جنيه من أجل التأثير على إرادة الناخب، أو في شكل عيني من خلال وصول بالتوظيف أو بتقديم قروض ميسرة، بل ظهر نوع جديد من الرشاوى لم تشهده بكثرة الانتخابات السابقة، مثل رشوة المشروعات التي يقدمها رجال الأعمال لأبناء دوائرهم في موسم الانتخابات للتأثير على إرادتهم الانتخابية.

٢- التلاعب في الجداول الانتخابية، حيث لوحظ وعلى نطاق واسع أن بيانات الكشوف الانتخابية لم تكن مطابقة لبيانات البطاقات الانتخابية، وتكرر أسماء بعض الناخبين، ووجود أخطاء كثيرة بأسماء البعض الآخر، وكذلك تكرار أرقام قيد الناخبين بالجدول الانتخابية، وعدم الترتيب الأبجدي للأسماء، مما أدى لانصراف العديد من الناخبين دون الإدلاء بأصواتهم، كما لوحظ وجود أنصار الحزب الوطني وبعض القوى الأخرى وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين أمام مقار الاقتراع ويجوزتهم قوائم للناخبين يدعوى أنها مطابقة لتظهيرتها المستخدمة داخل مقار الاقتراع، ما كان سبباً في حدوث بعض حالات العنف.

٣- التأثير السيكولوجي لنتائج المرحلة الأولى من الانتخابات والتي شهدت صعود جماعة الإخوان المسلمين وفوزهم بـ ٢٤ مقعداً من المقاعد الـ ١٦٤ المخصصة للمرحلة الأولى، ما كان دافعاً لأنصار الجماعة إلى الوجود المكثف خلال المرحلة الثانية أملاً في مواصلة الصعود. هذا الأمر يدعم الرؤية التي يطرحها البعض ومضادها أن ما يحدد اتجاه صوت الناخب في مصر ليس التوجه العزبي، بل في الغالب هو المشاهد الأخيرة التي يراها ومنها فكرة الفائز والمنهزم. ووفقاً لما يعلن عن تراجع مرشحي الحزب الوطني وتقدم المستقلين ومن بينهم جماعة الإخوان، فمن الممكن أن يتأثر الناخب نفسياً بهذا ويميل إلى التصويت لمن أحرز تقدماً في المرحلة الأولى. ووفقاً لهذه الرؤية أيضاً فإن فئة من الناخبين ستلجأ بدافع التأثير النفسي إلى ما يعرف بـ "التصويت العقابي" ضد مرشحي الحزب الوطني في محاولة للاقتصاص منه من ناحية، وأملاً في تغيير حقيقى ملموس من ناحية أخرى.

● من المسئول عن سيناريو العنف والبطلجة؟

رغم محاولة وزارة الداخلية والإعلام المصري وتصريحات المسئولين تحميل "المرشعون تحت شعار ديني - المصطلح الجديد الذي استخدم للتعامل مع مرشحي جماعة الإخوان المحظورة - المسئولية عن أعمال العنف إلا أن النظر إلى المستهدفين والمستفادين من تلك الأعمال لا يقود إلى القول بمسئولية مستقلة للجماعة، فالجماعة من مصلحتها استكمال الانتخابات في جو يتسم بالهدوء وترك الفرصة لرقابة مؤسسات المجتمع المدني وضمان عدم التلاعب في عمليات الاقتراع أو الفرز لأنها تدرك قوتها مقابل ضعف الآخرين وأنها ستحصل على أكثر مما حصلت عليه من مقاعد في الجولة الأولى التي لا تحتوي فعلياً على محافظات للجماعة فيها نفوذ أو تاريخ انتخابي إيجابي على عكس الجولة الثانية. وبهذا فإن ما دعت إليه الحركة بالأساس تمثل في الدعوة إلى "الاستقتال" كما أطلق محمد حبيب نائب المرشد العام



عقب بعض التدخلات التي حدثت ضد مرشحي الجماعة المفترض فوزهم في الجولة الأولى لصالح مرشحي الحزب الوطني وخاصة دائرتي الدقي ومدينة نصر. هذا الاستقتال الذي دعا إليه كان يفترض الاستمرار أمام اللجان ومتابعة عمليات الاقتراع وضمان عدم التلاعب في الصناديق بما يعني أن التحرك الذي كان يمكن للجماعة القيام به تحرك "رد الفعل" وليس الفعل في وضع تدرك فيه الجماعة أنها لا تحتاج لاستنزاف النظام.

بالقضاء فإن الانهزام الذي حدث في الجولة الأولى كان في صفوف المرشحين من الحزب الوطني والمستقلين خاصة المنشقين عن الحزب لغرض الانتخابات لأن نتيجة المرحلة الأولى رغم كل ما شهدته من استخدام واسع المدى للرشاوى بكافة أنواعها وللعنف في بعض صورته وللتزوير والتدخل المباشر في عدد من اللجان لم يؤدي إلى القدرة على الحسم من الجولة الأولى كما أنها لم تؤدي إلى الإعادة إلى ضمان الأغلبية. وأصبح حجم الهلع الذي أصيب به الجميع خاصة داخل الحزب من نتائج الإخوان وتعركه لضم أكبر عدد ممكن من المستقلين للمرور بشكل آمن من الجولة الأولى، والخوف مما يمكن أن تحققه الجماعة مجال لمطرح فكرة التدخل بكافة السبل، وإذا كان المال لا يقف أمام المال ولا أمام البعد الديني فالحل هو البحث عن وسيلة أو كما قال وزير الزراعة مرشح الحزب الوطني في البعيرة أحمد الميثي أصبح كل شيء مباح. ورغم أنه كان يشير بهذا التصريح إلى المنشقين عن الحزب واستخدامهم للمال فإن دخول كافة الأطراف في حالة ترقب وتشكيك وإيمان بأن الطرف الآخر سيستخدم كافة الوسائل للزور قاد إلى عمليات العنف. كذلك فإن محاولة إبعاد الناصحين عن اللجان يستفيد بها أشخاص قادرون على استخدام التزوير في الصناديق أو في عمليات الفرز وهي مسائل لا تملك جماعة الإخوان المحظورة التأثير فيها مقارنة بالحزب الوطني ودعم السلطة التنفيذية لمرشحيه خاصة وأن العديد من التقارير والمشاهدات أشارت لوجود ضباط شرطة مع بلطجية أمام لجان أو في سيارات تذهب للجان يتبعها قيام البلطجية بممارسة العنف.

ومن المهم التأكيد على نقطة أخرى هامة وهي أن أحداث العنف التي وقعت ليست أحداثا فردية ولكنها عمليات منظمة لأنها حدثت في كافة المحافظات مع اختلاف النسب، كما استخدمت نفس الأسلحة والوسائل الأخرى بنفس السيناريو في كافة المناطق من القوى الأساسية المتنافسة ممثلة في الوطني والإخوان والمستقلين وهو أمر لا يمكن إرجاعه إلى توارد الأفكار ولا إلى سرعة الاستجابة ولكن إلى الاستعداد المسبق. ويضاف لتلك الصورة أخيرا دور الأمن والحديث عن "حياده" السبلي بكل ما له من آثار سلبية على العملية الانتخابية، مع استمرار حالة تراجع التغطية الإعلامية الرسمية عن النزاهة والحيادية.

● "الحياد الأمني" .. الضرر أكثر من الإفادة

"الوزارة - وزارة الداخلية - كانت على علم بنية بعض أنصار المرشحين اتخاذ أعمال العنف والبلطجة طريقا للتأثير على الناخبين إلا أن أجهزة الأمن لم تلق القبض عليهم قبل الانتخابات حتى لا يتم التشكيك في نزاهة الانتخابات، وتم ضبط مثيري الشغب يوم الانتخابات قبل تورطهم في أعمال مخالفة للقانون" هذه التصريحات المتناقضة جاءت على لسان اللواء إبراهيم حماد المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية، وهي تصريحات تثير تساؤلات كثيرة حول دور الأمن بشكل عام وفي الانتخابات بشكل خاص. فكيف تعرف قوات الأمن بجريمة ولا تسعى لمنعها، وإذا كانت الذريعة هي عدم انتقاد الوزارة واتهامها بالتدخل عبر القبض على بعض العناصر قبل الانتخابات فإن هذا كان يعني بالضرورة القبض على مثيري الشغب بعد قيامهم بأعمال العنف في فكرة التلبس بالجريمة ولكن ما حدث أن الجرم وقع ومن قاموا به لم يتم القبض عليهم في الكثير من الحالات في نفس الوقت الذي تم فيه إلقاء القبض على عناصر أخرى لمجرد وقوعهم مع مرشح معين دون تلبسهم في عمليات عنف بما يجعل تعامل الوزارة انتقائي وتصريحها مثير للتساؤل حول دور الأمن الحيادي بدرجة أكبر.

وبشكل عام أثارَت الجولات المنتهية من الانتخابات البرلمانية بمراحلتيها الحديث بدرجة كبيرة عن دور الأمن ومدى تدخله. ومدى التزامه بتوجيهات الرئيس مبارك والتصريحات المعلنة من وزارة الداخلية حول الدور الحيادي للأمن. ورغم تكرار مسئولى الوزارة والتقارير الأولية عن الانتخابات في المرحلة الأولى عن الحياد الأمني إلا أن هذا لم يمنع من ظهور ظاهرة ومفهوم آخر ظهرت عيوبه واضحة في المرحلة الثانية وهي الخاصة بالحياد "السبلي" الذي يقود الأمن تحت دعاوى عدم التدخل إلى لعب دور

المشارك في عمليات العنف والبلطجة وشراء الأصوات.. ويجعل الشارع الانتخابي ملكا للمرشحين وأنصارهم واتباعهم لاستخدام ما يشاؤون من وسائل.

وصبرت الصور التي تم تفاعلها خلال انتخابات الجولة الثانية بشكل واضح عن صورة قوات الأمن التي تقف وكأنها تحرس البلطجة وهم يتبادلون القتال مع بعضهم البعض وكأنها في حماية قوات الأمن. وهنا ينبغي التوقف قليلا والنقاش بصورة جدية حول ما تريده قوى الإصلاح وما يتم فعلا. فعندما طالب الجميع من مثقفين وقوى مجتمع المدني بعدم تدخل الأمن وحياده كان يقصد منها ألا يناصر الأمن طرفا ضد آخر، ولا يسهل لطرف إجراء عمليات التزوير وشراء الأصوات مع قيامه بتأمين نزاهة الانتخابات خارج اللجان وعدم السماح بأي تجاوزات تشمل إرهاب الناخبين أو محاولة التأثير عليهم بطرق غير شرعية وكذلك الوقوف ضد استخدام العنف.

ولكن وقوف الأمن في موقف المتفرج وعدم تدخله في البعد الإيجابي الخاص بضمان النزاهة وحرية الوصول للجان الاقتراع والتحول دون استخدام العنف. أثارت الحديث سلبا عن هذا الحياء الذي رغم الإشادة بداية بدور الأمن في عدم التدخل تحول إلى انتقاد دور الأمن لعدم التدخل في أسلوب مصري تقليدي عندما يتم انتقاد الشيء فيتم التحول عنه كليا دون تعديل وإبقاء المطلوب منه. فدور الأمن كما ظهر خلال الانتخابات خاصة في الجولة الثانية يؤكد أنه مطلوب لحماية الأمن الشخصي والعام، وتسهيل إجراء الانتخابات في جو صحي يترك المرء لضميره ليختار ما ينفعه وينفع الوطن وليس خاضعا للمال أو السلاح.

ومن جانبها وصفت غرفة عمليات حزب الوفد انتخابات المرحلة الثانية بالمجزرة التي تجري تحت بصر الشرطة وقوات الأمن والتي تغض بصرها عن كل تجاوزات المرشحين. وأشارت إلى تواصل قوات الأمن في دائرة المنتزه مع البلطجية الذين جاءوا في أتوبيسات تابعة لجامعة الإسكندرية وهيكتوريا كوليدج مزودين بالسيف والسلاح الأبيض، وقيام العديد من السيدات السجلات خطر بالاعتداء على الناخبات الموجودات أمام اللجان الانتخابية في محافظة الغربية أمام رجال الشرطة.

هذا في حين أشارت الشكاوى التي تلقتها الجهات الرقابية من الناخبين والمرشحين إلى عدم تدخل الأمن لمنع أعمال العنف والبلطجة ونقلت الأنباء رفض شرطة الانفوشي تحرير محضر لأحد أنصار مرشح جماعة الإخوان المحظورة بعد تعرضه للاعتداء بسلاح ابيض بحجة ان مهمتهم تقتصر على تأمين اللجان فقط مما دعاه إلى التوجه إلى المحامي العام لنيابات الإسكندرية لإثبات الواقعة. بالإضافة إلى تدخله في أحيان أخرى لتسهيل انتخاب مرشحين للحزب الوطني أو منع ناخبين مؤيدين للمعارضة والإخوان أو إلقاء القبض على مجموعات من أنصار تلك القوى من أمام اللجان الانتخابية دون جرم أو عنف للحيلولة دون إلزامهم بأصواتهم. في حين أكد المستشار محمود الخضيري رئيس نادى قضاة الإسكندرية في هذا الإطار على قيامه بالتدخل شخصيا والنزول للتعرف على حقيقة مثل هذه الشكاوى، وقيامه بالاتصال بالمحافظ ومدير الأمن حيث ابلفهم بوجود أعمال عنف وبلطجة محملا قوات الأمن المسئولية عن تلك الأعمال ومنمندا بالحياد السلبى لرجال الشرطة. وهو الأمر الذى قاد المستشار محمود مكي نائب رئيس محكمة النقض للقول بأن الحكومة بدأت تعدل عن فكرة إجراء انتخابات نظيفة.

ومن جانبها ردت الحكومة ورموز الحزب الوطنى على هذه الأحداث بنفس الفكرة التي تم استخدامها في التعليق على ما تم من تجاوز في المرحلة الأولى بالحديث عن الراوى الانتخابية مثلة في فكرة أنها أحداث فردية. وهذه النقطة تحمل في داخلها معنيين هامين الأول هو محاولة تبرئة الحزب الوطنى من المسئولية وإعلان أن ما يقوم به المرشحين المتمين للحزب سواء كجزئيين أو مستقلين من أعمال غير سليمة كاستخدام المال أو البلطجة ليست أعمال منظمة من الحزب رغم وجود دلائل على العكس خاصة في المرحلة الثانية. والنقطة الثانية افتراض ضرورة التعامل مع تلك الأحداث كحكومة وليس كحزب له مرشحين في الانتخابات وهنا يبدو التفسير واضحا ولا يكفى فيه استخدام أسلوب المناشدة والدعوة لوقف تلك الأعمال ولكن يقتضى اتخاذ مواقف واضحة. كما لا يكفى إعلان المستشار انتصار نسيم المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات في اليوم التالى للانتخابات بأن التجاوزات التي وقعت لم تؤثر على سير العملية الانتخابية قيام أجهزة الأمن بالتدخل بسرعة، لأنها تصرفات لا تتعامل مع المشكلة والتي تعبر في جزء منها عن وصول نواب في البرلمان عبر استخدام المال والبلطجة، بالإضافة إلى انتهاك الأمن الشخصى وغيرها من السلبيات التي لا يمكن معها القول بأن الأحداث لم تؤثر.

ولكن ما يحدث من تجاوزات مؤهلة للتزايد مع المراحل القادمة سواء باستخدام المال أو العنف أو التخلي



بصورة واضحة عن فكرة الفصل بين الحزب الوطنى كحزب وبين السلطة التنفيذية تجعل كل ما يقال يظل فى خانة التصريحات، والعبرة هى حصول الحزب الوطنى على الأغلبية أما التدبير والشجب فمكانه سيكون تحت قبة البرلمان بعد تشكيله من قبل نفس الأعضاء الذين وصلوا باستخدام تلك الوسائل فى صورة لا تعمل الكثير من المؤشرات الإيجابية عن قدرات البرلمان القادم على تحريك مناخ الإصلاح.

● التراجع العلنى لحيداد الحكومة

شهدت تلك المرحلة من الانتخابات الكثير من الانتقادات لتدخل واضح لأجهزة الدولة وأعضاء الوزارة والمسؤولين التنفيذيين فى المحافظات التى أجريت فيها الانتخابات. وتعددت التقارير التى تشير إلى استخدام إمكانات الحكومة بالمخالفة للقوانين والقرارات الصادرة فى هذا الصدد. وهى قرية بهجورة بقنا قام السكرتير العام المساعد للمحافظة ومعه رئيس الوحدة المحلية والسكرتير العام للقرية بالدعوة علنا إلى انتخاب مرشح الحزب الوطنى. هذا بالإضافة إلى تزايد تدخل قوات الأمن لصالح مرشحى الوطنى بشكل مباشر أو عن طريق إلقاء القبض على أنصار مرشحين فى الانتخابات وهو ما تعرض له أنصار للإخوان والوفد.

وظهرت أكثر التدخلات وضوحا فى مشاركة وزراء فى المؤتمر الانتخابى لشقيق زكريا عزمى المرشح فى دائرة التلين محافظة الشرقية اللواء محيى عزمى، وشارك فى المؤتمر كل من زكريا عزمى نفسه إلى جانب كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب ود. محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان ود. محمد عوض تاج الدين وزير الصحة ود. عصام شرف وزير النقل. ولم يتم الاكتفاء بالحضور فقط وتم تجاوز الصفة الشخصية فى الحضور إلى استخدام الصفة الوظيفية من خلال تقديم رشايى انتخابية للدائرة لصالح المرشح من الوزراء بموافقة وزير النقل على وقوف القطار الذى يمر من وإلى القاهرة والزقازيق فى محطة قرية الجديدة التى عقد بها المؤتمر الانتخابى، واعد وزير الإسكان بتنفيذ مشروعات الصرف الصحى والمياه لقرية التلين.. وهو نموذج لحالة استخدام كامل للتفوذ واختراق النزاهة وعدم القدرة على تحقيق الفصل بين الوظيفة التنفيذية والدور الانتخابى.

● تراجع الرقابة على الانتخابات

تتمثل أحد المظاهر السلبية التى صاحبت المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية فى القيود التى مورست على ممارسة منظمات المجتمع المدنى ودورها الرقابى بعد أن سمح لها بالرقابة من داخل وخارج اللجان خلال المرحلة الأولى. ولم يقتصر الأمر إلى حد المنع فقط من مزاوله المنظمات لعملها ولكن وصل إلى حد القيام بأعمال عنف ضد ممثلى تلك المنظمات وصلت إلى حد اختطاف مراقب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بمحافظة بورسعيد وحملت المنظمة فى بيان لها المسؤولية عن ذلك لمرشح الحزب الوطنى. بالإضافة إلى تعدد الشكاوى فى كافة المحافظات من منع المراقبين من دخول اللجان. هذا كما قام وفد من السفارة الأمريكية بالقاهرة بجولة انتخابية فى عدد من لجان الاسماعيلية، وأكد مندوب السفارة أن سبب الحضور هو أنباء المواجهات بين الوطنى والإخوان وإن دور الوفد يقتصر على المشاهدة خارج اللجان ورصد وتسجيل ما يحدث. كذلك قام مرشح الجماعة بدمنهور جمال حشمت باصطحاب أمريكي للمرور على مقر الانتخاب حيث كان هذا الشخص يقوم بالتصوير وهو الأمر الذى اعترض عليه رئيس إحدى اللجان وقام بسحب الكاميرا والتحفظ عليها وتدخل حشمت بالاعتذار. ولكنه سلوك يحمل تساؤلات لا بد من استيضاحها للتعرف على طبيعة هذا الشخص والصور التى كان يقوم بها وغرضها، والاهم غرض ممثل الجماعة من اصطحابه.

● هواند دخول الإخوان المنافسة

شهدت تلك الجولة اختلاف نسبى فى التعامل مع الجماعة من قبل النظام، وهى حين تم إطلاق العديد من القيادات فى الجماعة قبل الانتخابات فى الجولة الأولى فإن الجولة الثانية شهدت اعتقال ٥١٨ معتقلا وفقا لبيان الجماعة منهم ٣٠٠ فى الإسكندرية و١٢٧ فى الفيوم و٢٠ فى البحيرة و٤٢ فى الغربية و٥٨ فى

قنا غير المصابين الذين قدرت الجماعة أعدادهم بالعشرات. ويرجع هذا السلوك إلى عدة أسباب لعل أهمها نتيجة المرحلة الأولى وما حصده فيها من مقاعد، إلى جانب ما تمثله المحافظات التي أجريت فيها الانتخابات في المرحلة الثانية كونها معاقل للإخوان وخاصة الإسكندرية والبحيرة والإسماعيلية. ولاحظ في الجولة الأولى من المرحلة الثانية أيضا تغير صيغة النظام من التعامل مع جماعة الإخوان من محاولة التمسك بقدر من الشفافية في التعامل مع الحركة إلى تصعيد العداء أكثر والصدام معها سواء عبر السلوك الضلعي والذي يمثل في عمليات الاعتقال، أو عبر التصريحات والتغطية الإعلامية التي عملت على الربط بشكل واضح بين كل العنف والتجاوز الذي حدث والجماعة وأنصارها. وجاء الخطاب عن "المرشحو نعت شعارات إسلامية" ومسئوليتهم عن العنف والقاء القبض على بلطجية يعملون لحسابهم، وظهرت تلك الصيغة واضحة في بيان وزارة الداخلية الصادر عن المرحلة الأولى من الجولة الثانية. وهو خطاب من الواضح أنه يسعى لترميز فكرة أساسية وهي أن ما حصلت وتحصل عليه الجماعة من مقاعد لا ينبع من تمتعها بقبول شعبي كما تؤكد ولكن لاستخدام تلك الوسائل، إلى جانب ترميز ما يقوم به المرشحون الآخرون خاصة من أنصار الحزب باعتبارها عمليات رد فعل ودفاع عن النفس.

وإن كان رد فعل الحزب الوطني الحاكم مفهوم ومتوقع - باختلاف التسمية - فإن الأمر الجدير بالاهتمام والذي يعد استمرار لخطاب الجماعة العبر عن ثقتها في مواجهة النظام تتمثل في تصريحات د. عصام العريان التي أدلى بها لحظة البى بى سى اليوم التالي للانتخابات - الاثنين ٢١ نوفمبر - والتي أكد فيها أن الاعتقالات لم تمنع ولن تمنع فوز الإخوان بل أنها تزيد التعاطف معهم مطالباً وزير الداخلية الإفراج المعتقلين لأن الاعتقالات تزيد التعاطف مع الجماعة بما يقود لانتخابهم في صيغة أقرب للتهديد الضمني للنظام واختيار القوة من جانب، وتأتي وكأنها نصيحة للنظام بعدم التصعيد مع الحركة من جانب آخر لأن الحركة هي التي ستفوز في الحالتين فالترضى الحكومة إذن بالسيناريو الذي تريده الحركة ولا تسعى لتجاوزه. وقام الإخوان بالرد على تلك الأعمال وعمليات الاعتقال عبر التقدم ببلاغ للنائب العام وبلاغ لوزير العدل حول عمليات الاعتقال كما قام مرشحو الجماعة في الإسكندرية بتوجيه رسالة للرئيس مبارك بطلبونه فيها بالتدخل السريع لحماية المرحلة الثانية ومنع التجاوزات التي تحدث ضد أنصارهم وقاموا بتوجيه البيان إلى محافظ الإسكندرية ومدير جهاز أمن الدولة. من جانبهم استمر الإخوان في إظهار قوتهم مقابل الحكومة وتبني فكرة عدم الرضا في استنزاف النظام، وأكد محمد مهدي عاكف المرشد العام في تصريحات له على عدم رغبته في تولي الرئاسة لأنه على حد قوله لا يريد أن يحكم بواسطة أمن الدولة والجيش. والمشكلة أنه تعامل مع تلك الألية وكأنها آلية حكم مطلقة في حين أن المنطقي في حالة تولي شخص للرئاسة أن يطرح تصوره للحكم لا أن يكون منفذ لآليات حكم قائمة خاصة إذا كان هذا الشخص يعارضها، وهو تصريح بالتالي يحمل درجة من محاولة النقد الضمني للنظام وأسلوب الحكم عن أن تكون رؤية فعلية. وشهد نفس الحديث التعبير عن سعادته للحصول على عدد المقاعد الذي حصلت عليه الجماعة ولكنه أشار أنه لا ينافس للحصول على الأغلبية، وأنه إذا كان يهدف لذلك لدفع بمرشحين على كل المقاعد - ٤٤٤ مرشح - مؤكدا أن مصر لا تحتل ذلك في ظل وجود شخصيات ذات طبيعة "استبدادية" في النظام. كما أعرب عن سعادته لقدرة الجماعة على حد قوله "تحريك الركود السياسي لدى جموع المواطنين ودفع ٢٠% من الناخبين للذهاب للسادق" وهي رؤية تزيد من دور الإخوان وتقلل من دور القوى الأخرى التي تحركت لدرجة أكبر في الشارع المصري خلال عام ٢٠٠٥ وساهمت بدور أساسي في دفع الحوار العام.

ولكن ودون الاتفاق مع رؤية الإخوان في الربط بين مناخ "الإصلاح" وما فعلوه من "فضال"، فمن المؤكد أن وجود أطراف جديدة من خارج الحزب الوطني ممثلة في البرلمان هو خطوة على الطريق حتى وإن كانت تلك الأطراف أثارت الكثير من التساؤلات لأن النقطة الهامة هنا أن تلك التساؤلات ليست جديدة والكثير منها يطرح دوماً ولكن على استحياء وبشكل منفرذ حتى لا يثير "الغضب". بما يعني أن دخول الجماعة على الساحة بكل ما دار في الانتخابات لا بد أن يتم النظر سريعا لإيجابياته على كافة القوى السياسية المصرية بداية من الحزب الوطني وصولا لكافة الأحزاب السياسية الأخرى القديمة والحديثة والتي أثبتت أنها تعاني من الكثير من المشاكل، كما أن دخول الجماعة عوض الخلل الذي كان يمكن حدوثه في ظل ضعف كافة القوى السياسية الأخرى عن منافسة الوطني بما كان سيؤدي إلى برلمان اللون الواحد. وعلى الكثير من الكتابات والفاعلين سواء أكاديميين أو سياسيين الاهتمام بإثارة حزمة من القضايا التي لا بد من التصدي لها لوضع استراتيجية مصر المستقبل وعدم الاكتفاء بالتحركات والأفكار الجزئية



المطروحة في سبيل الانتقال من الاحتكام للمال والسلاح إلى الاحتكام للبرامج والأفكار. ولعل التصريحات التي أدلى بها الكاتب والمفكر القبطي المشهور ميلاد حنا حول مخاوفه من سيطرة الإخوان في البرلمان، وأنه والأغنياء من المسيحيين سيغادرون مصر إذا جاء اليوم الذي يحصل فيه الإخوان على ٥٠% من مقاعد المجلس لأنهم لن يكون لهم مكان في مصر إلى ستتحول إلى إيران أو أفغانستان.. بقدر ما تثير من موقف واضح من سيطرة قوى دينية لها مواقف محكومة بتلك الأيديولوجية فإنها تثير وبوضوح عدم وجود تصور صامد وراسخ للمواطنة والدولة المدنية التي يملك فيها الجميع حقوقاً متساوية ولا يسمح فيها بحكم ديني بما يؤدي إلى تحفز وتخوف الجميع من المستقبل الذي يبدو غامضاً وكأننا نحتاج إلى قراءة الفنجان أو انتظار المستقبل للتعرف عليه في حين أنه يحتاج لمواجهة تلك المخاوف التي لا يثيرها الأقباط فقط ولكن أطراف كثيرة من المثقفين والأكاديميين وكذلك السياسيين.

● عداءات معلنة تقضى على فكرة التنسيق

على الرغم من افتراض وجود "تنسيق" بين جماعة الإخوان المحظورة وجبهة المعارضة فيما يخص الانتخابات وقيام الجماعة بالالتزام بعد ترشيح أحد مرشحيها أمام رؤساء الأحزاب المنضوية تحت الجبهة فإن العداء الذي ظهر خلال المرحلة الأولى وخلال تشكيل الجبهة نفسها من حزب التجمع وخاصة د. رفعت السعيد شخصياً ظهر واضحاً في تلك الجولة من خلال قيام الجماعة بترشيح منافس لها في دائرة كفر شكر بالقليوبية أمام خالد محيي الدين زعيم التجمع. وجاء هذا الأمر مع تصريحات للجماعة تؤكد على أن ترشحها يرجع إلى الحالة الصحية لخالد محيي الدين ودخوله للإنعاش مرتين وخوفها من ذهاب المقعد لمرشح الوطنى وهو الأمر الذي ندد به حزب التجمع. ولكن الوجه الأكثر وضوحاً للعداء جاء يوم الانتخابات عندما طالب مرشح التجمع بتمزيق لافتات الإخوان معلناً للمواطنين أن من يمزق لافتته يحصل على ٥٠ جنيه نقدًا وفورا، إلى جانب قيام أنصاره بتمزيق اللافتات وحرقها في الطرقات بما قاد لصدام بين الطرفين في دليل واضح على أن العداءات لا تموت وإن قوى المعارضة لا تستطيع إقامة تحالفات تصمد طوال الانتخابات مع استمرار تلك الآلية في التعامل مع بعضها البعض.

● الوسائل الجديدة "للدعاية"

مع المرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية أصبح واضحاً أن الفاية تبرر الوسيلة وأن كل الطرق ممكنة بل ومرحب بها في سبيل الوصول للبرلمان ولذلك كان من "الطبيعى" استخدام كافة الوسائل ليست التكنولوجيا فقط ولكن التقليدية التي تستخدم في الحروب والعداءات الواضحة وخاصة سلاح الشائعات الذي استخدم بقوة وخاصة ضمن عدد من المرشحات. وتعددت صور الشائعات بداية من إعلان تنازل أحد المرشحين أو كلفهم لصالح مرشح معين، أو إعلان وفاة المرشح المنافس وهو الأمر الذي وصل إلى قيام أحد المرشحين بنشر نعى للمرشح المنافس في جريدة قومية، أو توزيع منشورات ضد المنافسين تتهمهم بالعمالة للدولة أجنبية أو لإسرائيل.. وعبرت حالة المرشحة منى شوقى بدائرة قسم الأريين بمحافظة السويس والتي تم إشاعة أنها عميلة للدولة أجنبية وأنها تنازلت وانتحرت نتيجة لذلك. هذا في حين استمرت أنواع الدعاية الأخرى التي تم استخدامها في المرحلة الأولى من الطبول والأغاني وإن دخل فيها استخدام الأطفال والنساء بصورة واضحة. وجاء استمرار الدعاية للحظة الأخيرة بالمخالفة للقانون حيث لم تتوقف أعمال الدعاية قبل الانتخابات بمدة ٢٤ ساعة كما هو مقرر وهو الأمر الذي يرجعه البعض بحسن نية إلى "جهل" المرشحين بالقوانين المنظمة وحاجتهم إلى دورات تثقيفية في حين أن هذا الرأي يفترض أن يأتي الخطأ من الأشخاص المستقلين غير المنتمين لأحزاب وقوى سياسية يفترض في أبسط قواعدها معرفتها بالقوانين وإرشاد مرشحها لها، كما يتجاوز عن ضرورة وجود عقاب في أي قانون عند الإخلال به وعدم الاكتفاء بالحديث عن وجود غرامات وعقوبات بقدر ما يتوقف احترام القانون على إنفاذه. ومن الواضح أن الظواهر السلبية التي سادت الانتخابات من رشاش وعنف واختراق متعدد الصور للقوانين المنظمة ترتبط بحدوث تلك الانتهاكات من المرحلة الأولى ومرورها دون عقاب بما يقود تدريجياً إلى تراييدها واتساع مداها لأن الخبرة السابقة هنا هي الحكم على السلوك.

من المؤكد أن هناك العديد من التجاوزات التي تم الحديث عنها خلال كافة المراحل التي انتهت من الانتخابات البرلمانية حتى الآن، وإذا كانت العديد من صور التجاوزات أشارت الاندهاش لبعدها وما تؤكد من الحديث عن "الضلوة" المصرية كاتبطاعة الانتخابية الدوارة وغيرها من الطرق، إلا أن الرغبة في تحقيق الشفافية والتزام القانون ومواجهة تلك المظاهر تبقى قائمة ببعض الإجراءات البسيطة التي لا بد أن تتعامل معها اللجنة العليا المسؤولة عن الانتخابات بمزيد من الجدية. وهناك بالفعل تقارير وجهت توصيات لما ينبغي اللجوء إليه في المراحل القادمة وخاصة مد رقابة القضاة لغرض اللجان للوقوف ضد أعمال الرشوة والبططجة وإرهاق الناخبين من خلال دعم قوات الأمن والتوقف عن دور الأمن "الحيداي" العلن حالياً كذريعة لتمرير العديد من الانتهاكات. كذلك زيادة التمثيل الرقابي في اللجان وعمليات الضرر والاقتراح بوجود كاميرات داخل اللجان وخاصة لجان الضرر تمكن المرشحين ووكلائهم من متابعة عمليات الضرر وضمان الشفافية وعدم التزوير. وبالإضافة إلى تلك الاقتراحات فإن هناك أفكار خلاقة يمكن تنفيذها عملياً لا تقتضى إجراءات طويلة وتقوم بدور في مواجهة تلك التجاوزات وهنا يجب الإشارة لما قام به أحد القضاة في الفيوم باللجوء إلى توقيع البطاقات الانتخابية لدى تسليمها للناخبين لمواجهة ظاهرة البططاعة الدوارة لأن أي بطاقة غير موقعة تعد تلقائياً غير سليمة.

مثل هذه التحركات الفردية والتوصيات تحتاج إلى إبراز من قبل مؤسسات المجتمع المدني التي لا زال بإمكانها الضغط على الحكومة ولجنة الانتخابات لتنفيذها كلها أو بعضها في المراحل القادمة ليس فقط لتحقيق درجة من النزاهة بقدر الإمكان ولكن الأهم لبناء المستقبل واستعادة ثقة الناخب في إمكانية التغيير عبر صوته الحقيقي، وضرورة استعادة الناخبين إلى المشاركة السياسية والتي ستؤدي بدورها لمواجهة العديد من المظاهر الناتجة عن انخفاض نسبة المشاركة السياسية لتصل إلى ٢٠ فقط كمتوسط والتي أدت لتتركز المشاركين في الفئات المهمشة والأقل فقراً بما ترك مساحة واسعة لكل ما نتحدث عنه من أسلحة المال والعنف. استعادة المواطن المصري للساحة السياسية لا بد أن يكون الهدف ولا بد من تراجع أفكار الانسحاب عن المشاركة السياسية التي لازالت تسيطر حتى على عقلية منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية، وفي حين طالبت حركة كفاية بالانسحاب من الانتخابات بعد المرحلة الأولى ورفضت باقي القوى المشكلة لجبهة المعارضة شهدت الجولة الأولى من المرحلة الثانية انسحاب إحدى منظمات المجتمع المدني المراقبة للعملية الانتخابية وهي جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان بدعوى أنها لا تريد أن تكون "محلل" للنظام بمشاركتها في الرقابة على انتخابات غير ديمقراطية دون النظر لقدرة ما تحقق حتى الآن في الحياة السياسية المصرية والتي سمحت لتلك المنظمات للمرة الأولى للرقابة بما يقتضى ترك فكرة الانسحاب والاهتمام بفكرة المشاركة السياسية للمواطن المصري خاصة من المثقفين والمتعلمين القادرين على الاختيار بناء على معايير موضوعية تركز على الوطن ومستقبله ومستقبل مواطني

ب- الجولة الثانية من المرحلة الثانية: تساقط "الرموز" وصعود الوجوه الجديدة والمستقلين وتراجع الأحزاب

على غير توقعات الأحزاب والقوى السياسية واتفقا مع رغبات المواطنين في التغيير سقطت الوجوه القديمة بما تعثله من رموز الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في عملية الانتخابات، واضطرت بشكل لا إرادي إلى التقهقر تاركه الساحة لغيرها من الوجوه الجديدة معبرة عن نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى من أسس الاختيار وعوامل البقاء ليس للأطول تاريخاً أو المصوم من حزب ما ولكن من يريده الناخبون الذين رفعوا بدورهم شعار "التغيير". وجاءت نتائج المرحلة الثانية من الانتخابات معبرة عن استمرار سيناريو النتائج الذي بدأ منذ المرحلة الأولى بجولتها من تراجع تلك الرموز لصالح الجديد، وتراجع الأحزاب لصالح المستقلين. وذلك دون أن يدخل المشهد الانتخابي من بعض التفاصيل الهامة التي أثرت على السياق العام للانتخابات تتمثل في الاستخدام المكثف للمال والعنف خلال الانتخابات، وفي حين كان الاستخدام المباشر للمال في صورة رشاي للناخبين هو العنصر الأبرز خلال المرحلة الأولى فإن العنف المباشر مثل العامل الأبرز خلال المرحلة الثانية بجولتها.

● سقوط وصعود الوجوه والقوى السياسية

أجريت الجولة الثانية من المرحلة الثانية من الانتخابات في المحافظات التسع التي تشملها المرحلة وهي: الإسكندرية والبحيرة والقليوبية والغربية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وقنا والفيوم. حيث حسمت الجولة الأولى ٢٢ مقعداً فقط من جملة ١٤٤ مقعد منها ٦ مقاعد للحزب الوطني و١٢ مقعد لجماعة الإخوان المحظورة؛ للمستقلين. وأجريت الإعادة في السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٥ في ٦٥ دائرة انتخابية للتناقص على ١١٥ مقعد وذلك بعد إلغاء الانتخابات في ثلاث دوائر هي القناطر الخيرية في القليوبية وأطسا في الفيوم والمنشية والجمرك في الإسكندرية تشمل ست مقاعد وذلك تنفيذاً لأحكام قضائية على أن يصدر قرار بتحديد موعد الانتخابات التكميلية في تلك الدوائر بعد ذلك. وجاءت النتائج تحمل هشل الكثير من الوجوه القديمة والرموز الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة ولعل أبرز الوجوه التي سقطت للحزب الوطني كل من يوسف والي وزير الزراعة الأسبق بعد أن ظل يشغل مقعده لمدة ٢٦ عاماً ومحمد عبد اللاه رئيس جامعة الإسكندرية والسيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر وأحمد أبو زيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق. ولحزب التجمع خالد محيي الدين زعيم الحزب الذي شغل مقعده لمدة ٢١ عاماً وأبو العز الحريري والبدرى هرغلى. ومن المستقلين عادل عيد. وذلك مقابل فوز وجوه جديدة مثل وزير الزراعة أحمد الليثى ولعاب كرة القدم أحمد شوبير بالإضافة للعديد من المستقلين.

وحصل الحزب الوطني في جولة الإعادة على ٧٥ مقعد منهم ٤٤ رسمى (الذين فازوا وخاض بهم الحزب الانتخابات بالفعل) و٣١ مستقل (تم ضمهم بعد النتائج). وبإضافة ما حصل عليه الحزب خلال الجولة الأولى من المرحلة الثانية والبالغ عددهم ٦ مقاعد منها ٦ أساسى و٢ مستقل يصبح إجمالى ما حصل عليه الحزب خلال المرحلة الثانية ٨٢ مقعد من ١٢٨ مقعد بنسبة ٦٠,١٤% من إجمالى عدد مقاعد المرحلة. وفيما يخص توزيع مقاعد الحزب الوطني بين المرشحين الأساسيين والمستقلين نجد أنه خلال المرحلة الأولى التي خاض فيها الحزب الانتخابات على ١٦٤ مقعد حصل على ١١٤ مقعد منها ٦٨ مرشح أساسى و٤٦ مستقل. أما في المرحلة الثانية فحصل الحزب على ٥٠ مقعد أساسى و٢٢ مستقل. وبالمجمل حصل الحزب خلال الجولتين على ١٩٧ مقعد بنسبة ٦٠,٢% من إجمالى المقاعد التي تم حسمها خلال الجولتين وعددها ٣٠٢ مقعد، منها ١١٨ مقعد لمرشحين أساسيين و٧٩ مستقلين. وهو ما يعنى أنه من ضمن عدد المقاعد الحالية للحزب خلال المرحلتين الأولى والثانية يشكل المرشحون الأساسيين ٥٩,٩% من إجمالى المقاعد والباقي ٤٠,١% مستقلون منضمون.

هذا في حين حصلت جماعة الإخوان المسلمون المحظورة على ٢٩ مقعد في الإعادة ليصبح إجمالى ما حصلت عليه خلال المرحلة الثانية ٤٢ مقعد بنسبة ٢٠,٤%، وليصل إجمالى عدد المقاعد التي حصلت عليها الجماعة خلال المرحلتين إلى ٢٦ مقعد بنسبة ٢٤% من إجمالى المقاعد التي تم حسمها. أما المعارضة فقد فاز الوفد بعدد ٢ مقعد خلال جولة الإعادة. كما فاز ١١ مستقل ليصل عدد المستقلين إلى ١٩ مستقل، وفازت امرأة واحدة فقط ليصبح عدد النساء خلال الجولتين ثلاثة نساء فقط منهم مرشحة حزبية و٢ مرشحة مستقلة بنسبة ٩٩,٩% أى أن نصف المجتمع لم يحصل إلا على أقل من الواحد الصحيح.

جدول رقم (٦)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ في المرحلتين الأولى والثانية

القوى السياسية	المرحلة الأولى... عدد المقاعد = ١١٤		المرحلة الثانية... عدد المقاعد = ١٢٨		لإجمالى المقاعد في المرحلتين ٢٠٢	
	عدد المقاعد	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة %
الحزب الوطني	١١٤	٦٩,٥	٨٢	٦٠,١٤	١٩٧	٦٥,٢
المعارضة	٨	٤,٨٧	٢	١,٤٤	١٠	٣,٣
جماعة الإخوان للطهرة	٢٤	٢٠,٧	٤٢	٣٠,٤	٧٦	٢٤
المستقلون	٨	٤,٨٧	١١	٧,٩٧	١٩	٦,٢٩

● الأمن من "الحيداء السلبى" إلى "التدخل السلبى"

أدى الاستخدام المفرط للعنف فى الجولة الأولى من المرحلة الثانية إلى تزايد المخاوف من تصاعدها جولة الإعادة، وتزايدت المطالب بدور "إيجابى" للأمن فى التصدى لأعمال العنف والبطولة. ولم تقتصر تلك المناشدات على وزير الداخلية فقط ولكن وصلت إلى مناشدة التدخل المباشر من الرئيس مبارك بوصفه "أول رئيس منتخب" فى تأكيد واضح على معنى الاحتكام للآليات الديمقراطية والمطالبة بالحفاظ على ما تحقق من تطورات وعدم إجهاض التجربة الديمقراطية. ووجهت تلك المناشدات مجموعة من الحركات الجديدة وخاصة حركة شافينكم للرقابة الشعبية على الانتخابات، والتي جاءت مناشدتها فى صورة إعلان مدفوع الأجر نشر فى صحيفتين يوم إجراء الانتخابات وكذلك بيان صادر عن مجموعة من المثقفين البارزين. وتركزت المطالب فى ضرورة احترام أحكام القضاء وضمان دور القضاء فى الرقابة الكاملة على الانتخابات مع التأكيد على دور الأمن الإيجابى فى حماية وتسهيل العملية الانتخابية. وحذرت تلك المطالب مما يمكن أن تقود إليه عمليات تجاهل أحكام القضاء من عدم شرعية البرلمان القادم والقوانين الصادرة عنه.

وبدورها أدت المناشدات إلى تدخل الأمن "بشدة" فى جولة الإعادة ولكن لسان حال التجربة جاء ليؤكد أن الصورة مع التدخل أكثر سوءا منها مع عدم التدخل مع سلبية الموقوفين وأضرارهم بصورة الدولة وهيبته وبالنزاهة والشفافية. فعدم تدخل الأمن يعنى تقاعسه عن ممارسة دوره فى حماية الأمن العام والشخصى وعن دوره فى كفالة القانون بما يرتبط به من دور الدولة وسيادتها وأمن مواطنيها وضرورة حمايتهم. أما تدخله فيؤدى لأثار سلبية على النزاهة والديمقراطية والمشاركة الشعبية. ولعل أبرز الدلائل على ذلك ما حدث فى جولة الإعادة حيث أدى تدخل الأمن إلى حد غلق الدوائر وإقامة المتاريس حول اللجان وعدم وصول الناخبين إلى اللجان، وعمليات القبض على الناخبين وحماية البطارية مقابل القبض على المتهمين أو المؤيدين لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بما أسفر عن العديد من الإصابات بين المواطنين وعدد من عناصر قوات الأمن وصولا إلى التجاوز فى التعامل مع القضية بالقول والتهديد بما قاد إلى عدد من النتائج السلبية الأخرى تمثلت فى إحجام الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم أو إغلاق عدد من القضايا للجان وتحرير محاضريه. وللأسف جاء التدخل خالى من المضمون الذى طلب منه وأصبح من الضروري التعامل معه حماية للعملية الانتخابية فى مراحلها القادمة وتأكيدا على ضرورة توفير المناخ اللازم للمشاركة السياسية للمواطنين بدلا من الخبرة السيئة لتلك الجولة. والأهم ضرورة التعامل مع مناشدات القضاء ومواجهة ما تعرضوا له من انتهاكات وكذلك الالتزام بتنفيذ أحكام القضاء احتراماً لقيمة القضاء فى مصر.

ويضاف لتلك الأجواء السلبية التى صاحبت المرحلة الثانية من الانتخابات القيود التى تم ممارستها لتقييد قيام منظمات المجتمع المدنى بدورها الرقابى بعد أن سمح لها بالرقابة من داخل وخارج اللجان خلال المرحلة الأولى. ولم يقتصر الأمر إلى حد المنع فقط من مزاوله المنظمات لعملها ولكن وصل إلى حد القيام بأعمال عنف ضد ممثلى تلك المنظمات، بالإضافة إلى تعدد الشكاوى فى كافة المحافظات من منع الرقابيين من دخول اللجان.

● غضب الجماهير أسقط الوجوه القديمة

سقوط الكثير من "الرموز" والوجوه السياسية "التقليدية" لصالح وجوه جديدة هو العنوان الأبرز للانتخابات بمرحلتها. وتقتل عملية تراجع الوجوه الجديدة جزء من عمليات التغيير التى تشهدها المنطقة العربية والتي ترتبط فى جزء منها بالغضب من الوجوه والسياسات القديمة فمع بدايات عملية التغيير وعدم تغيير الأفكار بشكل فعلى يصبح البديل هو تغيير الوجوه. وهناك نقاط أساسية لابد من أخذتها وهى أن تلك الوجوه لا ترتبط بالحزب الوطنى فقط ولكنها تشمل وجوه أساسية من المعارضة المصرية والمستقلين، بما يعنى أنها لا تشمل مسئولين رسميين حاليين أو سابقين فقط ولكن تشمل وجوه لها دور فى الحياة السياسية المصرية لفترات طويلة. هذا السقوط والصعود فى النتائج يطرح بدوره التساؤل حول الأسباب التى قادت لذلك وعوامل اختيار النواب. فإذا كان البعض انتقد اختيارات الجمع الانتخابى للحزب الوطنى كونها أتت بمسئولين ليس لهم شعبية أو وردت اسمائهم فى ملفات فساد إلى جانب توليهم

المسئولية في وزارات لم تحقق مصالح المواطنين مرجعين إسقاطهم إلى الرغبة في الانتقام من سياسة الحكومات المتوالية للحزب الوطني وما قادت إليه من مشكلات. فإن أحزاب المعارضة غير مبررة أيضاً فمن الواضح أنها تقاصعت عن بذل دورها وتذكر الهدف الأساسي للحزب الممثل في السعي للوصول إلى السلطة وارتفعت قواعد اللعبة القائمة بينها وبين النظام حيث يتضمن بعض رؤسائها إلى عضوية مجلس الشعب أو الشورى إما بترك المقاعد له بدون مناهضة أو من خلال التعيين، مع تحول دورها إلى الانتقاد عبر وسائل الإعلام دون الاحتكاك بال جماهير.

● المعارضة وحرب الميكروفونات الانتقادية

تتمثل أبرز العناصر الهامة في وصف العملية الانتخابية في تراجع واضح لدور الأحزاب والكشف عن حالة "الأزمة" الحادة التي تشهدها تلك الأحزاب مجتمعة وإن اختلفت النسب من حزب لآخر. وإن كانت الأزمة الأكثر حدة ظهرت في أحزاب المعارضة التي لم تتجاوز مشاركتها الانتخابية الفعلية حرب الميكروفونات الانتقادية ضد الكثير من الممارسات والظواهر التي شهدتها الانتخابات فإنها لم تستطع فعليا أن تحقق مكسب انتخابي يعتد به وتتجاوز الفشل مجرد القدرة على الحصول على عدد مناسب من المقاعد ليصل إلى حد فشل قادة تلك الأحزاب أو رموزها السياسية عن الفوز بمقاعد على الرغم من حصول بعضها على دعم واضح من القوى السياسية الأخرى وإخلاء المقاعد أمامهم من مرشحين أساسيين. فإن الحزب الوطني تعرض بدوره لأزمة مركبة تعبر في جزء منها عن حالة يمر بها الحزب الوطني تحديدًا كما تؤثر لعائلة عامة تعاني منها مصر. وظهرت تلك الأزمة من خلال نتائج الحزب والتي أدت لعد حصوله على مقاعد في الإسماعيلية ومقعد واحد في الوادي الجديد بالإضافة لتراجع مقاعده في المنوفية.. وهي النتائج التي يمكن أن تتغير بالطبع في المجلس مع عمليات ضم المستقلين ولكنها أدت لتصاعد الانتقادات من قبل قادة الحزب والتحليلات المختلفة لأدائه الانتخابي، والتي أكدت على وجود مشكلات تتعلق بآليات اختيار مرشحيه والقدرة على تحقيق الالتزام الحزبي، والتحرك باسم الحزب ولصالح الجماعة مقابل إعلاء المصالح الشخصية بما أوجد ظاهرة مرشحي الحزب والمستقلين وادخل الحزب في جدل أضعف من مصداقيته لدرجة كبيرة وخاصة التراجع عن التأكيدات التي سبقت الانتخابات وأكدت بشكل قاطع على رفض ضم "المنشقين" لعدم التزامهم ودخولهم المنافسة ضد مرشحي الحزب بما يؤدي إليه من تفتيت الأصوات، إلى التحول عن تلك الأفكار مع النتائج الأولى التي لم يحقق فيها الحزب نتائج جيدة وبدأ الحديث عن "المستقلين تحت مبادئ الحزب" والسعي لضم أكبر عدد من المستقلين عموماً إلى الحزب لرفع تمثيله.

وتقوم تلك الملامح بصورة طبيعية إلى النتيجة المنطقية أو الإهزاز الطبيعي لوضع القوى السياسية المصرية وهو صعود تمثيل جماعة الإخوان المسلمين المحظورة فنتائج الانتخابات مثلت كاشف لحوامل ضعف البعض ونقاط قوة البعض الآخر. فإذا كانت الأحزاب تقاصعت عن دورها الجماهيري والحكومة لم تتمم التعامل مع متطلبات الجماهير بالشكل الكافي، مقابل وجود قوة سياسية تمارس عبر سنوات طويلة دور اجتماعي ومدني فإن الطبيعي أنه عندما تترك الانتخابات بهامش من الحرية والنزاهة أن يتم اختيار مرشحي تلك القوة للخدمات التي يقدمونها من جانب وللتعبير عن فشل القوى الأخرى من جانب آخر.

هذا المشهد يؤكد على حالة الغياب التي تعيشها الأحزاب المصرية وعدم قدرتها على التعاطي بشكل فعلي مع مطالب الجماهير ومتغيرات الواقع بما أدى لاختيار مرشحين غير مقبولين وليس لهم شعبية كافية في الدوائر التي خاضوا الانتخابات فيها بالإضافة إلى إعلاء البعض للمصلحة الذاتية والتحريك الفردي دون الاهتمام بالالتزام الجماعي بما يشكك في اشتراكهم في أفكار وقيم الحزب الذي ينتمون له ويشير إلى أن هدفهم في الانضمام لحزب أو آخر هو تحقيق مصالحهم الشخصية. كما تبدو مشكلات أحزاب المعارضة واضحة بقوة في تعاطيها مع مكاسب الإخوان والقاء اللوم على تسامح الحكومة وشعارات الحركة في تأكيد على فكرة "الاستسهال" التي تعودت عليها تلك الأحزاب وعدم اعتبارها بمسئوليتها بإلقاء اللوم على النظام والضعف التي مارسها عليها متجاهلين أن جماعة الإخوان تعرضت لضغوط أقوى من تلك التي تتعرض لها أحزابهم. أما حديث تلك الأحزاب عن استخدام الإخوان لشعارات تؤثر على الناخبين فهو انتقاد مضحك مبني لأن كل طرف متناهس يسعى بالطبع للتأثير على الناخبين سواء بالشعارات أو الأفعال، كما أن هذه الأحزاب استخدم بعض مرشحيها شعارات دينية في مقابل الإخوان. وتؤكد طبيعة

اللامح الأساسية للانتخابات بمرحلتها على ان الفائدة الكبرى لها يتمثل في الإعلانات المستمرة عن ضرورة مراجعة الأحزاب السياسية لوضعها في ظل النتائج التي حققتها واليات اختيارها وعلاقتها بال جماهير وهي أمور صحية للحياة السياسية المصرية وللتحول نحو الديمقراطية.

جدول رقم (٧)

يوضح عدد الدوائر والمرشحين والمقرات واللجان الانتخابية في المرحلة الثانية

م	المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين المدعوين	عدد المقرات الانتخابية	عدد اللجان الفرعية
١	الإسكندرية	١١	١٣٦٩١٢٧	٢٩٠	١٢١٥
٢	البحيرة	١٣	١٩٩٦٥١٠	٧٥٦	١٩٤٥
٣	الإسماعيلية	٣	٣٦٤٥٢١	١١٢	٣٦٣
٤	بور سعيد	٣	٢٤٦٠٧٠	٧٤	٢٥٦
٥	القليوبية	٢	١٦٣٥٥٢	٥٥	١٦٤
٦	القليوبية	٩	١٧٠٧٥٣٨	٣٦٠	١٧٢٥
٧	الغربية	١٣	١٩٣٤٢٩٩	٧٢١	١٩٧٠
٨	الفيوم	٧	١٠٥١٩٧٢	٣١٧	١١١٢
٩	قنا	١١	١٦٩٨٢٣١	٥٢٥	١٧٩٢
	المجموع	٧٢	١٠٥٣١٨٢٠	٣٢١٠	١٠٥٤٢

أجريت الجولة الأولى من المرحلة الثانية يوم الأحد الموافق ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥، والجولة الثانية (الإعادة) يوم السبت الموافق ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥

٣- المرحلة الثالثة، كل الطرق تؤدى للبرلمان

لأنها الفرصة الأخيرة لتغيير النتائج والحصول على مقعد أو أكثر جاءت المرحلة الثالثة من الانتخابات محملة ومعبرة عن كل المراحل السابقة، وتساعد فيها استخدام كل الوسائل التي برزت خلال الجولات الماضية بداية من الرشوة وصولاً إلى العنف والبطش. أما السمة الأساسية من ضمن الوسائل التي استخدمت فتمثلت في زيادة حجم التدخل السلبى للأمن خلال العملية الانتخابية ليتحول التعدي الأول والأساسي إلى التساؤل حول كيفية دخول اللجان والإدلاء بالصوت الانتخابي في ظل غلق الطرق وحصار اللجان الانتخابية بل وحصار بعض القرى لمنع الناخبين من الخروج للمشاركة بما قاد إلى إطلاق تسميات من قبيل "المنع هو الحل" و"الحجز من المنع" كتسمية لتلك المرحلة ووسيلة للتعبير عن أبرز ما شهدته من سمات.

وحملت الصور الكثير من المشاهد المكررة لناخبين من النساء والرجال يفعلون المستحيل للإدلاء بصوتهم بصعود سلالم خشبية والقفز من الشبائيك والتصدى لقوات الأمن.. كما حملت صور لضحايا العنف الذى تمارسه جماعات البطش من جانب والعنف الذى يمارسه الأمن من جانب آخر. وأصبح السؤال الأساسي الذى لم يجب عنه أحد هل لدى الجماهير بالفعل رغبة خالصة في توصيل أصواتهم مهما كلفهم ذلك من معاناة؟ أم أن اعتبارات المال أو الإيديولوجية "الدينية" هي التى قادت تلك المخاطرة بالروح من أجل الصوت الانتخابي؟ أم اعتبارات الغضب والرغبة في الانتقام من السياسات والوجوه القديمة خاصة وأن الإجابة على هذا التساؤل تطرح بدورها الكثير من التصورات حول مستقبل الإصلاح السياسى في مصر ومشاركة المواطنين.

كلاييت ثالث مرة... الإعادة سيده الموقف

استمرراً على نهج الانتخابات الذى اعتبر السمة الأساسية لها منذ البداية، وفي ظل كثرة عدد المتنافسين على المقاعد وعدم احتكام الناخبين لمعايير واضحة لعملية الاختيار القائمة على البرامج الانتخابية، إلى جانب دخول عوامل غير موضوعية تستند على المال والمكاسب المادية كأساس للاختيار... أصبحت النتيجة الدائمة هي الإعادة بنسبة كبيرة في كل مرحلة انتخابية لتتحول الجولة الثانية في عموم الانتخابات إلى معركة حقيقية لأنها الفرصة الأخيرة ضمن نطاق كل مرحلة. ولكن لأن المرحلة الثالثة هي الفرصة الأخيرة لإعادة رسم خريطة البرلمان المقبل وصدد المقاعد التى حصلت عليها القوى السياسية المختلفة فإن نسبة الإعادة كانت كبيرة ونسبة الحسم من المرة الأولى قليلة للغاية.

وعبرت الكثير من القوى عن رغبتها في الحصول على عدد من المقاعد إما لرفع تمثيلها في المجلس كحالة حزب التجمع والوقد أو للحصول على تمثيل كونها لم تحصل على أي مقعد خلال المرحلتين السابقتين كحالة الحزب الناصري، أو للحفاظ على نسبة تمثيل لا يمكن التضحية بها كحالة الحزب الوطنى في سببه لضمان أغلبية الثلثين في حين سعت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة رفع تمثيلها في البرلمان إلى مائة مقعد خلال تلك المرحلة.

وجاءت النتيجة معبرة عن تحقيق أهداف البعض وتراجع أهداف البعض الآخر، ومؤكدة في العمق على استمرار نفس المؤشرات العامة للانتخابات البرلمانية ممثلة في استمرار سيطرة الوطنى من خلال ضم المستقلين والذى ظهر واضحا في تلك المرحلة كما لم يحدث في المرحلتين السابقتين، ويعد أن كان الحزب يضم المستقلين بعد النتيجة أو في جولة الإعادة شهدت تلك المرحلة وجود أكثر من مرشح للوطنى والاعتراف بذلك منذ البداية كوسيلة لضمان المقعد ووصل عدد مرشحي الوطنى في أحد الدوائر إلى ١١ مرشحا. كما ظل مسلسل تدهور أداء المعارضة وغياب تبثيل حقيقي للمرأة. أما أبرز المفاجآت المختلفة عن مسار النتائج فتمثل في غياب الإخوان عن قوائم الناجحين في الجولة الأولى ودخول ٢٥ مرشحا للجماعة لجولة الإعادة في تراجع لأداء الجماعة عن المرحلتين السابقتين.

وجرت انتخابات المرحلة الثالثة من الانتخابات في تسع محافظات هي: الدقهلية والشرقية وكفر الشيخ ودمياط وسوهاج وأسيوط والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء. والى ذلك يبلغ عدد الناخبين المسجلين للإدلاء بأصواتهم فيها إلى عشرة ملايين و٦٠ ألف ناخب. وتنافس فيها ١٧٧٠ مرشحا في ٦٨ دائرة انتخابية على

١٣٦ مقعد وهو ما يعنى وصول عدد المتنافسين على المقعد الواحد إلى ١٢ مرشحا. ودخل الحزب الوطنى هذه المرحلة بعدد ١٣٦ مرشحا والوفد ٢٤ مرشحا والتجمع ١٥ مرشحا والغد ١٢ مرشحا والناصرى ٥ مرشحين و٢٩ مرشحا لباقي الأحزاب ووصل عدد المستقلين إلى ١٥٢٨ مرشحا منهم ٤٩ من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة و٢٨ مرشحة.

واستمررا لتنفس التمهيد الذى سارت عليه النتائج منذ بداية الانتخابات كان من الطبيعى فى ظل العدد الكبير من المتنافسين الدخول فى عملية إعادة على معظم المقاعد، حيث أجريت انتخابات تلك المرحلة يومى الأول والسابع من ديسمبر ٢٠٠٥ ومن بين إجمالى المقاعد المتنافس عليها فى المرحلة ١٣٦ مقعد لم تجسم الجولة الأولى إلا ٩ مقاعد فقط بنسبة ٦,٦٪، فى حين تم إجراء الإعادة على ١٢٧ مقعد بنسبة ٩٢,٤٪ من المقاعد. ودخل الإعادة ٢٥٤ مرشحا منهم ١٣٦ مرشحا للوطنى و٢٥ للإخوان و٢ للوفد وواحد للناصرى وواحد من حزب الكرامة - تحت التأسيس - و٨٨ مستقل.

وخلال الجولة الأولى فاز ٩ مرشحون فقط منهم ٧ وطنى وواحد للوفد وواحد مستقل. وحصل الوطنى فى الإعادة على ٩٥ مقعد وحصلت جماعة الإخوان المحظورة على ١٢ مقعد والوفد على مقعد واحد والمستقلين ١٨ مقعد. وبهذا يصبح إجمالى عدد مقاعد الحزب الوطنى ١٠٢ مقعد والمستقلين ١٤ مقعد ومقعدين للوفد ١٢ لجماعة الإخوان المحظورة. وكانت اللجنة العليا للانتخابات قررت تأجيل الانتخابات فى ست دوائر يمثلها ١٢ نائبا تنفيذا لأحكام قضائية ولم يحدد بعد موعد جديد لإجرائها منهم ثلاث دوائر فى تلك المرحلة هى بندر كفر الشيخ ودسوق بمحافظة كفر الشيخ وأجا بالدقهلية. ومن أبرز الذين فازوا فى تلك المرحلة ومن الجولة الأولى كل من د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق كما فاز مرشح لجبهة المعارضة ينتمى للوفد هو عبد العليم داود. بالإضافة إلى امرأة واحدة من الجولة الأولى هى هيام عامر. وفاز فى جولة الإعادة كل من ونائب رئيس حزب الوفد محمود أباطة وزعيم المستقلين محمد خليل قويسة النائب المستقل بالبرلمان الحالى وحمدين صباحى رئيس حزب الكرامة - تحت التأسيس -.

ومن أبرز المرشحين الذين أخفقوا فى تلك المرحلة ومن الجولة الأولى كل من رئيس نادى الزمالك مرتضى منصور ونائب رئيس الهيئة البرلمانية للوفد فؤاد بدرأوى ووكيل لجنة التعليم وأقدم نواب سوهاج قدرى الشنب ونجل وزير شؤون مجلس الشعب الأسبق مدحت حلمى عبد الأخر بالإضافة إلى رجل الأعمال طلعت السويدى ومرشح التجمع بأسوان وأقدم نوابها مختار جمعه وهو حال كل مرشحي حزب التجمع. ومن أبرز الذين دخلوا جولة الإعادة وفشلوا فيها ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى ونقيب المحامين سامح عاشور.

● المنع من التمتع

جاءت المرحلة الثالثة من الانتخابات مجمعة لكل ما سبقها من مراحل ووسائل بداية من استمرار عمليات الرشاوى التى لم تنتهى فى أي مرحلة، مروراً باستخدام العنف والترهيب ضد مؤيدى بعض المرشحين، إلى تزايد واضح لتدخل الأمن لصالح مرشحين محددين. وأصبحت المشاهد العادية للانتخابات عبارة عن مئات من قوات الأمن المركزى المدججة بالسلاح يتمثل عملها فى إعاقة وصول الناخبين للجان الانتخاب مع استخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك بداية من إغلاق الطرق وإقامة كردونات حول اللجان بما قاد لتسميتها جولة المنع من التمتع. كما شهدت تزايد لإطلاق التيران الحية والقنابل السائلة للدموع والرصاص المطاطى وإلقاء القنابل على أنصار المرشحين وتسهيل عمل البلطجية.. هذا بالإضافة إلى استمرار استهداف أعضاء جماعة الإخوان المحظورة كما حدث فى المرحلة الثانية ووصل عدد المعتقلين من الجماعة فى المحافظات التسع التى جرت فيها الانتخابات إلى ٥٠٤ عضو قبل الجولة الأولى. وغيرها من المظاهر التى أدت إلى انسحاب العديد من القضاة احتجاجا على إجراءات الأمن فى منع وصول الناخبين، ودعت منظمات الرقابة على العملية الانتخابية للتأكد على بطلان الانتخابات فى المرحلة الثالثة.

ووصلت التجاوزات إلى حد وفاة أحد المواطنين فى الجولة الأولى وثمانية مواطنين آخرين فى الجولة الثانية بالإضافة إلى إصابة أكثر من ٢٥٠ مواطن فى الجولة الأولى معظمهم فى دائرة بلطيم والحامول التى خاض فيها الانتخابات حمدين صباحى، وأكد رئيس نادى القضاة زكريا عبد العزيز أن مخالفات جسيمة شابت دورة الإعادة للجولة الثالثة من الانتخابات التى شهدت نهاية دامية بمقتل ثمانية أشخاص



وإصابة ٦٠٠ آخرين بينهم ٢٠ إصاباتهم خطيرة. وأثبتت التجاوزات والعنف الذى تعرض له الصباحى والذى قاد لإصابته هو ونجده والعديد من أنصاره، وكذلك ما حدث فى دائرة أتميده - دقهلية بين أنصار كل من مرتضى منصور وعبد الرحمن بركة مرشح الوطنى والتى تم فيها استخدام الجنائز والشوم وأدت للعديد من الإصابات إلى إبراز سمة جديدة عن المراحل السابقة وهى عدم اقتصار العنف على الدوائر التى يخوض فيها مرشحين لجماعة الإخوان المحظورة الانتخابات وتحويل العنف إلى وسيلة للمقعد الانتخابى بغض النظر عن المرشح المنافس.

● مظاهر ومؤشرات إيجابية

أدت نتائج هذه المرحلة بالإضافة إلى النتائج السابقة فى الجولتين السابقتين إلى حالة من الحراك داخل الأحزاب بصورة واضحة وخاصة أحزاب كالتجمع والناصرى والوفد. فالأول لم يحقق إنجاز يعد به حتى أن زعيمه التاريخى خالد محيى الدين فشل فى الانتخابات ولم يحصل إلا على مقعدين فقط فى مجمل الانتخابات. وحزب الوفد الذى شهد خلافات داخلية وإعادة تقسيم الأدوار فى تحركات توهل للعديد من التغيرات الهيكلية تمهيدا عن الأداء السيئ للحزب. أما الناصرى فلم يحصل على أى مقعد فى البرلمان كما فشل رئيسه ضياء الدين داود. وبشكل عام لم تحصل أحزاب المعارضة إلا على ١٢ مقعد فقط بإضافة مقعد واحد لحزب الغد، بما يعنى أن تمثيل تلك الأحزاب لا يتجاوز ٢٪ من أعضاء البرلمان، وبما يؤكد على أن الأوضاع الساكنة قبل الانتخابات لن تبقى كما هى بعدها كون الانتخابات كشفت بقوة عن العديد من الأزمات الموجودة فى داخل تلك الأحزاب وفى علاقتها بالجماهير بما يمكن أن يعد المكسب الأساسى للعملية الانتخابية.

وبالإضافة لذلك شهدت تلك المرحلة عدة أحداث هامة لا بد من إبرازها والاهتمام بها، وتمثلت تلك الأحداث فى رفض هيام عامر (مستقلة) الانضمام إلى الحزب الوطنى مؤكدة على ضرورة حفاظها على وضعها الذى دخلت به الانتخاب كمستقلة أمام الناخبين. بالإضافة إلى استقالة جماعية هى الأولى من نوعها على مستوى الأمانات الفرعية للحزب الوطنى حيث قدم أعضاء هيئة المكتب بالحمودية بالبحيرة استقالة جماعية لأمين الحزب احتجاجا على عدم التزام الحزب بتعليماته ومبادئه وقبوله للأعضاء المنشقين عليه والمستقلين بعد فوزهم بما يؤدى لفقد مصداقية الحزب. هذا إلى جانب قيام أحد المحامين بتوجيه إنذار إلى نائب بركة السبع بالتوفية عبد الحميد عبد الجواد خضر الذى خاض الانتخابات مستقل ثم انضم للوطنى، وطالبه بالحفاظ على صفته كمستقل ولا ينضم للوطنى لأن ذلك يمثل خرقا للعهد بينه وبين الناخبين وهدده برفع دعوى تعويض ضده إذا لم يعد لصفته وهى الدعوة الأولى من نوعها. وهى تحركات لا بد من الاهتمام بها وابعكاساتها وضرورة الاهتمام بالعقد الذى يتم اختيار المرشح على أساسه حفاظا لحقه فى الاختيار. فهذه النقاط ضرورية ضمن الكثير من الخطوات الأخرى لاستعادة ثقة المواطن المصرى فى العملية الانتخابية ومصداقيتها وأهمية صوته واختياره فى رسم مستقبل مصر.

جدول رقم (٨)

يوضح عدد الدوائر والمرشحين والمقرات واللجان الانتخابية في المرحلة الثالثة

٢	المحافظة	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الناخبين المدعوين	عدد المقرات الانتخابية	عدد اللجان الفرعية
١	الدقهلية	١٧	٣١٤٨٦٩٩	٩٠١	٢٩٣٩
٢	الشرقية	١٤	٢٥٦٣٤٧١	١٠٢٣	٢٥٦٠
٣	كفر الشيخ	٩	١٤٧٩٦٤٩	٥١٤	١٥٤٨
٤	دمياط	٤	٦٣٠٦٩٦	٢١١	٥٩٩
٥	سوهاج	١٤	١٩٠٣٩٤٠	٧٥٨	٢٠٧٠
٦	أسوان	٣	٥٩٤٩٨٧	٢١٣	٥٦٠
٧	البحر الأحمر	٢	٩٥٨٣٠	٥١	٩٦
٨	شمال سيناء	٣	١٥١٤٠٠	٨٥	١٨٥
٩	جنوب سيناء	٢	٣٧٣٥٦	١١	٤٣
	المجموع	٦٨	١٠٦٠٦٠٢٨	٣٧٦٧	١٠٦٠٠

اجريت الجولة الأولى من المرحلة الثالثة يوم الأحد الخميس الموافق ١ ديسمبر ٢٠٠٥، والجولة الثانية (الإعادة) يوم الأربعاء الموافق ٧ ديسمبر ٢٠٠٥

ثانياً: ما بعد الانتخابات وأجندة البرلمان الجديد

١- قراءة في العملية الانتخابية

على عكس المطلوب والمتوقع أيضاً مرت انتخابات برلمان ٢٠٠٥ ولسان حالها يقول أن الإصلاح والديمقراطية الكاملة لم تحدث، وكذلك غيابها التام لم يتم. وإذا كان التقييم جزء هام من كشف حساب مرحلة هامة في مسار الإصلاح الشامل في مصر فإن أبرز السمات العامة هي وجود ظواهر وغياب ظواهر أخرى عن تلك الانتخابات ولكن المشكلة الأساسية أن كل ما شهدته الانتخابات لم تكن هي الظواهر الحميدة المطلوبة وكل ما لم تشهده لم تكن هي الظواهر السلبية ولكن إلى درجة كبيرة تناقضت الصورة وحدث الكثير مما كنا لا نتمناه وغياب الكثير مما كنا نتمناه، وكأننا في المشهد النهائي نسير للديمقراطية بنفس خطوات ترجعنا عنها.

● وجوه غائبة وأخرى حاضرة.... ولكن

كان لسان حال المصريين في الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية بكل ما شهدته من زخم سياسي وجدال حاد يؤكد على تغيير شيء ما في الذهن والاهتمام المصري الذي ساهم في إعادة طرح السياسة في أجندة الحياة اليومية للمواطن الذي وجد نفسه لأول مرة يشاهد مسلسل جديد لم يسبق عرضه من قبل بيسيتاريو وأبطال وأحداث جديدة تمثلت في إجراء الانتخابات الرئاسية وطرح مجموعة من المرشحين ببرامج وخطة والاحتكام إلى الشعب للاختيار بينهم. وبهذا إذا كان أعلى منصب سياسي خضع لهذا الحوار وإذا كان الرئيس مبارك والحزب الوطني مثلاً جزءاً من هذه الأحداث فإن الانتخابات البرلمانية ليست أقل من ذلك... أما المحور الثاني فتمثل في تصاعد حدة الانتقاد لقضايا الفساد والكشف عن العديد من القضايا والأسماء التي ظلت بعيدة عن الساس بها لفترة طويلة لتطرح تساؤلات لم تطرح بهذه القوة والعلانية والهجوم من قبل مصادر الدخل وسبل الترويج واليات المحاسبة. وبهذا كان المتوقع هو أن تكون الانتخابات شديدة السخونة خاصة في ضوء تغيير المادة ٧٦ من الدستور والخاصة بأسلوب اختيار رئيس الجمهورية، فمطالب الإصلاح والديمقراطية ومواجهة الفساد مع حراك الشارع والقوى السياسية الجديدة مثلت عوامل دعم لأن يكون البرلمان مختلف والصراع حوله أشد اختلافاً. ولذلك كان من الطبيعي نزول القوى السياسية لعلبة الصراع مؤهلة بقوة لكل ما يمكنها الاستناد به لإدارة معركة حقيقية على الوجوه والبرامج، ولأن البرامج هي في النهاية برامج تلك القوى والأحزاب أصبح الاحتكام الأساسي إلى المشرح والوعود التي يقدمها.

ولكن الصدمة الأولى تمثلت في غياب وجوه كان يفترض تضمينها في ترشيحات تلك القوى السياسية وخاصة ترشيحات الحزب الوطني وما دار حولها من جدل حول معايير أسس الاختيار. مع وجود وجوه أخرى ارتبطت اسمها بقضايا هساد حاد وموجهة للجماهير في حياتهم اليومية وكان لسان حال تلك القوى السياسية يقول أن الجماهير خارج نطاق الخدمة وأن الاختيار قائم على أسس أخرى لا تعتمد على المواطن.

أما المفاجأة الثانية أن المواطن كان موجود في الصورة وقام بالرد على تلك الاختيارات عبر تصميمه على ضرورة غياب تلك الوجوه التي كان يفترض ألا تتواجد منذ البداية وإسقاطها غضباً وانتقاماً من ترشيحها وتعدى أرائته، مع عمله على إنجاح بعض الوجوه التي أراد رؤيتها تحت قبة البرلمان. وبهذا وجدت جماعة الإخوان المسلمين العظورة في حالة الغضب المصاحبة للترشيحات في جانب عوامل القوة لديهم والضغف لدى الآخرين المثلة تصديداً في التنظيم عوامل مساهمة للحصول على تمثيل برلماني غير مسبوق مدعومة بكل من قوتها الذاتية ومساعدة كافة القوى السياسية لهم عبر الإصرار على ارتكاب نفس الأخطاء ممثلة في الغياب عن الشارع. وفي النهاية ظل العامل الأكثر وجوداً هو مظاهر الفجوة بين الأحزاب والقوى السياسية من جانب والمواطن المصري من جانب آخر، ولكن المشكلة الأساسية أن الجدل تركّز على تغيير أسلوب الانتخاب واللجوء للقائمة بدلاً من النظام الفردي دون الاهتمام الكافي بإعادة النظر في عوامل الفشل وأسباب النجاح والاكتفاء بالاستناد لتفسيرات غير منطقية كشعارات الإخوان

● أفكار قتراجع وأخرى تتصاعد

أظهرت الانتخابات غياب الأفكار الإصلاحية عن الوجوه المختارة للانتخابات عبر غياب التمثيل العادل للمرأة والأقباط عن كافة القوى السياسية في تناقض واضح لكل خطابات الديمقراطية والتمكين والمساواة في الفرص، وهو الغياب الذي بدأ مع الترشيح وتقلص واضح في عدد تلك الوجوه واستبدالها بعدد محدود دار الانتخابات كمستقلين وأدى في المحصلة النهائية لنجاح أعداد لا تذكر مؤكدة بنجاحها على خطأ الأسس التي استندت عليها الأحزاب في الاختيار والاستناد على مخاوفها من عدم نجاحهم، وعلى العكس جاء نجاح هؤلاء كمستقلين على حساب واضح لتراجع الأحزاب. ويشكل عام أسفرت الانتخابات عن طرح العديد من التساؤلات حول أسس اختيار المرشحين، ومفهوم عضو مجلس الشعب ودوره. فاختلطت المفاهيم ما بين عضو مجلس الشعب بما يناقشه من قضايا تشريعية تخص الدولة وبين عضو المجلس المحلي بما يمثله من دور في خدمة دائرته المحلية الضيقة من خلال مدخل الخدمات بالأساس وليس التشريع ورسم السياسات. وفي النهاية حل الفرد محل التنظيم، والخدمة محل البرنامج، والمستقل محل الحزب، والانشقاق الحزبي محل الالتزام الحزبي في سبيل المقعد. وهو ما يؤكد على ضرورة تأسيس دور أساسي واضح لمفهوم العمل الحزبي ودور الحزب والفرق بين مرشح المجلس ومرشح الخدمات.

● الدعاية وجود الشكل وغياب النتائج

تعددت صور الدعاية المستخدمة في الانتخابات بما يشير إلى وجود الدعاية والعمليات الانتخابية ولكن الحقيقة الأساسية هي أن غياب الشكل تواجد في حين غاب المضمون والنتائج المرجوة. فالدعاية تواجدت بقادتها وجيشها وحساباتها المالية وتتنوع ما بين القديم والحديث هناك اليا فاطات التي استخدمت لكثرة كإبرز الصور دائمة الاستخدام ولكنها تنوعت في محتواها وحجمها وشكل إخراجها كما أن صور المرشح نفسه داخله لم تعد تكتفى بالصورة "الرسمية" إذا جاز التعبير ولكنها تعدت ذلك إلى شكل "نيو لوك" يعتمد على إبهار الناخبين والظهور كنجوم السينما. كذلك تواجدت كحالة مستمرة عملية استخدام التكنولوجيا بكل ما تشمله من رسائل على التليفونات المحمولة والإعلام يقنونه وصحفه الخاصة إلى جانب القومية، في حين تواجدت صور جديدة شملت استخدام المطربين الشعبيين لأداء أغاني لصانح مرشح معين والإشادة بإنجازاته السابقة أو القادمة.. ولكن هذا التنوع بين القديم والجديد ارتبط في نفس الوقت بغياب واضح لتأثير تلك العوامل -بالإضافة لغياب الأفكار- على اتجاهات الناخبين، ورغم احتياج مثل هذا الحكم لمزيد من التدقيق عبر دراسات استطلاع الرأي فإن ظهور عوامل أخرى باعتبارها أسس الاختيار عبر ببساطة عن غياب اقتناع المرشح بالإعلام كوسيلة للتأثير على الناخبين وكذلك غياب اهتمامه بعقل الناخب والرغبة في التأثير عليه والكتفاء بصوته عبر طرق أخرى. في نفس الوقت الذي عبرت عن حالة من عدم ثقة الناخبين في أساليب الدعاية واعتبارها مأجورة أو مفروضة وليست ذات مصداقية تكفل الاستناد إليها في عمليات التقييم والاختيار.

● الرقابة بين التواجد والغياب

طرح العنف التساؤل أيضا على عملية الرقابة والأمن، وبالتالي كل ما يتعلق بدور القضاة وقوات الأمن في تنظيم الانتخابات والإشراف عليها وتأمينها، والصراع بين عوامل الحياد والنزاهة وعوامل التزوير والتحيز وكيفية تنظيم دور تلك القوى في ظل الجدل المحتدم بينهما حول العلاقة بينهما وحدود دور كل منهما وعلاقتهم بالسياسة أو التسييس. كما طرح العنف والقيود الأمنية مضغوطا واضحة على منظمات الرقابة المدنية التي سمح لها قانونا بالإشراف على الانتخابات، وبهذا أصبح هناك تواجد قانوني وعملي ولكن غياب في التأثير والفاعلية لأن كل ما صدر عنهم من بيانات ومناشدة وتقارير خلال كل جولة انتخابية لم تسفر عن اتخاذ أي مواقف تعبر عن الاتجاه لإحداث تغيير يتلامح مع لطم المطالب بشكل



عملي. وبهذا تواجد القضاء والأمن والمنظمات المجتمع المدني وقام كل منهم بالدور الذي رأى أنه منوط به ولكن حالة التدخل والغياب الواضح لتعدد مساحة الديمقراطية الممكنة أدى لتخبط في هذه الأدوار وبينها وبين بعضها البعض.

● الفوز.. أساليب قديمة للفوز

ارتباطا بقياب أهمية الأفكار والإعلام أو بمعنى آخر الحوار ما بين المرشح والناخب للفوز بالمقعد يصبح السؤال الأساسي هو كيفية الفوز فعلا. وما حدث في انتخابات ٢٠٠٥ يطرح العديد من القضايا حول العنف في المجتمع الذي تحول كسمة أساسية للانتخابات التي شهدت وفاة ١٠ قتلى على الأقل مع إصابة المئات، فالعنف الذي استخدم اتبع الأساليب القديمة من استخدام المطاوى والسج والسيف... ولكن الجديد أنها لم تستخدم في معركة بين مجموعة من البلطجية ولكنها استخدمت من قبل المرشحين وبلطجيتهم المؤجرين في معركة الانتخابات، بل وتم حماية بعضهم من قبل قوات الأمن. وتواجدت صور جديدة من العنف والبلطجة تراوحت ما بين تقييد اللجان إلى حصار الناخبين ومنعهم من التوجه للجان الانتخاب. كذلك فإن عمليات التزوير التي صاحبت الانتخابات والتي أدت إلى إطلاق النكات الساخرة التي تمير الانتخابات المصرية من نتيجة "صندوق" ونتيجة "فرز" إشارة لما يحدث بعد عمليات الفرز القانونية كانت من الوضوح لتثير غضب الكثيرين لأنها لم تكتفى بترميم فجوات من فئة مئات الأصوات ولكن وصلت إلى حد قلب كامل للنتائج بخصم آلاف الأصوات من مرشح وأضافتها للمرشح الأخرى في أبرز صورة للتزوير العلني الذي يفترض أن يقود تشكيل مجلس يقوم بمثلته هيبة -الذي يفترض أنه مثل الشعب بعد تزوير أراذله- بالافتراء ومناقشة قضايا تخص مستقبل الدولة ومثلها وقيمتها!!

٢- ظواهر جديدة وتحديات صعبة

أخيرا أسدل الستار على انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ التي أجريت على ثلاث مراحل في الفترة من ٩ نوفمبر وحتى ٧ ديسمبر. ولا اعتبارات عدة، ربما تكون انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ هي الأهم والأكثر زخما في تاريخ الحياة النيابية المصرية، على خلفية السمات الجديدة التي رسمت هذه الانتخابات وصيغتها بحالة من الخصوصية والتفردية عند مقارنتها بالاستحقاقات الانتخابية السابقة، والظواهر التي ارتبطت بها.

أولى هذه الظواهر تتمثل بحالة التوازن الجديد الذي سوف يحكم التفاعلات الجارية بين القوى السياسية المصرية في الفترة القادمة، وسوف يكون له تأثير مباشر ليس فقط على الاستحقاقات الانتخابية القادمة، بل وأيضا على مجمل عملية الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي التي تشهدها مصر وغيرها من الدول العربية، بفعل تصاعد ضغوط داخلية وأخرى خارجية مطالبة بالإصلاح السياسي وتداول السلطة، ونتيجة بروز دعوات خارجية منادية بالإصلاح وهي إن كانت تشابكت في أحيان عدة فإنها اتفقت على أن تكون منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها الدول العربية، هي وحدة الاختبار ونموذج التطبيق.

لقد أسفرت نتائج الانتخابات عن بروز قوتين على الساحة السياسية هما: الحزب الوطني ذي الأغلبية (٧٠٪)، وتكتل جماعة الإخوان المسلمين (٢٠٪)، وبينهما مجموعة صغيرة من ممثلي الأحزاب الشرعية والمستقلين الذين أصرروا على وضعيتهم الأصلية كحزبين (١٠٪).

أولى هذه القوى هو الحزب الوطني الذي احتفظ بأغلبية ثلثي مقاعد البرلمان (٢٢٠ من إجمالي ٤٥٤ بينهم ١٠ معيّنون بنسبة ٧٠٪) وهي النسبة التي تضمن له حرية تعديل الدستور وتقرير القوانين الاستثنائية دون الحاجة لأصوات المعارضة. غير أن الحزب فقد في الوقت نفسه رصيده السابق من المقاعد (٤٠٤ مقاعد في انتخابات ٢٠٠٠ بنسبة ٦٨٪).

والملاحظة الأهم في هذا السياق مفادها أن الحزب الحاكم حقق نسبة نجاح بلغت ٣٢,٥٥٪ في الجولات الانتخابية الثلاث بعد أن أحقق ٢٨٧ مرشحا رسميا له سماحه قبل الانتخابات من إجمالي ٤٢٢ فقط بدلا من ٤٤٤ مقعدا إجمالا، بعد أن أوقفت الانتخابات في ٦ دوائر (١٢ مقعدا) تنفيذا لأحكام قضائية.

هذه الملاحظة تكشف عن مضموتين مهمين سوف يكون لهما تأثيرا كبيرا على مجمل أداء الحزب الوطني

في مجلس الشعب في دورته الحالية، المضمون الأول، أن ثمة تقلصا لافتا في شعبية الحزب لا محالة في ذلك، فعدد الذين فازوا على لائحة الحزب الأصلية حققوا نسبة فوز ٢٢,٥٥٪ وحسب، وذلك مقارنة بنسبة ٢٨٪ حققها في انتخابات العام ٢٠٠٠ وبعد استقطاب المرشحين الفائزين باعتبارهم مستقلين وغير حزبيين في الأصل، ارتفعت نسب الفوز إلى ٣٧,٠٪، وبما يعنى أن الحزب قد فقد قاعدة جماهيرية عريضة كانت تؤيده في السابق لم يعوضها إلا استقطاب المستقلين الذين رضوا الانضمام للحزب الوطني تسويلا لمصالح خاصة بدواثرهم.

الظاهرة الثانية الأكثر بروزا في انتخابات ٢٠٠٥ تتمثل في الصعود القوى لجماعة الإخوان المسلمين التي نجحت في الحصول على ٨٨ مقعدا بنسبة ١٩,٢٨٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس الشعب، وهو رقم لم يسبق أن حققته أي قوة معارضة منذ قيام النظام الجمهوري في مصر قبل أكثر من نصف قرن، لتصبح الجماعة ذاتي أكبر قوة سياسية بعد الحزب الوطني الحاكم. ويمكن للجماعة أن ترفع حصيلتها من المقاعد في حال فوز مرشحيها في الدوائر الـ المعلقة. هذا التوازن العام لا يخلو من غرابة ومفارقات قانونية وسياسية لا حصر لها، فالجماعة المحظورة قانونا باتت تشكل قوة المعارضة الرئيسية بعدد أعضاء ٨٨ نائبا، يمثلون خمسة أضعاف ما كان للجماعة في البرلمان المتصرم (١٧ عضوا). في الوقت نفسه يدعى قادة الجماعة أنه لولا تزوير وتدخلات وعمليات منع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في العديد من الدوائر لزداد أعضاء الجماعة عن أكثر من مائة عضو.

والواقع إن هذا الفوز بقدر ما عزز من المكانة السياسية للإخوان المسلمين، إلا أنه في الوقت نفسه وضع الحركة أمام تحديات عدة أو ما يمكن تسميته بـ "مأزق" البدائل الضيقة، فهي من جهة مدفوعة بفعل حالة الفزاعة والهلع التي انتابت بعض النخب السياسية المصرية وصعدتها وسائل الإعلام من الصعود السياسي للإخوان المسلمين وتداعياته السلبية على مستقبل الإصلاح السياسي وحالة الأمن والاستقرار في مصر، مدفوعة بتدشين أداء سياسي ناضج وعقلاني تستلجم من خلاله الرد على الانتقادات الموجهة إليها مثل عدم خبرة كوادرها الأعضاء الجدد في البرلمان، خصوصا وأن الجماعة سوف تخضع لتابعة بل ومراقبة من جانب مجمل القوى السياسية الأخرى. وهي من جهة أخرى مدفوعة إلى العمل من أجل الحصول على اعتراف سياسي بها ومنحها شرعية سياسية كحزب سياسي، كما أنها مدفوعة بتنفيذ برنامجها الذي أوصل معظم كوادرها إلى البرلمان كبديل لبرنامج الحزب الوطني، لأنه في حالة التقاسم عن فعل ذلك سوف تخسر الجماعة ثقة الشارع الذي أوصل كوادرها إلى البرلمان، ويبدو أن ذلك سوف يكون التحدي الأهم الذي يواجه الإخوان في مجلس الشعب.

أما الظاهرة الثالثة التي ارتبطت بالانتخابات فتتمثل في ضعف الوجود الحزبي في الحياة السياسية المصرية وعجز الأحزاب عن اكتساب ثقة الشارع السياسي المصري، ومن ثم لم تحصل سوى على ١٢ مقعدا بنسبة ٢٪ من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، منها ستة نواب لحزب الوفد، وناثيين لكل من الغد والتجمع والكرامة (تحت التأسيس). في حين كان في البرلمان المتصرم ٢٢ نائبا يمثلون خمسة أحزاب قانونية. رافق ذلك سقوط رموز حزبية كبيرة مثل خالد محيي الدين الزعيم التاريخي لحزب التجمع وضيء الدين داود زعيم الحزب الناصري، ومثير فخرى عيد النور نائب رئيس الوفد.

هذه النتيجة تكشف عن مضامين عدة هي،

- أن وحدة تحليل الحياة الحزبية في مصر لا تتمثل في الأحزاب الموجودة على الساحة، وإنما في التيارات السياسية التي تنتمي إليها هذه الأحزاب، وقد كشفت الانتخابات مجلس الشعب أن هذه الأحزاب تمثل اتجاهات تتنافس في إطار بناء سياسي واحد ولا تمتلك هيكلًا تنظيميًا مستقرا.
- أن هذه الأحزاب بلا شعبية وغير قادرة على أن تشكل تيارا وطنيا وسياسيا في المجتمع مقارنة بما حققته جماعة الإخوان المسلمين.

- أن المعنى المباشر لفشل الأحزاب هو اتجاه الشعب إلى انتخاب المرشحين المستقلين بعد أن فقد ثقته في برامج الحكومة والأحزاب، وهو ما بدأ جليا في حصول جماعة الإخوان (وهم مستقلون بصفة رسمية) على ٨٨ مقعدا، إلى جانب ١٢ مقعدا للمستقلين غير المحسوبين على أي قوة سياسية، ومن ثم يصل عدد المقاعد التي حصل عليها المستقلون رسميا ١٠٠ مقعد بما يوازي ٢٢٪.

الظاهرة الرابعة التي شهدتها انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ارتبطت بضعف تمثيل المرأة داخل مجلس الشعب سواء في عدد المرشحات على قوائم الأحزاب والقوى السياسية أو عدد الفائزات في الانتخابات، فرغم كل الجهود المضيئة التي بذلت من قبل المجلس القومي للمرأة أو أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والتي كانت تبشر بظهور مرشحات بارزات في انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥، إلا أن كل هذه



الجهود ذهبت هباءً إذ بلغ عدد من رشحتهم الأحزاب والقوى السياسية من السيدات ١٤ سيدة فقط، ورشح الحزب الوطني منهم ٦ سيدات من بين ٤٤٤ مرشحا، فيما رشحت الجبهة الوطنية من أجل التغيير خمسة مرشحات، ومرشحة لكل من الغد والأمة والإخوان المسلمين، وترشحت الأخريات كمستقلات وعددهن ١٦ مرشحة ليبلغ عدد المرشحات في الانتخابات ٢٠ مرشحة فقط. وأسفرت الانتخابات عن فوز أربع سيدات فقط، يضاف إليهم خمسة عضوات عينهن رئيس الجمهورية، ليصبح العدد الإجمالي للنائبات في مجلس الشعب ٩ عضوات بنسبة ٠,١% وهو ما يعد تراجعاً عن انتخابات عام ٢٠٠٠، التي فازت فيها سبعة مرشحات يضاف إليهن ٤ عضوات عينهن رئيس الجمهورية ليصبح عددهن ١١ نائبة بنسبة ٠,٢%.

ويمكن تفسير تراجع تمثيل المرأة في الانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ بالنظر إلى عوامل عدة منها:

- طبيعة المجتمع المصري الذي ما زال يتسم بـ "الذكورية"، وهو ما يبدو حلياً في عزوف الأحزاب والقوى السياسية عن ترشيح المرأة على قوائمها بسبب رفض الرجال ترشيح المرأة في الكثير من الدوائر، إلى جانب أن أصوات النساء الناخبات تذهب في العادة إلى المرشحين من الرجال.

- عدم توافر الكوادر النسائية القادرة على التمثيل في مختلف الدوائر.

- عدم استجابة أجهزة الدولة لطلبات المنظمات النسائية بتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان طبقاً لما يهرف بنظام الكوته.

- ضعف المشاركة السياسية للمرأة، ورغم وجود حوالي ٢,٥ مليون مسجلة أسماؤهم في قوائم الناخبين، إلا أن من يذهبن منهن إلى صناديق الانتخاب لا يتجاوز مليوناً.

ما سبق في مجمله يكشف عن مضمون مهم مفاده أن الانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ سوف تكون محكاً أساسياً يحكم ليس فقط التفاعلات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة، ولكن الأجنحة الرئيسية داخل كل قوة على حدة، فقد كشفت الانتخابات أن ثمة فرقا لافتا داخل معظم هذه القوى، وعلى رأسها الحزب الوطني في ضوء مؤشرات عدة تؤكد أن ثمة انجها إلى الانسلاخ عن الحزب لوطني وتشكيل حزب جديد باسم المستقبل يضم كل الكوادر الإصلاحية الشابة داخل الحزب، إلى جانب حالة الفوران التي تتناب حزب الوفد على خلفية النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات والتي لم يحصل خلالها حزب الوفد سوى على ستة مقاعد فقط بشكل لا يرضى طموحاته وتطلعاته لأن يكون زعيماً للمعارضة المصرية، هذه الحالة بدت جليلة في قرار الدكتور نعمان جمعة رئيس الحزب فصل منير فخري عبد النور نائب رئيس الحزب ورئيس الهيئة البرلمانية في المجلس السابق. ولا تستثنى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من المعادلة نفسها، إذ أن نتائج الانتخابات أحدثت هزة في كل من حزب التجمع الذي فاز بمقعدين فقط مع خسارة معظم قياداته، والحزب الناصري الذي لم يحصل على أي مقاعد وخسر رئيسه للمرة الثالثة على التوالي، وهي كلها عوامل تكشف أن الحاجة لإحداث تطوير سياسي ومؤسسي داخل الأحزاب المصرية باتت أكثر من ماسة.

٢- أجندة عمل البرلمان الجديد: قضايا ساخنة وإصلاحات متعددة

جاء تشكيل مجلس الشعب الجديد ليعكس سخونة الحياة السياسية التي شهدتها مصر مع تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وفي مرحلة مهمة من عملية التطور السياسي في البلاد، ومن ثم فإن أجندة المجلس ستكون أكثر سخونة وتميزاً عن أداء البرلمانات السابقة، بالنظر إلى ثلاثة محددات أساسية: الأول هو إجراء الانتخابات البرلمانية في ظل مناخ وجدل عام حول الإصلاح السياسي والدستوري في مصر بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وسوف يستمر تأخير هذا المناخ على عمل المجلس خلال السنوات الخمس في حالة استمرار المجلس. المحدد الثاني هو ما كشفت عنه تلك الانتخابات من أوجه القصور والاختلالات الهيكلية في مختلف جوانب العملية الانتخابية، سواء كان مصدر تلك الاختلالات هو الأطر القانونية المنظمة لإجراء الانتخابات البرلمانية، أو أطراف العملية الانتخابية (الأحزاب والقوى السياسية، المرشحون، الناخبون)، أو كان مصدرها المجتمع المصري ذاته وما يتضمنه من معوقات اقتصادية وثقافية أدت إلى إفراز العديد من الظواهر السلبية في تلك الانتخابات. أما المحدد الثالث فيتمثل في تركيب المجلس الجديد، ونقص هذا الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية لأعضاء هذا المجلس. فمن بين السمات المهمة في تركيب هذا المجلس هي وجود حالة أقرب إلى الاستقطاب السياسي بين تيارين سياسيين أساسيين داخل الحزب هما الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الإخوان المسلمين، واقتصار "التنافس

البرامجي" داخل المجلس بين برنامج الحزب الوطني الديمقراطي وبرنامج جماعة الإخوان المسلمين، وذلك في ظل تمثيل محدود للأحزاب السياسية الأخرى لا يسمح بالحديث عن إمكانية دخولها في منافسة سياسية مع هاتين القوتين على أساس من برامجهما الحزبية والانتخابية، بالإضافة إلى مجموعة المستقلين التي دخلت الانتخابات على أساس عودها الخدمائية المباشرة لدايرتها الانتخابية وليس على أساس برنامج انتخابي. مع ملاحظة أن ذلك لن يحول دون إمكانية التحاق أي من العناصر الحزبية أو المستقلين بهذا التنافس، عبر التنسيق أو الانحياز إلى مواقف أي القوتين الأساسيتين.

وإطلاقاً من تلك المعطيات، يصبح التساؤل المهم ما هي الأجندة التي يجب أن يركز عليها المجلس الجديد خلال هذا الفصل التشريعي؟ والأجندة المقصودة هنا يجب أن تتجاوز ما جاء في البرنامجين الانتخابيين للحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والبرنامج الانتخابي لجماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، لتستند إلى قراءة متأنية وموضوعية لخبرة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال الشهور الماضية. وأول الدروس المستفادة من تلك الخبرة هو عدم كفاية التعديلات والإصلاحات التي تمت خلال هذا العام - رغم أهميتها - لتأسيس تحالفات سياسية ناضجة ونزيهة داخل المجتمع المصري وبين فاعليه السياسيين. وفي هذا السياق يمكن طرح المحاور التالية كأجندة عمل للمجلس الجديد خلال هذا الفصل التشريعي.

١- الانتقال من التعديل الدستوري إلى الإصلاح الدستوري الشامل، فعلى الرغم من أهمية التعديل الدستوري الذي أدخل على المادة ٧٦، إلا أن الجدل العام الذي شهده المجتمع المصري بمختلف تياراته السياسية قد عكس إلى حد كبير عدم كفاية هذا التعديل لانطلاق عملية إصلاح سياسي حقيقية، وعدم كفاية منح التعديل الدستوري في إدارة هذا الإصلاح. وتكتسب أهمية هذا الانتقال في اللحظة الراهنة بالنظر إلى حالة الوعي السياسي العام الذي خلقته فكرة التعديل الدستوري. غير أن التحدي المهم الذي يواجه المجلس في إدارة عملية الإصلاح الدستوري تلك هو غياب التمثيل المتوازن لمختلف القوى السياسية والحزبية في ظل غياب تمثيل حقيقي للأحزاب السياسية الرئيسية داخل المجلس، وهو ما يعني ضرورة توسيع الإطار العام لإدارة تلك العملية مثل تشكيل جمعية وطنية تضمن تمثيل متوازناً لمختلف القوى السياسية بدون استثناء أو استبعاد لأي منها.

٢- إصلاح النظام الحزبي في مصر، فقد كشف الجدل العام الذي شهده المجتمع المصري بدءاً من اقتراح التعديل الدستوري وانتهاء بتجربة الانتخابات البرلمانية ومروراً بخبرة الانتخابات الرئاسية وما ارتبطت بتلك التفاعلات من حراك سياسي عن حقيقة مهمة وهي الضعف الشديد للأحزاب السياسية القانونية القائمة، فالفجوة الشديدة بين الحزب الوطني الحاكم وباقي الأحزاب السياسية لم تسمح بوجود تفاعلات ومنافسة سياسية حقيقية في أي من تلك الانتخابات، مقابل تصاعد الأهمية النسبية للقوى السياسية غير الحزبية أو غير القانونية مثل حركات المعارضة الجديدة التي حاولت القفز على الأخطار الحزبية الجامدة، بالإضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي لازالت تعمل خارج القانون. ومع إدراك أن أزمة الأحزاب السياسية تعود في جزء مهم منها إلى الأحزاب السياسية ذاتها، ولكن هذا لا يعني مسئولية الدولة والإطار الدستوري والقانوني الذي تعمل خلاله هذه الأحزاب، إذ لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي أو سياسة بدون فاعلين سياسيين حقيقيين. وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن محورين أساسيين في إصلاح النظام الحزبي، الأول هو ضرورة إعادة النظر في قانون الأحزاب، وصياغة قانون جديد يسمح بتطوير نظام حزبي حقيقي، من خلال إعادة النظر في إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية، وعلاقة الحزب السياسي بالدولة والمؤسسات الرسمية، وعلاقة الحزب بالمجتمع والشارع، وتفعيل قدرة الحزب على تنمية موارده السياسية والاقتصادية والمالية، أو بمعنى أكثر شمولاً تطوير علاقة الحزب بالسياسة بشكل عام. أما المحور الثاني فيقوم على إعادة النظر في موقع القوى السياسية غير القانونية، والبحث في تساؤل مهم، هل يمكن إيجاد صيغة ما لدمج هذه القوى في الحياة السياسية الرسمية من خلال البحث في صيغة ما وسط تقع بين الحزب السياسي والجماعة الأهلية الدينية، بحيث يكون معروفاً، ومعترفاً، مسبقاً باشتغال تلك القوى بأهمل السياسي وفق ضوابط محددة أو منحها صفة الحزب السياسي في حالة توافر شروط النضج السياسي في تلك القوى والالتزامها بالإطار الدستوري والقانوني، وذلك في ضوء ما كشفت عنه حالة الحراك السياسي، وما انتهت إليه الانتخابات البرلمانية من صعوبة استبعاد تلك القوى من التفاعلات السياسية، بل وتعلقها إلى المعارضة الرئيسية داخل البرلمان.

ويمكن في هذه الحالة دراسة بعض نماذج الخبرات الدولية في هذا المجال، مثل حالتين جماعة جبهة العلماء وجماعة المحمدية في إندونيسيا، والتان تقترب عضويتها الإجمالية من سبعين مليون عضو.



بل أن خبرة عملية الإصلاح السياسي في دول مثل إندونيسيا وماليزيا أكدت بوضوح عدم ضرورة ارتباط عملية الإصلاح بصعود التيار الإسلامي، وهو ما أكدت عليه الانتخابات البرلمانية الأخيرة في مصر، فهناك سقف أخير لا يمكن أن تصل إليه مثل تلك القوى، إذ يجب التمييز بوضوح بين السيطرة على السياسة والتواجد السياسي، فمجرد التواجد السياسي لا يعني سيطرة تلك القوى على الحياة السياسية. وفي جميع الحالات يجب أن تظل تلك القضية قيد نقاش عام خلال هذا الفصل التشريعي، وربما يكون تركيب هذا المجلس فرصة مهمة للتفاعل مع تلك القوة واختبار قدرتها على العمل السياسي الناضج.

٣- إصدار قانون السلطة القضائية، فقد كشفت خبرة الشهور الماضية عن وجود أزمة حقيقية بين القضاة، ممثلة في نادي القضاة، والدولة ممثلة في السلطة التنفيذية بالأساس. ورغم تعدد مصادر تلك الأزمة إلا أن جزء مهم منها يعود إلى إغفال الدولة لبعض مطالب القضاة خاصة مشروع قانون السلطة القضائية الذي أعده النادي في عام ١٩٩١ ولا زال موضوع جدل وخلاف مع السلطة التنفيذية. وقد حاول القضاة استغلال عملية الحراك السياسي الجارية للضغط على النظام لتحريك هذا المشروع، من خلال التهديد بعدم الإشراف على الانتخابات. وجوهر المشروع هي التأكيد على استقلالية المؤسسة القضائية في مواجهة السلطة التنفيذية (بما هي ذلك الاستقلال المالي). ورغم أن القضاة لم يريحوا هذا المطلب بقضية الإصلاح على نحو ما حدث أثناء خلال الشهور الأخيرة والذي جاء ربما كورقة للضغط على النظام، إلا أن خبرة الانتخابات أكد بوضوح خطورة ارتباط هذا الاستقلال بعملية الإصلاح السياسي وإجراء الانتخابات نزيهه. ويجب أن يرتبط إصدار مثل هذا القانون بتعديلات جوهرية بقانون إجراء الانتخابات البرلمانية، وتنقية هذا القانون من الكثير من العيوب خاصة فيما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات، وصلاحيات هذه اللجنة، والعلاقة بين القضاة والشرطة داخل اللجان العامة والفرعية، وطريقة اختيار القضاة خاصة أهمية استبعاد القضاة ذوي العلاقة بالمؤسسة التنفيذية مثل القضاة المنتدبين داخل بعض الوزارات... الخ.

٤- أهمية التحول إلى نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، إذ لا يمكن تفسير الظواهر السلبية الخطيرة التي ارتبطت بتلك الانتخابات من البططنة والعنف وشراء الأصوات بمعزل عن إجراء تلك الانتخابات. وهكذا للنظام الفردي الذي أدى إلى تهميش البرامج الانتخابية وإدارة المنافسة السياسية بمعزل عن تلك البرامج، وأولوية الخطاب الفردي للمرشح على البرنامج الانتخابي للقوى السياسية المشاركة في الانتخابات.

وأخيرا لا يمكن إهمال ثلاث قضايا أساسية، الأولى هي الاهتمام بقضايا الطبقة الوسطى والقوانين والتشريعات التي من شأنها توسيع وتنمية رقعة تلك الطبقة داخل المجتمع، بالإضافة إلى الاهتمام بأوضاع المهمشين اقتصاديا واجتماعيا، كشرط مهمة لتفعيل دور الطبقة الوسطى في الحياة السياسية، والقضاء على فرص الاستخدام السياسي لأوضاع المهمشين وشراء الأصوات. ويأتي في مقدمة تلك الإجراءات أهمية ترجمة البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك خاصة النقاط المتعلقة بمعالجة قضايا البطالة والتشغيل وتحسين المستويات المعيشية للطبقتين الدنيا والوسطى. القضية الثالثة هي ضرورة إعادة النظر في دور المال في الحياة السياسية بشكل عام، والانتخابات بشكل خاص، ووضع ضوابط محددة لاستخدام المال.

خاتمة: ما بعد العملية الانتخابية - تحديات وألويات

بعد أن انتهت انتخابات مجلس الشعب، فإن العملية الانتخابية قد كشفت عن جملة من التحديات، التي تفرض بالضرورة حزمة من الأولويات الخاصة بتفعيل عملية الإصلاح السياسي في مصر، وهذه الأولويات ينبغي الشروع في تنفيذها، حتى تكون الانتخابات تجربة مفيدة لعملية التطور السياسي والديمقراطي في مصر.

فقد كشفت العملية الانتخابية عن تدني نسبة المشاركة السياسية، التي دارت حول معدل ٢٢ بالمائة من إجمالي من لهم حق التصويت، بمعنى أن نحو ٧٥ بالمائة ممن لهم حق التصويت، لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع، وقد حدث ذلك على الرغم من حالة الحراك السياسي غير المسبوق الذي تعيشه البلاد خلال المرحلة الحالية، وهذا التدني يعود بالأساس إلى فقدان الثقة من جانب المواطن/ الناخب في العملية السياسية بشكل عام، وفقدانه الثقة في العملية الانتخابية بشكل خاص، حيث أنه وفي ضوء غياب ضمانات نزاهة الانتخابات السابقة، وتعبير نتائجها لصالح الحزب الوطني الحاكم، عرّف الناخب عن الذهاب بكثافة إلى صناديق الاقتراع، ويبدو أن الإيجابيات التي شهدتها الانتخابات هذه المرة، لم تفلح في إزالة الشكل المتجذر في عقول المواطنين.

ومن ناحية ثانية، فقد كشفت نتائج الانتخابات عن أزمة عامة للأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الوطني الحاكم، الذي حصل على ٢٤ مقعداً فقط في المرحلة الأولى بنسبة حوالى ٢٥ بالمائة من إجمالي مقاعد هذه المرحلة، وفي المرحلة الثانية حصل الحزب الوطني على ٦٨ مقعداً بنسبة ٤١ بالمائة من إجمالي مقاعد تلك المرحلة، وفي المرحلة الثالثة حصل الحزب الوطني على ٨٩ مقعداً وذلك وفقاً للمرشحين الرسميين للحزب على لوائح الانتخابية، قبل أن يقوم الحزب بضم عدد كبير من المستقلين الناجحين، أما الأحزاب الأخرى، فكانت أزمتها أعمق، حيث حصلت على عدد قليل للغاية من المقاعد، وخسر عدد من رموزها مقاعدهم البرلمانية، وهذه الأزمة لها أسبابها الخاصة بالحزب الحاكم وأحزاب المعارضة كل على حدة.

فقد شهد الحزب الوطني خلال الفترة الأخيرة، وبالتحديد في أعقاب انتخابات العام ٢٠٠٠، التي حصل فيها بمرشحيه الرسميين على ٢٨ بالمائة فقط من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، محاولات ملموسة للتطوير، بيد أن هذه الإجراءات التطويرية التي أحدثت بالحزب الوطني بدت في واقع الأمر ذات فائدة محدودة، فعملية إعادة تشكيل بعض المستويات اعتمدت على أسلوب الاختيار والتعيين وليس الانتخاب المباشر، فلم تفرز سوى تغييراً طفيفاً في وجوه الحزب الرئيسية، كما أن تجربة المجتمع الانتخابي التي ابتكرها الحزب لا خيار مرشحيه في الانتخابات العامة، وإن كانت أفضل من الأسلوب الذي كان متبعاً في السابق، إلا أن هذا الأسلوب أتاح الفرصة لأعضاء مجلسي الشعب والشورى للتحكم في اختيار المرشحين، ومما لا شك فيه أن هؤلاء ذوي مصلحة في تعجيم العناصر الجديدة حتى لا تكون منافساً لهم في المستقبل، وكان المطلوب لإنجاح تجربة المجمع الانتخابي أن يتم الاعتماد على أسلوب الانتخاب المباشر من قبل أعضاء الحزب لتسمية المرشحين، كما لم تؤد عملية تطوير الحزب إلى إنهاء سيطرة عدد من الشخصيات قيادية الحزب، الأمر الذي يحول دون القيام بعملية تجديد حقيقى في هذه القيادة، ما يعنى وجود صعوبة في إحداث التطوير المطلوب سواء على مستوى الفكر أو التنظيمى.

وفيما يتعلق بأحزاب المعارضة، فقد بدت أزمتها مزدوجة، فهي أسيرة لخلافاتها الداخلية، وترهل بناها التنظيمية من ناحية، ومقيدة بالإطار القانونى الناظم للعمل السياسى وممارسات السلطة من ناحية ثانية، ولا شك أن نظام الانتخاب الفردي المعمول به قد ساهم في المزيد من إضعاف الأحزاب، وهذا الأمر يطرح بقوة ضرورة العمل بنظام القائمة المفتوحة التي تمكن كل قوة سياسية من تشكيل القائمة الخاصة



بها، وذلك على النحو الذي يثرى الحياة السياسية، ويعيد للسياسة وضعها الصحيح كمنافسة بين جماعات وليس أفراد.

ومن ناحية ثالثة، فقد كشفت العملية الانتخابية عن طابع التقليدية الشديدة الذي يعلو على العمل السياسي في مصر، وقد تبدى ذلك في العديد من المؤشرات، ومنها فساد جداول القيد الانتخابية، بالنظر إلى تقدمها الشديد، وضلبة العصبية والروابط العائلية على نمط السلوك التصويتي، وهذا الأمر كان أحد أسباب تمجيز العديد من حوادث العنف، وفي السياق نفسه، فإن ظاهرة البلطجة التي انتشرت بشكل واسع خلال الانتخابات، وشراء الأصوات، كل ذلك جعل العملية الانتخابية، التي تعد أهم انتخابات تشهدا مصر -بالنظر لما ينتظر البرلمان القادم من مهام ثقيلة- تتم بعيداً عما كان ينبغي فعله لخلق مجلس شعب قوى، قادر على التعاطي بكفاءة مع تعديلات المرحلة المقبلة.

ومن ناحية رابعة، فقد كشفت الانتخابات عن استمرار الأزمة القائمة بين القضاء والسلطة التنفيذية، في ضوء سعي القضاء من ناحية لتحقيق استقلاله التام، وسعي السلطة التنفيذية من ناحية أخرى لإبقاء سيطرتها على السلطة القضائية، وهذه الأزمة مرشحة للتصاعد، لم تتحقق مطالب القضاء، الذين يصرون على تأكيد وضع السلطة القضائية كسلطة مستقلة وحكم بين السلطات.

ومن ناحية خامسة، فإن أهم ما كشفت عنه العملية الانتخابية، قد تمثل في هذا الصعود الكبير للإخوان المسلمين، على الرغم من أنهم ما زالوا جماعة محظورة وفقاً للقانون، ولا شك أن هذا الفوز الثلاثي الذي حققه الإخوان، سوف يطرح بقوة ضرورة حل معضلة وضعهم داخل الحياة السياسية، حيث أن الاكتفاء باعتبارهم "جماعة محظورة" لن يحل المشكلة، وفي الواقع، فإن هذا الصعود، لم يكن فقط بسبب قوة الإخوان، وإنما لأسباب إضافية، منها رغبة الشارع السياسي في التجديد بعد مرحلة طويلة من الركود تعيشها الساحة المصرية، ومنها كذلك تدهور مكانة أحزاب المعارضة، إضافة إلى عزوف الناخبين عن الحزب الوطني، الذي حصل على أقل من مليون صوت في الرحلتين الأولى والثانية وهذه المشكلات تقتضي حزمة من الإصلاحات، ومنها إعادة بناء النظام الحزبي، وفتح الباب أمام عملية تداول السلطة، وإنهاء هيمنة حزب واحد على مقادير الحياة السياسية.

ولا شك أن ما كشفت عنه العملية الانتخابية، يفرض أن يكون هناك مشروع متكامل للإصلاح السياسي الحقيقي، بعيداً عن منطق الترميمات الجزئية، أو الإصلاحات الشكلية، التي تزيد الأمور تعقيداً، وتراكم المزيد من المشكلات مع مرور الوقت.

وفي الواقع، فإن المشروع المتكامل للإصلاح السياسي المأمول، لا بد أن يتطلق من تدشين بداية جديدة للعملية السياسية، تكفل إدارتها استناداً إلى القيم الأساسية للديمقراطية، التي تضمن تكريس عملية الانفتاح السياسي.

وتتمثل هذه القيم في قيمة المساواة، وقيمة المشاركة السياسية، وقيمة الحرية، وقيمة تداول السلطة، حيث أنه بدون حرية أو مشاركة أو تداول للسلطة، لا يمكن الحديث عن إصلاح سياسي حقيقي. فالدستور المصري الدائم الصادر في العام ١٩٧١ ينص في المادة (٤٠) على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، ولكن الواقع يؤكد على اختلاف حظوظ المصريين فيما هو غير مشروع، استناداً إلى اختلاف ما لدى كل منهم من مقادير نفوذ مشروعه أو غير مشروعه، وهذه المشكلة تتطلب إصملاً مبدأ سيادة القانون يحدوده القسوى، وتكريس قيمة المواطنة حتى يكون الجميع متساوين على أرض الواقع. والدستور ينص أيضاً على ضمانات كثيرة خاصة بتنفيذ عملية المشاركة، ولكن هذه المشاركة يعترض تجسيدها على أرض الواقع معوقات كبيرة، منها على سبيل المثال تلك القيود التي ينطوي عليها قانون الأحزاب السياسية الصادر في العام ١٩٧٧، والذي لا يتيح لكافة القوى السياسية أن يكون لها منابرها السياسية المشروعة، بما يعنى حجبتها عن المشاركة في إدارة شئون بلادها، ومنها المشكلات الخاصة بتنفيذ

دور المجتمع المدني.

والدستور ينص كذلك على الكثير من الحريات العامة، بمختلف صورها وأشكالها، ولكن الإطار القانوني، وبالذات الأحكام العرفية المطبقة بموجب قانون الطوارئ، تهدر القسم الأكبر من الحريات العامة والشخصية، ولا يقتصر الأمر فقط على قانون الطوارئ، فثمة العديد من القوانين الأخرى، فضلاً عن ممارسات خارج إطار القانون، تهدر الكثير من صور الحريات، والحقوق الأساسية، مثل الحق في التنظيم والحق في التعبير، وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية، التي يكفلها الدستور للمواطنين، فرادى وجماعات.

وبالإضافة على المشكلات الخاصة التي تعرض قيم الحرية والمساواة والمشاركة، وتحويل دون نضادية هذه القيم في إدارة العملية السياسية، فإن المشكلة الأكبر تتمثل في غياب مبدأ تداول السلطة أصلاً، وهذه المشكلة تفرض ضرورة تعديل نص المادة (٧٧) من الدستور، وقبلها المادة (٧٦) الذي أثار تعديلها جدلاً واسعاً، وذلك على النحو الذي يمكن من فتح الباب لتداول السلطة، حيث أن لمصر تاريخ عريق مع التعددية السياسية، وفي العام المقبل، سوف يكون قد مضى على التعددية الحزبية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، ثلاثة عقود، ولكن هذه التعددية، ظلت شكلية وغير فاعلة، في ظل غياب تداول السلطة بين أحزاب مختلفة، واستمرار الحزب الوطني منذ تأسيسه في العام ١٩٧٨ يحكم البلاد بشكل منفرد.

وهذه القيم الأربعة التي تمثل أساس أي مشروع نهضوي، هي جوهر الديمقراطية المطلوبة، فالديمقراطية باختصار تعني المساواة، والمشاركة السياسية والحرية وتداول السلطة.





الملاحق

١ - تاريخ الانتخابات في مصر منذ عام ١٩٧١

تمثل السلطة التشريعية جوهر العملية الديمقراطية في أي نظام سياسي، حيث تقوم بدور الوعاء الذي يتم داخله تحويل الديمقراطية من قيمة سياسية عليا إلى عملية يجرى تنفيذها عبر ممارسات الحكم والتفاعلات السياسية المختلفة

فعبء السلطة التشريعية تتحول نصوص الدستور الديمقراطي إلى حركة سياسية وممارسات وتفاعل يعبر عن جوهر المبادئ التي نص عليها الدستور الديمقراطي، حيث تتم ممارسة الحكم وفق الالتزام بتلك المبادئ، كما تتم عملية تداول السلطة سلمياً دون تهديد للاستقرار الأمني أو السياسي، يتأمن قدر لا بأس به من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية - السياسية على قواعد التنازل السلمي، بما يؤدي إلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية سلمية بين كافة الأحزاب والقوى السياسية

وتتحدد كفاءة هذه السلطة في القيام بوظيفتها الرئيسية: التشريع والرقابة، ومن ثم فإنه بقدر استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وبقدر نزاهة وحرية الانتخابات التي يتم عن طريقها اختيار النواب، بقدر ما يتم يتسم أدائها بالفعالية التي تفرض بدورها تأثيرات إيجابية على مجمل تفاعلات العملية السياسية.

وبعد البرلمان المصري أقدم مؤسسة تشريعية في العالم العربي يتم إنشاؤها وفق النمط الغربي الحديث في إقامة المؤسسات التشريعية المنتخبة التي تقوم بتمثيل جمهور الناخبين والتعبير عن مصالحهم في مواجهة السلطة التنفيذية.

ومنذ نشأته شهدت الحياة البرلمانية المصرية تطورات عدة مثلت كل منها علامة فارقة كان لها تأثيرها على مجمل العملية الانتخابية. ففي ٢٧ أكتوبر ١٩٧١، أجريت انتخابات مجلس الشعب في ظل الدستور الدائم الذي تم وضعه في ١١ سبتمبر ١٩٧١، وقد عقد المجلس أولى جلساته في ١١ نوفمبر ١٩٧١، وهو أول مجلس يستكمل مدته الدستورية وهي خمس سنوات كاملة. في هذه الانتخابات تغير اسم البرلمان من مجلس الأمة إلى مجلس الشعب، وقد اجتذبت هذه الانتخابات أكبر عدد من المرشحين منذ انتخابات ١٩٥٧، مما انعكس على احتدام المنافسة السياسية، فقد وصل عدد المرشحين إلى ١٧٥٢ من المرشحين ٧٤٠ عاملاً و٢٦٧ فلاحاً و٧٤٦ من الفئات الأخرى، لتكون نسبة العمال والفلاحين من إجمالي المرشحين ٥٧،٤٪، ومن الناجحين ٥٢،٥٪.

وفي عام ١٩٧١ تم إجراء انتخابات جديدة في ظل نظام المنابر السياسية التي تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية، حيث صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية في مصر. وقد تدخلت العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتضيق على هذه الانتخابات طابعاً مميزاً، فاستمرت باستخدام المنافسة، ودرجة واضحة من التسييس، وارتفاع نسبة الوجوه السياسية الجديدة المشاركة فيها، بالإضافة إلى ظهور فئة المرشحين المستقلين، وقد بلغ عددهم ٨٩٧ مرشحاً عبروا عن اتجاهات سياسية متباينة لم تجد مكاناً ضمن التظيمات الثلاث. وقد فاز حزب مصر العربي الاشتراكي (الوسط) بـ ٢٨٠ مقعداً، وحزب الأحرار الاشتراكيين (اليمن) بـ ١٢ مقعداً، وحزب التجمع الوطني الموحدى التقدمي (اليسار) بمقعدين، كما فاز المستقلون بـ ٤٨ مقعداً.

الأداء البرلماني في هذا الفصل التشريعي اتسم بدرجة أكبر من الفعالية وذلك مع بداية التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعدد الحزبي، هذه الفعالية بدت جلية في عدد الاقتراحات بقوانين المقدمة والتي بلغت ٢٦٧ اقتراحاً، على مدى دورات الانعقاد الثلاث، وكذا عدد الاستجوابات الذي بلغ ٢٧ استجواباً تمت مناقشة ١٧ منها، يتعلق معظمها بقضايا هامة تمس قطاعات عريضة من المواطنين.

وفي عام ١٩٧٩ أجريت أول انتخابات تشريعية في مصر على أساس حزبي، وذلك لأول مرة منذ إلغاء الأحزاب السياسية في مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد شاركت فيها أربعة أحزاب سياسية تكونت بعد صدور قانون الأحزاب السياسية في عام ١٩٧٢، وهي: الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطني التقدمي الموحدى، وحزب العمل الاشتراكي، وقد خاض الانتخابات عدد ضخم من المرشحين بلغ ٢٤٩٢ مرشحاً، انقسموا إلى ١٤٨٤ فئات، ٧٧٥ عمال، ٢٢٢ فلاحين، بالإضافة إلى



المرشحات للثور بمقاعد المرأة التي خصص لها لأول مرة ٢٠ مقعدا تنافست عليها ١١١ مرشحة. وقد فاز الحزب الوطني الديمقراطي بـ ٣٣٠ مقعدا، بينما تمكن حزب العمل، بالتنسيق مع الحكومة، من الفوز بـ ٢٠ مقعدا، وحصل حزب الأحرار على ٢ مقاعد، أما المستقلون فحصلوا على ١٠ مقاعد فيما لم يضر حزب التجمع بأى مقعد.

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٨١ تولى الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية، وأدخل عدة تعديلات بقوانين على نظام انتخاب مجلس الشعب، ففي عام ١٩٨٢ تم إقرار نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبي.

وقد أجريت أول انتخابات تشريعية في عهد الرئيس مبارك في مايو ١٩٨٤، شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية. وقد فاز الحزب الوطني بـ ٣٩٠ مقعدا، بينما فاز حزب الوفد الذي ضمت قوائم بعض المثليين عن التيار الدينى بـ ٥٨ مقعدا.

وفي عام ١٩٨٦ صدر قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية والنظام الفردي. وأجريت انتخابات عام ١٩٨٧ وفقا لنظام الانتخابات المعدل المشار إليه، والذي جمع بين القوائم الانتخابية وعدد من المقاعد خصصت للمستقلين بلغ ٤٨ مقعدا. وقد تنافس في هذه الانتخابات ٢٥٦٢ مرشحا من بينهم ١٩٣٧ مستقلا، و١٦٥٥ على القوائم الانتخابية الخمس لأحزاب الوطنى، والوفد، والتجمع، والأمة، والتحالف الذي ضم مرشحي حزب العمل والأحرار والأخوان المسلمين. وحصل الحزب الوطنى على ٣٤٦ مقعدا، بينما فاز حزب العمل بـ ٦٠ مقعدا، وحزب الوفد بـ ٢٥ مقعدا، أما المستقلين فقد أعلن عدد كبير منهم بعد فوزهم الانضمام إلى أحد الأحزاب وخصوصا الحزب الوطنى مما جعل عددهم يقلص في المجلس إلى ٧ مقاعد فقط. وقد لاقى هذا المجلس نفس مصير سابقه، حيث تم حله في ١٢ أكتوبر ١٩٩٠، وذلك على خلفية صدور حكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى لم يعط للمستقلين حقوقا متساوية لمرشحي القوائم الحزبية. وقسمت الجمهورية إلى ٢٢ دائرة انتخابية، انتخب عن كل منها عضوان، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين. وأصبح عدد أعضاء مجلس الشعب ٤٥٤ عضوا منهم عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية. وقد شارك في هذه الانتخابات الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب التجمع وعدد كبير من المستقلين وقاطعها حزبا الوفد والعمل، وحصل الوطنى على ٣٦٠ مقعدا والتجمع على ٥ مقاعد، والمستقلون على ٧٩ مقعدا.

وقد أكمل هذا المجلس مدته الدستورية حتى ١٢ ديسمبر ١٩٩٥، حيث أجريت الانتخابات التشريعية، وتم انتخاب المجلس الجديد الذى بدأ دور انعقاده الأول في ١٢ ديسمبر ١٩٩٥ هذه الانتخابات اكتسبت أهمية سياسية نظرا لتعدد القوى السياسية المشاركة فيها، بحيث وصفت بأنها أهم وأكبر انتخابات برلمانية من حيث عدد المرشحين وعدد الأحزاب المشاركة ونسبة المشاركة الشعبية. وقد حصل الحزب الوطنى على ٢١٧ مقعدا، والمستقلون على ١١٤ مقعدا، انضم حوالي ١٠٠ منهم إلى الحزب الوطنى (ليصبح عدد المقاعد التي حصل عليها ٤١٧ مقعدا)، والوفد ٦ مقاعد، وحزب الأحرار العربى الناصرى مقعد واحد.

وفي عام ٢٠٠٠ أجريت أول انتخابات تشريعية لمجلس الشعب في ظل الإشراف الكامل للقضاء. وقد حصل الحزب الوطنى على ٣٩٠ مقعدا، وكان نصيب الأعضاء الذين ترشحوا رسميا باسم الحزب ١٧٢ مقعدا (٢٨,٧٪)، بينما انضم إليهم ٢١٨ عضوا (٤٩,٧٪) ترشحوا بصفة مستقلين أو انضموا إلى الحزب بعد أن هازوا في الانتخابات، فيما حصل حزب التجمع على ٦ مقاعد، وحزب الوفد ٧ مقاعد، والعربى الديمقراطى الناصرى مقعدين، والأحرار مقعد واحد، أما التيار الناصرى فقد حصل على ٥ مقاعد منهم عضو انضم للتيمة البرلمانية للحزب العربى الديمقراطى الناصرى، فيما حصل المستقلون على ٣٢ مقعدا منهم ١٧ للتيار الإسلامى.



٢ - النظام الانتخابى فى مصر

يعد النظام الانتخابى المصرى من أقدم الأنظمة المطبقة فى هذا المجال، حيث طبق أول نظام انتخابى عام ١٨٦٦ فى عهد الخديوى إسماعيل. وترتبط فعالية النظام الانتخابى بمدى توافر وعى سياسى فى المجتمع، وحالة الاقتصاد، ومدى انفتاح النظام السياسى الحاكم على القوى السياسية الأخرى، ووجود حريات عامة. ومن ثم يمكن القول أن نظام الانتخاب الفردى هو الأكثر فعالية فى الدول المتقدمة التى ترتفع فيها نسبة الوعى السياسى، وتنتمى العلاقات الشخصية والعصبيات، فيتم اختيار الأكفأ من حيث الأداء البرلمانى. كما يصلح حيث توجد تنمية اقتصادية، فيتم اختيار المرشح بعيدا عن سطوة المال. أما نظام الانتخابات بالقائمة فيبدو الأنسب للدول النامية التى تتسم بضعف الوعى السياسى، وغياب التنمية السياسية والاقتصادية بشكل يجعل من العصبية والقبائلية والمال عوامل حسم فى العملية الانتخابية.

مجس الشعب المصرى الحالى يتألف من ٤٤٤ عضوا منتخبيا بالاقتراع المباشر العام ويعين رئيس الجمهورية عشرة أعضاء آخرين، ويجب أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل من العمال والفلاحين.

وقد حدد القانون ٢٠٦ لعام ١٩٩٠ عدد الدوائر الانتخابية بـ ٢٢٢ دائرة ينتخب عن كل منها عضوان أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين وينتخب عضو مجلس الشعب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة. وتم توزيع الدوائر على ٢٦ محافظة مصرية بنظام الكثافة السكانية، فمثلا محافظة القاهرة إحدى محافظات العاصمة الثلاث بها ٢٥ دائرة أى ٥٠ عضوا بينما يوجد فى الوادى الجديد دئرتان فقط أى أربعة أعضاء.

ومن نشأة الحياة البرلمانية فى مصر أخذ المشرع المصرى بنظام الانتخاب الفردى. وظل ملتزما به إلى أن تعاقمت عيوبه المتصلة فى استغلال المال فى جذب أصوات الناخبين. وفى اعتماد معايير اختيار المرشح على الصلات الشخصية والقبيلية دون النظر إلى كفاءة المرشح السياسية. فعدل عنه المشرع المصرى إلى نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية وذلك بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ الخاص بمجلس الشورى الذى نص على انتخاب ثلثى أعضاء مجلس الشورى بطريق الانتخاب بالقائمة الحزبية بالأغلبية المطلقة. ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ الذى قرر نظام الانتخاب للمجالس الشعبية بالقائمة بالأغلبية المطلقة.

بعد ذلك صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ الذى أخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية مع التمثيل النسبى. ولكن المحكمة الدستورية العليا ما لبثت أن قضت فى ١٥ أبريل ١٩٨٩ بعدم دستورية نصوص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ التى نصت على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية استنادا إلى أنه قصر حق الترشيح على المنتمين إلى الأحزاب السياسية وحرم بالتالى غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى. فحق الترشيح من الحقوق العامة التى كفلها الدستور للمواطنين فى المادة ٦٢ منه التى تنص على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وهذا لأحكام القانون. ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى. ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة هم غير الحزبيين - أى المستقلين - من هذا الحق يتطوى على إهدار لأصل هذا الحق وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ويشكل بالتالى مخالفة للمواد ٢٢، ٤٠، ٨ من الدستور.

وكان بديهيا أن تقضى المحكمة الدستورية العليا فى ١٦ مايو سنة ١٩٨٧ بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا والسادسة فقرة (١) والسابعة عشرة فقرة (١) من قانون مجلس الشعب استنادا إلى أنها قصرت هذا النظام على قوائم الأحزاب وبالتالى حرمت غير الحزبيين من الترشيح بينما هو حق. وفقا للمادة ٦٢ من الدستور. لجميع المواطنين ومن ثم فهى تخالف المواد ٢٢، ٤٠، ٨ من الدستور.

وقد أراد المشرع أن يتجنب هذا الحوار الدستورى فأدخل على قانون مجلس الشعب تعديلا بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦. المادة الخامسة مكررا من هذا القانون تنص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى. بحيث يكون لكل دائرة عضوا واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى. ويكون باقى الأعضاء

المثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية. ويعنى ذلك أن المشرع أتاح الفرصة للمستقلين ليرشحوا أنفسهم على المقعد الفردي.

ونص قانون مجلس الشعب على أن يكون لكل حزب قائمة خاصة. ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشح حزب واحد. ويحدد لكل قائمة عدد من المرشحين مساو لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة ناقصا واحدا. هو الخاص بالمقعد الفردي. كذلك نص على أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة في تتابع أسماء المرشحين بالقوائم.

وعلى الناخب أن يبدي رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها دون إجراء أى تعديل فيها. وقد أجريت انتخابات ٩ أبريل سنة ١٩٨٧ على أساس هذا النظام الجديد المختلط. وعلى الرغم من ذلك فقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكررا من قانون مجلس الشعب ويطالآن تكوين المجلس. وقد استندت المحكمة في حكمها إلى عدة حيثيات هي:

١- إن التمييز بين القوائم والمقعد الفردي، بحيث تحصل القائمة على عدة مقاعد بينما يحصل المرشح الفردي على مقعد واحد يمثل إخلالا بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور لأنه يميز الحزبيين على المستقلين في عدد المقاعد المخصص لهم.

٢- إن القانون حدد لكل دائرة عددا من المقاعد يتناسب مع عدد المواطنين بها. وحدد في كل من هذه الدوائر. أيما كان عدد المقاعد المخصص لها. مقعدا فرديا واحدا. وخص القوائم بباقي المقاعد. ويعنى ذلك أنه جعل اختلاف أعداد المواطنين في كل دائرة على أساس تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحي القائمة دون أن ينعكس ذلك على عدد المقاعد الفردي. وإنما حدد المشرع مقعدا فرديا واحدا بطريقة تحكمية في كل دائرة أيما كان عدد المواطنين فيها. ويعتبر ذلك إخلالا بمبدأ المساواة بين الحزبيين والمستقلين.

٣- إن القانون أجاز للمرشح في القائمة الحزبية أن يرشح نفسه على المقعد الفردي في الوقت ذاته. وبذلك يكون قد أتاح للمرشح الحزبي فرصتين للفوز بالعضوية: فرصة في القائمة وفرصة في المقعد الفردي. بينما الفرصة المتاحة للمستقلين فرصة واحدة هي المقعد الفردي بل إنه يناهضه عليه الحزبيون. ويتعارض ذلك مع مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدستور.

وإزاء هذا الحكم الملزم لجميع سلطات الدولة وللکافة تدخل المشرع فألقى هذا النظام وآثر العودة إلى النص على نظام الانتخاب الفردي.

لكن ثمة سلبيات عدة تنتاب هذا النظام، ومن ثم تؤثر على مجمل العملية الانتخابية وهي:

١- أن يكون النائب مدينا بنجاحه لناخبيه فيصبح أسيرا لهم. وبالتالي يعنيه في المقام الأول تحقيق مصالحهم الشخصية أو على الأكثر المصالح المحلية للدائرة. بينما المفروض أن يعنى النائب بالدرجة الأولى بالمصلحة القومية على مستوى الدولة. باعتباره. بمجرد انتخابه. يصبح ممثلا للأمة كلها.

٢- أنه يؤدي إلى فقدان عدد كبير من الأصوات. فالمرشح يفوز بحصوله على الأغلبية المطلقة أو النسبية أما بقية الأصوات فتذهب هباء مهما يكثر عددها.

٣- يستغل المرشح الظروف الاقتصادية السيئة. إن وجدت. لاجتذاب الأصوات مقابل المال. وبذلك يفوز بالمقعد النيابي الأكثر ثراء. وليس الأقوى انتماء أو الأكثر وطنية أو الأفضل سياسيا.

٤- يترتب على نظام الانتخاب الفردي. إذا كان المجتمع يعاني نقص الوعي السياسي - أن يقل عدد من يدلون بأصواتهم. وقد تؤدي هذه السلبية إلى تركيز جهود مجموعة من الناخبين لإنجاح شخص بالذات فيفوز على غيره من المرشحين دون أن يمثل ذلك حقيقة الإرادة الشعبية.



٢	مقدمة
٥	تقديم
	الفصل الأول
١	القوى امشاركة فى الانتخابات
	الفصل الثانى
٢٩	شعبية القوى السياسية فى الشارع المصرى
	الفصل الثالث
٣٧	قراءة فى البرامج الانتخابية
	الفصل الرابع
٦١	العملية الانتخابية وما بعدها
	خاتمة
٩٥	ما بعد العملية الانتخابية تحديات وأولويات
٩١	الملاحق



962
95



0499229